عدد 122 — 29 جمادى الأولى 1443 (3 يناير 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أكتوبر 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 017 ليوم الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1443 (7 ديسمبر 2021) 10228

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 018 ليوم الثلاثاء 9 جمادى الأولى 1443 (14 ديسمبر 2021) 10254

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 019 ليوم الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1443 (21 ديسمبر 2021) 10280

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 017

التاريخ: الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1443هـ (7 ديسمبر 2021م)

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الإثنتي عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، لابد من الإشارة إلى أن تخصيص الجلسة لمساءلة القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، يأتي في سياق احتفال مجلس المستشارين بفعاليات حملة 16 يوم العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (فترة 25 نونبر إلى 10 دجنبر 2021)، وتفاعلا مع التوصيات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، وتأكيدا على الانخراط الدائم لمجلسنا الموقر في الدفاع عن قضايا المرأة المغربية.

ولهذا الغرض، تحضر معنا أشغال هذه الجلسة فعاليات نسائية مدنية متنوعة تشتغل على الموضوع من مواقع مختلفة، باسمكم أرحب بهن.

شكرا.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع فريق الاتحاد المغربي للشغل مقترح قانون يقضي بنسخ الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 30 نونبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 68 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا والموجهة لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حول قضايا المرأة المغربية، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة للسيدة المستشارة شيماء الزمزامي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه ليوم تاريخي، تزامنت فيه الجلسة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفوية مع اليوم العالمي والأممي لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات، وهي مناسبة أممية نتطرق فيها لما حققته بلادنا في هذا الإطار، وما لم يتم تحقيقه والتحسيس بضرورة النضال المشروع من داخل المؤسسة لإقرار مساواة حقيقية لرفع مختلف أشكال العنف الموجهة ضد النساء.

وفي هذا الإطار، ننوه بمجلسنا على الاعتناء الهام بهذا الموضوع، من خلال تهييئه بجمال اللون البرتقالي، ونشكر كل من ساهم في إنجاح هذه العناية داخل فضاء مجلس المستشارين.

ولذلك نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي البرامج التي ستتخذون للنهوض بأوضاع المرأة المغربية في أفق كسب رهان التنمية المجتمعية الشاملة وإدماجها في التنمية، تأسيسا

لمبدأ مساواة النوع الاجتماعي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثاني موضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلق المغرب، تحت قيادة جلالة الملك نصره الله، دينامية إصلاحية حقيقية من أجل النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها، وفق مقاربة تمكينية، توجت بإصلاحات عميقة وشاملة خلال العشرين سنة الأخيرة، مع دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ واعتماد العديد من القوانين والمبادرات وسلسلة من البرامج الحكومية للنهوض بوضعية النساء، وصولا إلى سياسات عمومية للمساواة.

من هذا المنطلق نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول تصوركم لتحسين وضعية المرأة المغربية وتمتيعها بكامل حقوقها بما يضمن مشاركتها الفعلية في مجهودات التنمية.

شكرا لسيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "المرأة المغربية بين المكاسب والمطالب".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن سياسة الحكومة في مجال النهوض بوضعية المرأة نسائلكم.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "وضعية المرأة المغربية في السياسات العمومية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل النهوض بوضعية المرأة سياسيا واقتصاديا وحقوقيا واجتماعيا إحدى الرهانات الأساسية لكل سياسة عمومية ناجعة، على هذا الأساس، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول الخطوط العريضة للسياسة الاجتماعية للحكومة بما فيها إنصاف المرأة والعناية بالأسرة المغربية؟

و'شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار

السؤال الخامس موضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن وضعية المرأة المغربية؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السادس موضوعه "وضعية المرأة" كذلك.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن رؤيتكم لتطوير وضعية المرأة المغربية نسائلكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع موضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

تساؤلنا، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتحسين وضعية النساء بالمغرب؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات المتخذة للارتقاء بمكانة المرأة ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزير،

بغينا نعرفو أشنو هيأت الحكومة من تدابير وإجراءات للنهوض بالمرأة المغربية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "قضايا المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالرغم مما أحرزته المرأة المغربية من تقدم كبير على عدة أصعدة ببلادنا، فإن الجدل لازال مستمرا بين الفاعلين المدنيين والحقوقيين حول المكاسب التي حققتها المرأة المغربية.

ولأجله نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن طموح الحكومة وبرامجها لدعم القضايا النسائية وللنهوض بوضعية المرأة المغربية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق.

السؤال العاشر موضوعه "النهوض بوضعية المرأة ببلادنا".

الكلمة للأخت المستشارة من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع، بحيث لا يمكن الحديث عن أية تحولات أو تقدم دون دور فاعل للمرأة.

لذا نسائلكن، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات المزمع اتخاذها للنهوض بوضعية المرأة ببلادنا؟

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الحادي عشرة موضوعه "التخفيف من معاناة المرأة المغربية التي توجد في وضعية هشاشة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيدة الوزيرة،

الشعب المغربي كيساءلكم أشنو هو الجديد في الخطة ديالكم، الخطة ديال وزارتكم من أجل التخفيف من معاناة المرأة المغربية التي تعاني من الهشاشة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني عشرة موضوعه "النهوض بوضعية المرأة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل النهوض بوضعية المرأة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، يكمن أن تأتوا إلى المنصة هنا.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا جد سعيدة بالحضور معكم اليوم، في أول جلسة للأسئلة الشفوية، وهي مناسبة لأهنئكم على الثقة التي حظيتم بها من طرف ناخبيكم وناخباتكم.

كما أريد أن أنوه بالدينامية التي يعرفها مجلسكم الموقر تجاه القضايا الراهنة ومواكبته للقضايا الوطنية والدولية، وأستغل هذه المناسبة لأقدم الشكر والامتنان لرئيس المجلس السيد النعم ميارة، وأعضاء مكتبه وكل أعضاء المجلس على برمجة حدثين مهمين بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لمحاربة العنف ضد النساء، وهما الندوة التي نظمت صباح هذا اليوم، والتي ستسفر بلا شك أشغالها عن مخرجات وتوصيات، من شأنها أو تجود وتغني استراتيجية الوزارة في معالجتها للقضايا ذات الصلة بالموضوع.

وثانيا، برمجتكم لهذا السؤال المحوري، الذي نعتبره إغناء للنقاش حول القضايا التي تدخل في اختصاص الوزارة التي نشرف عليها.

وإننا نستقبل بصدر رحب أسئلتكم واقتراحاتكم، التي نؤمن بأنكم تتوخون منها مراقبة وتجويد عملية تدبير الشأن العام، وفي مقدمتها قضايانا المجتمعية خدمة لوطننا الحبيب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل أن أدخل في تفاصيل الجواب، لابد من التذكير بالاهتمام والعناية التي ما فتئ يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لقضايا المرأة، حرصا من جلالته على النهوض بحقوقها، مما سرع باعتماد عدة إصلاحات قانونية ومؤسساتية واجتماعية، وهي العناية التي جسدتها مجموعة من الخطب والرسائل الملكية السامية، التي شكلت دوما خارطة الطريق لحماية حقوق النساء والفتيات والنهوض بها، ومن أمثلة ذلك حين تساءل جلالته في الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 1999 كالتالي:

"كيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللاتي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن، في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق هن بها شقائق الرجال، تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف، مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور، سواء في ميدان العلم أو العمل". انتهى مقتطف الخطاب الملكي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، لقد راكمت بلادنا منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة مكتسبات على قدر كبير من الأهمية في مجال النهوض بحقوق النساء، سواء على مستوى تأهيل المنظومة القانونية الوطنية التي تم الحرص على ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، أو على مستوى تعزيز البناء المؤسساتي وتطوير البرامج والسياسات في مجال المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة والنهوض بها.

وقد تمكنت بلادنا على مدار السنوات السابقة من القيام بإصلاحات سياسية ودستورية جوهرية، وإطلاق أوراش كبرى وبلورة سياسات قطاعية، مكنت من تحقيق أهداف نوعية في مجال النهوض بالفئات الهشة.

كما أنجزت إصلاحات هيكلية وعميقة ساهمت بشكل كبير في تعزيز الحقوق والحريات وإصلاح منظومة العدالة وانتهاج سياسة اجتماعية داعمة للتنمية البشرية مستهدفة الفئات الفقيرة والهشة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

واليوم يواصل المغرب ديناميته الإصلاحية من أجل النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها وتطويق ظاهرة العنف الممارس ضدها، وذلك انسجاما مع المقتضيات الدستورية للمملكة المغربية، التي حظرت كافة أشكال التمييز والعنف تجاه النساء والفتيات، وكرست مبدأ المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في كافة المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعطفا على ما سبق ذكره، شكل الاهتمام والنهوض بحماية حقوق النساء أولوية وطنية، بفضل الحرص الشخصي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على النهوض بوضعيتها في كافة المجالات وحمايتها

من كافة أشكال التمييز والاستغلال، وهو ما أكدته الخطب الملكية منذ تولي جلالته العرش وكذا تعليماته المتواصلة للحكومات المتعاقبة لبلورة سياسات وبرامج لتعزيز المساواة بين الجنسين، مع إيلاء أهمية كبرى للنساء في وضعية هشاشة، خاصة بالعالم القروي، وهو ما مكن من صدور جيل جديد من القوانين والتأسيس لمرحلة جديدة ومستجدة في مسار حقوق النساء المغربيات، بصدور تقرير النموذج التنموي والمصادقة على وثيقة البرنامج الحكومي 2021-2026.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإجابة على هذا السؤال المحوري المتعلق بهذه الجلسة تفرض تناوله من خلال سقين اثنين:

- الشق الأول: سأتطرق فيه لأهم المجهودات المبذولة من طرف هذه الوزارة لمعالجة قضايا النساء، مع تقديم أهم التوجهات والآفاق المستقبلية حول النهوض بوضعية المرأة المغربية، وفق ما تقتضيه مقومات بناء ركائز الدولة الاجتماعية الضامنة لجميع حقوق المغربيات والمغاربة؛

- والشق الثاني: سأتناول فيه ظاهرة العنف ضد النساء ومجهودات الوزارة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعرفون، فإن المملكة المغربية حريصة على مواصلة التزاماتها الدولية والتفاعل الإيجابي مع المواثيق الدولية، التي تشكل النواة الصلبة لنظم الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نص دستور 2011 في تصديره على جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية والعمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

إن ما جعل المشروع (المقصود: المشرع) المغربي يسير في نفس الاتجاه عبر ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، عبر مراجعة مجموعة من النصوص التشريعية التي أخذت بمبدأ المناصفة الوارد في الدستور، بالإضافة إلى أن دستور 2011 تضمن أحكاما عديدة تكرس مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (الفصل 19)، مبدأ المناصفة (في الفصلين 19، 164)، دعم التمييز الإيجابي في المجال الانتخابي وتشجيع مشاركة المرأة في الهيئات والأجهزة العامة، (الفصول 30، 115 و146).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد واصلت بلادنا ورش الإصلاحات القانونية لتمكين النساء والفتيات من كافة حقوقهن، وهو خيار نهجته المملكة المغربية من خلال المصادقة على جيل جديد من القوانين الضامنة للمساواة والمناصفة، في أفق التمكين السياسي للنساء.

لقد عشنا جميعا خلال شهري شتنبر وأكتوبر الماضيين محطة تاريخية ديمقراطية مهمة تتعلق بثالث استحقاق انتخابي بعد دستور 2011، التي تهم المؤسسة التشريعية والجماعات الترابية.

وارتباطا بذلك، عرفت القوانين التنظيمية المتعلقة بتدبير العمليات الانتخابية مجموعة من التعديلات الهادفة إلى تجويدها وتحقيق غاية المشرع منها، يمكن الوقوف عند بعض منها كالتالي:

- القانون التنظيمي رقم 06.21 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية:

وبموجبه تم إدخال تعديلات تخص التمثيلية النسائية بكل مستوى ترابي على حدة، وهي بالنسبة لمجالس الجماعات تعديلات مكنت من تحسين تمثيلية النساء على مستوى المجالس الجماعية، خاصة فيما يتعلق بالجماعات التي تعتمد على الانتخاب باللائحة، حيث تم تخصيص ثلث المقاعد للنساء.

بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم تخصيص على الأقل ثلث المقاعد لفائدة النساء، بالنسبة لمجالس الجهات تخصيص ثلث المقاعد على الأقل حصرا للنساء، بالنسبة لمجلس النواب لقد مكنت آليات التمييز الإيجابي من تعويض الدائرة الوطنية بالدوائر الانتخابية الجهوية، وبفضلها تم الانتقال من 60 مقعدا إلى 90 مقعدا في المجموع المخصص للنساء.

وبخصوص مجلسكم الموقر، وبفضل القانون التنظيمي 05.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 28.11 تمكنت النساء من ولوج هذا المجلس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

-التمكين الاقتصادي للنساء:

أما بخصوص التمكين الاقتصادي للنساء، فيمكن الإشارة هنا إلى مدونة الشغل التي تحظر التمييز على أساس الجنس، كما هو منصوص عليه في المادة 9، وتضمن للمرأة المشتغلة حق الانخراط في الهيئات النقابية والمشاركة في إدارتها، كما تحظر أي تمييز يتعلق بالأجور بين الجنسين مقابل العمل المتساوي القيمة (المادة 346)، والتحرش الجنسي (المادة 40)، وتمنع تشغيل النساء في الأشغال الخطيرة (المادة 181)، وتضمن حمايتهن أثناء العمل الليلي (المادة 172)، كما

تمنع مدونة الشغل إنهاء عقد شغل الأجيرة التي ثبت حملها أثناء فترة الحمل أو بعد الوضع (المادة 159).

- النظام الأساسي للوظيفة العمومية:

الذي ورد في مادته الأولى أن لكل مغربي الحق في الحصول على قدم المساواة على فرص العمل في القطاع العام.

- مدونة التجارة:

التي تضمن للمرأة المتزوجة ممارسة التجارة، دون إذن من زوجها كما له الحق في ذلك دون إذن منها، وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلا.

- مدونة الأسرة:

التي نصت على استقلال الذمة المالية للزوجة عن الزوج وعلى التدبير المشترك للممتلكات المكتسبة خلال الحياة الزوجية.

- القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا رقم 2.12:

وهو القانون الذي يحدد مبادئ ومعايير التعيين في المناصب العليا، والتي من بينها احترام مبدأ السعي نحو المناصفة بين الرجال والنساء، استنادا للفقرة الثانية من الفصل 19 من الدستور.

- القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها:

والذي يتضمن عدة إجراءات وتدابير، تهم تمكين المرأة في وضعية إعاقة من التمتع بحقوقها الأساسية في مجال التشغيل وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتنص المادة 3 منه على أنه يتعين على كل من السلطات العمومية عند إعدادها وتنفيذها للسياسات العمومية القطاعية والمشتركة بين القطاعات، مراعاة مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة.

كما تم إصلاح وتطوير الإطار التنظيمي لتنفيذ نظام حصيص 7% في ولوج الوظيفة العمومية، وذلك من خلال إصدار مرسومين، من أهم مقتضياتهما التنصيص على تنظيم مباريات موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لولوج الوظيفة العمومية.

- القانون المتعلق بالتعاونيات:

والذي مكن النساء من آليات قانونية تساعدها على الرفع من المردودية وتحسين دخل المتعاونات، كما سيساهم في تحصين حقوقهن وتدعيم ثقة ومصداقية هذه المؤسسات، وتشجيع حاملات المشاريع من النساء في اختيار الأسلوب التعاوني لإنجاز مشاريعهن والتأطير داخل وحدات إنتاجية أو خدماتية.

- الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

أدى اعتماد الميثاق المذكور إلى مضاعفة الجهود في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتم تفعيل هذا الميثاق عن طريق وضع إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة، تهدف إلى وضع إطار إستراتيجي يمكن من تحقيق تناسق وتكامل بين البرامج والمخططات والسياسات القطاعية، وذلك في أفق الاستدامة ومشاركة جميع الأطراف المعنية.

- إدماج النوع في القانون 36.15 المتعلق بالماء:

حيث ينص في مقتضياته العامة على تيسير حصول المواطنات والمواطنين على قدم المساواة على الماء وعلى تمثيل النساء 25% في الهيئات المائية، المجلس الأعلى للماء والمناخ، مجال الأحواض المائية والمجالس الإقليمية للماء.

- القانون رقم 12.19 بتحديد شروط الشغل والتشغيل للعاملات والعمال المنزليين:

الذي ينظم العلاقات بين العمال المنزليين وأرباب العمل، لضمان الحماية الاجتماعية والحقوق السوسيو اقتصادية لحمايتهن من أية معاملة سيئة، مع مراعاة معايير الشغل الدولية، ولاسيما اتفاقيتي الشغل الدوليتين رقم 138 و182، اللتين صادق عليهما المغرب، حيث حدد ساعات العمل وظروف العمل التي تحفظ كرامة العاملين المنزليين، كما يجرم تشغيل الأطفال دون السن 18 خاصة الفتيات.

- اعتماد القانون المتعلق بالمقاولين الذاتيين:

الذي صدر في مارس 2015 لتشجيع ريادة الأعمال الذاتية، حيث يسمح للمقاولين الذاتيين بالاستفادة من نظام ضريبي خاص وضمان اجتماعي.

- إصدار ثلاثة نصوص قانونية متعلقة بملكية النساء السلاليات لأراضي الجموع:

والتي نصت على حق النساء السلاليات في ملكية هذه الأراضي والمشاركة في تدبيرها.

- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة:

والذي يعتبر من أهم الأوراش التي ستعزز سياسة النهوض بالأسرة المغربية وتتبع أوضاعها في مختلف المجالات. ومن بين أهداف هذا المجلس ضمان الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة ووحدتها واستقرارها، وكذا حماية الأطفال بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية.

- القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز:

صدر في الجريدة الرسمية في أكتوبر 2017 القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، المحدثة بموجب الفصل 19 من الدستور، يحدد هذا القانون صلاحية هذه الهيئة وتأليفها وتنظيم سير عملها، وتتمثل مهام الهيئة في صياغة وتقديم المقترحات والتوصيات بشأن مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية، بهدف تعزيز قيم المناصفة والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس النوع.

كما ستحرص هذه الهيئة على ترسيخ ثقافة المساواة والمناصفة وعدم التمييز في البرامج المتعلقة بالتربية والتعليم والتكوين ومراقبة

وتتبع جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذا إعداد أي توصية أو مقترح من شأنه تصحيح الحالات الناشئة عن أي سلوك أو ممارسة أو عرف يتسم بطابع تمييزي أو يمس بمبدأ المساواة بين النساء والرجال.

- القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13:

يعتبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13 رافعة أساسية لترسيخ ثقافة تدبيرية جديدة تنبني على مبادئ النجاعة ورفع النفقات العمومية لتحقيق النتائج، حيث تم التأكيد على إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانية مختلف الوزارات وخلال مراحل التتبع والتقييم.

وعليه يجب أن يكون برنامج عمل كل وزارة أو مؤسسة مقرونا بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

- الميزانية المراعية للنوع:

يعتبر التدبير المالي للميزانية العمومية خاصة الميزانية المستجيبة للنوع من أهم ضمانات استفادة النساء وضمان ولوجهن المنصف للحقوق والخدمات الأساسية.

وقد شكلت مبادئ الإنصاف والمساواة الدعامات السياسية لتحقيق النجاعة والفعالية في إطار الإصلاح الشامل للميزانية الذي تم إعطاء انطلاقه سنة 2002 بهدف توزيع أمثل للموارد وضمان نجاعة أفضل للسياسات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة للمكونات المختلفة للساكنة المستهدفة عند صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وذلك من خلال تحسين الأداء عبر توجيه الميزانية نحو تحقيق النتائج وإعطاء شفافية أكبر للخيارات الإستراتيجية، عبر تعزيز البرمجة الميزاناتية المتعددة السنوات، وكذا تعزيز اللامركزية في الميزانية من أجل تشجيع تدبير جيد للقرب يلبي احتياجات المواطنات والمواطنين، سواء في المجالات الحضرية أو القروية.

- صندوق التكافل العائلي:

يهدف إلى تقوية وتماسك واستمرارية الأسرة وإلى الاستجابة لحاجيات هذا المكون الأساسي في المجتمع ويهدف تحقيق تدبير أمثل لصندوق التكافل العائلي وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستفادة من خدماته.

وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، قامت الدولة برسم سنة 2018 بمراجعة القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من هذا الصندوق، وذلك عبر إصدار ظهير رقم 1.18.20 بتاريخ 22 فبراير 2018 يتعلق بالقانون 83.17 بتغيير القانون 41.10 المذكور، وذلك لتوسيع لائحة المستفيدين من خدمات الصندوق عبر إدراج فئات جديدة بالإضافة للأولاد المستحقين النفقة بعد انحلال ميثاق الزوجية وثبوت عوز الأم، وهو أمر الفئات التالية:

- مستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم؛

- مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم؛

- مستحقو النفقة من الأولاد الخاضعين للكفالة؛

- الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة.

- صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

الذي تم إحداثه في سنة 2012 كآلية تستجيب لمطالب وتطلعات الفئات الهشة والمعوزة من المواطنين في بلادنا مع ضمنهم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى والأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، وكذا جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، ويشمل هذا البرنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى كآلية للدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة اللواتي استفدن من ميزانية قدرها 3.3 مليار درهم منذ إطلاق البرنامج سنة 2015، وقد شملت هذه المساعدات ما يناهز 116.975 أرملة وهو الرقم اللي كيبقى ضعيف لأنه منذ 2015 وعلينا أن نشتغل أكثر لأن عدد الأرامل يناهز بكثير هذا العدد، وكذا الأطفال المستفيدين الذين بلغ عددهم 2011: 338000 يتيم ويتيمة استفادو إلى غاية أكتوبر 2021.

كما بلغ متوسط الزيادة السنوية للمستفيدين حوالي 8.5% و13.7 على التوالي خلال السنوات الثلاثة الماضية.

- برنامج تيسير:

تبين المعطيات الإحصائية المرتبطة بمجال الدعم الاجتماعي للمجهودات المبذولة من طرف القطاع الوصي، حيث عرف عدد التلميذات المستفيدات من برنامج "تيسير" ارتفاعا ملحوظا ويرجع هذا الارتفاع إلى تعميم برنامج في التعليم الابتدائي بالوسط القروي وتعميمه في التعليم الإعدادي بالوسطين القروي والحضري، ولكن مرة أخرى أشير إلى ضعف عدد المستفيدات بالنسبة للفئة المستهدفة.

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني:

طبقا للتوصيات الدولية للمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية، ووفقا للمهام المنوطة بالمندوبية السامية للتخطيط، وفي إطار برنامجها الإحصائي، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في عملياتها الإحصائية لتلبية حاجيات مستعملي ومتتبعي هذا النوع من الإحصائيات، من قطاعات حكومية وهيئات دستورية ومجتمع مدني، كما تم نشر وبشكل دوري إحصائيات حسب النوع الاجتماعي وحسب المجالات الترابية، حضرية أو قروية، وإنجاز مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تبرز الفوارق بين الجنسين في عدة مجالات، منها الديموغرافية والسوسيو اقتصادية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين، والتي يتم العمل على تطويرها وفق ما يستجد في البرامج والإطارات الإحصائية العالمية والإقليمية.

- محاربة العنف ضد النساء والفتيات والصور النمطية:

يهدف القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء إلى تمكين النساء والفتيات من إطار قانوني معياري متماسك وواضح كفيل بضمان شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، وينص القانون على إحداث آليات مؤسساتية ومندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها.

- مجموعة القانون الجنائي:

يجرم هذا القانون التمييز على أساس الجنس بعد تعديل المادة 431.01 ويعاقب عليه في المواد 431.02 و431.05.

- قانون الاتصال السمعي البصري رقم 77.03 المتمم للقانون 83.13:

والذي يهدف إلى وضع مقتضيات توجب على متعهدي الاتصال السمعي البصري العمل على النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين والمساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس ومحاربة الصور النمطية السلبية القائمة على النوع الاجتماعي، إضافة إلى منع الإشهار الذي يتضمن الإساءة للمرأة أو يروج لدونيتها أو للتمييز بسبب جنسها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التفاعل الجدي والإيجابي مع مختلف المواثيق والآليات الدولية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق المرأة، نابع من القناعة الراسخة لأجل تمكين المرأة والفتاة من كل حقوقها الإنسانية، وقد عبرت المملكة المغربية عن التزاماتها وجديتها في كل المحافل الدولية، لذا فقد تمت المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال تحقيق المساواة ومكافحة التمييز والمصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء.

إن قناعة والتزام المملكة المغربية في التفاعل مع المنظومة الأممية وآلياتها يترجم من خلال الانضمام للصكوك الدولية والبروتوكولات الملحقة بالاتفاقيات الدولية، باعتبارها آلية مهمة لأجل النهوض بحماية حقوق النساء، بحيث أن المملكة المغربية كانت سباقة في المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.

ومواصلة لجهود المملكة المغربية في هذا الإطار، قامت بالمصادقة على البروتوكول الأول الملحق بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

- وضعية المرأة المغربية في أرقام:

في مجال التربية والتكوين، عرفت وضعية تمدرس الفتيات تطورا إيجابيا خلال الفترة ما بين 2017 و2020، حيث بلغت نسبة الفتيات 48% من مجموع التلاميذ بجميع الأسلاك خلال الموسم الدراسي 2020-2019 على الصعيد الوطني، منها 47% من الوسط القروي على المستوى الوطني، وبلغ عدد الفتيات المتمدرسات بالتعليم الأولي 313.493 تلميذة، بنسبة 44.8% ما بين سنتي 2017-2018، فيما ارتفع عددهن بـ 69.416 تلميذة، أي بزيادة وصلت إلى 46%، وذلك خلال الموسم الدراسي 2019-2020.

أما بالتعليم الابتدائي، فبلغ عدد الفتيات المتمدرسات به ما يقارب 2.173.076 بنسبة 47.9% سنة 2019-2020، مقابل 2.057.918 أي 47.6% خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

وبخصوص التعليم الثانوي الإعدادي، فقد انتقل عدد التلميذات من 783.840 إلى 839.363 يعني بنسبة 46.9% خلال نفس الفترة.

أما بالتعليم الثانوي التأهيلي، فتمثل التلميذات 51.3% من مجموع التلاميذ خلال الموسم الدراسي 2019-2020.

أما على مستوى الوسط القروي، انتقل عدد الفتيات المتمدرسات بالتعليم الأولي من 80.777 تلميذة سنة 2017-2018 إلى 132.539 تلميذة؛ كما بلغ عدد الفتيات المتمدرسات بالتعليم الابتدائي 997.680 لسنة 2019-2020، مقابل 948.237 خلال الموسم الدراسي 2018-2017.

وبالتعليم الثانوي والإعدادي انتقل عدد التلميذات من 228.311 إلى 268.143 خلال نفس الفترة.

أما بالتعليم الثانوي التأهيلي، فقد انتقل عدد التلميذات من 76.009 ألف إلى 90.891 تلميذة.

وبخصوص مؤشرات التمدرس، سجلت نسبة تمدرس الفتيات تطورا إيجابيا على الصعيد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2017-2018 إلى 2019-2020، حيث انتقلت نسبة تمدرس الفتيات، الفئة العمرية 4-5 سنوات، من 41.6% إلى 68.4% ما بين سنة 2017 و2020 على الصعيد الوطني وبزيادة 19.1 نقطة بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

كما بلغت نسبة تمدرس الفتيات للفئة العمرية 6-11 سنة على الصعيد الوطني 100% سنة 2019-2020.

فيما يتعلق بنسبة تمدرس الفتيات الفئة العمرية 12-14 سنة فقد انتقلت من 86.8% إلى 92.2% على المستوى الوطني، ومن 72.4 إلى 79.8 بالوسط القروي خلال الفترة 2017-2020.

كما انتقلت نسبة تمدرس فتيات الفئة العمرية 15 إلى 17 سنة

من 63.7 إلى 68.7 على المستوى الوطني ومن 33.1 إلى 39.2% بالوسط القروي خلال الفترة 2017 و2020. وهنا نبغي نثير انتباهكم، السيدات والسادة المستشارين، إلى أن هذه الفئة العمرية يجب الاهتمام بها ديال 15-17 سنة لأن هي، خاصة في الوسط القروي، اللي تيكون فيها زواج القاصرات، وهنا يجب أن نولي أهمية كبرى باش هاذ الفتيات يمكن لهم تسهيل الولوج ديالهم للثانويات وللتمدرس، لأن كنشوفو باللي العدد ديال تمدرس الفتيات ينهار حينما نصل إلى هاذ الفئة ديال 15-17 سنة.

بخصوص مؤشر المساواة، فقد عرف تطورا ملحوظا في جميع الأسلاك، حيث بلغ مؤشر المساواة بالتعليم الابتدائي 0.97 على الصعيد الوطني و0.95 بالوسط القروي خلال الموسم 2019-2020.

وبالتعليم الإعدادي انتقل مؤشر المساواة من 0.90 إلى 0.92، يعني هناك تحسن، الحمد لله، على الصعيد الوطني، ومن 0.77 إلى 0.82 بالوسط القروي خلال الفترة 2017-2020.

بالتعليم الثانوي التأهيلي فقد فاق مؤشر المساواة التوقعات حيث انتقل من 1.06 2017-2018 إلى 1.1 على الصعيد الوطني؛ ومن 0.91 إلى 1.04 بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

كما يلاحظ نفس المنحى على مستوى معتدل النجاح في الباكالوريا، حيث تحقق الفتيات معدلات نجاح أفضل بكثير من الذكور، وبذلك بلغت نسبة الفتيات الناجحات في الباكالوريا 72.2% في 2019-2020 ونسبة الذكور 67.7% في نفس السنة، يعني تفوق الفتيات كان أكثر من توفق الذكور، ونتمنى التفوق للجميع.

كما بلغت نسبة تمدرس الفتاة بمؤسسة التعليم العتيق لقطاع الأوقاف خلال الموسم الدراسي 2016-2017 على مستوى المجال القروي 14.81%، في حين بلغت المجال الحضري 22.54%.

أما خلال الموسم الدراسي 2017-2018 فقد بلغت في المجال القروي 16.17% ثم في المجال الحضري 23.53%، وقد بلغت هذه النسبة خلال الموسم الدراسي 2018-2019 في المجال القروي 16.30، أما في المجال الحضري فقد بلغت 25.52%.

وعموما، يعني حتى نقدر نواصل العرض عموما كما ترون هناك تطور ملحوظ في تمدرس الفتيات في جميع المجالات وجميع التخصصات، سواء الدراسة العادية أو الدراسة في التعليم العتيق.

وقد بلغ عدد المستفيدات من برنامج محو الأمية بالمساجد بالمجال الحضري 141.036 أي بنسبة تقريبا 90% وفي المجال القروي 116.000 أي بنفس النسبة تقريبا، حوالي 90%.

ويرجع تطور وضعية التمدرس الفتيات إلى المجهودات الحثيثة والمواصلة التي تبذل من أجل تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

وعلى هذا الأساس تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير:

- إدراج المساواة وتكافؤ الفرص في حافظة مشاريع تنزيل مضامين القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، الذي يهدف إلى تعميم التعليم الأولي ذو جودة في أفق الموسم 2025-2026؛

- تطوير العرض المدرسي من مؤسسة تعليمية خلال 3 سنوات الأخيرة، ليصل إلى 11.032 مؤسسة تعليمية برسم السنة الدراسية 2018-2019، مقابل 10.833 مؤسسة في سنة 2017-2018، أي بزيادة بلغت 199 مؤسسة تعليمية؛

- تنويع العرض المدرسي من خلال اعتماد المدارس الجماعاتية بالسلك الابتدائي عوض المدارس الفرعية، حيث انتقل عدد هذه المدارس من 124 مدرسة إلى 152 مدرسة في 2018-2019؛

- تعزيز وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي بمختلف أشكاله، مع إعطاء الأولوية للفتيات في الاستفادة من هذه الخدمات واعتماد النوع الاجتماعي في إعداد وتحديد قاعدة المستفيدين والمستفيدات من برامج الدعم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشاركة النساء في سوق الشغل أمر أساسي من أجل تحقيق التنمية الشاملة لأي بلد ينطلق من مختلف مكونات المجتمع، وخاصة المرأة ووضعها في جوهر عملية التنمية، لما تملكه من قدرات وطاقات، يمكن من توظيفها في العديد من الميادين، خاصة في الميدان الاقتصادي، باعتباره ركيزة نمو أي مجتمع، ولذلك فالنهوض بالعمل اللائق بالنساء وتأهيل المشاركة الاقتصادية للمرأة تعد من الأوليات التي تسهم في تطور المجتمع، وهذا ما أثبتته العديد من المبادرات المنجزة من طرف القطاعات الحكومية في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" 2017-2021 والسعي إلى تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار تم ما يلي:

✓ برنامج "إدماج": يتضمن زيادة على عقود العمل محددة المدة أو غير محددة المدة عقود تدريب للتكوين من أجل الإدماج، ويهدف هذا النظام التحفيزي إلى تطوير الموارد البشرية للمقاولة، من خلال تحسين تأطيرها وتشجيع تشغيل الخريجين الشباب الباحثين عن العمل لإدماجهم في الحياة العملية، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج خلال 4 سنوات الأخيرة ما مجموعه 166.682 مستفيدة أي بنسبة 49.5% من مجموع المستفيدين طيلة هذه السنوات الأربع، ولقد عرف عدد النساء المستفيدات

انخفاضا خلال هذه الفترة، حيث استفادت 45.939 امرأة سنة 2017، وانتقلت هذه النسبة من 52% إلى 50% سنة 2018، 43.460 امرأة لتصل إلى 47% في 2019 و49%، الحمد لله كان هناك تحسن في 2020، حيث ارتفعت النسبة إلى 49%؛

✓ برنامج "تحفيز": يهدف إلى التحفيز على التشغيل بالمقاولات أو الجمعيات الحديثة النشأة، وقد عرف هذا البرنامج برسم قانون المالية 2018 إدخال مجموعة من الإجراءات ومن بينها تمديد فترة الاستفادة من هذا البرنامج إلى غاية نهاية دجنبر 2022، مع الرفع من عدد المستفيدين، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج خلال الأربع سنوات الأخيرة 10.004 مستفيدة بالضبط أي بنسبة 35.25% من مجموع المستفيدين، حيث استفادت 1156 امرأة سنة 2017 بنسبة 36%، أما سنة 2018 استفادت 2337 إمرأة بنسبة 38%، فيما وصلت النسبة إلى 35% في 2019؛

✓ برنامج "تأهيل": يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن الشغل حاملي الشهادات، عبر اكتساب المؤهلات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، ويتم ذلك من خلال 3 أنواع من التكوينات:

• التكوين التعاقدي من أجل التشغيل؛

• التكوين التأهيلي أو التحويلي؛

• التكوين لفائدة القطاعات الواعدة.

وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من هاذ البرنامج خلال الأربع سنوات الأخيرة 8650 أي بنسبة 53% من عدد المستفيدين، موزعة على الشكل التالي: سجلت سنة 2017 نسبة 60% ونفس النسبة في سنة 2018.

✓ برنامج "دعم التشغيل الذاتي": يهدف إلى دعم ومواكبة حاملي المشاريع من أجل إحداث المقاولات الصغيرة جدا والمشاريع المدرة للدخل والتعاونيات، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من المواكبة لإحداث المقاولات الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل خلال نفس الفترة ما بين 2017 و2020، 5337 مستفيدة، أي بنسبة 28% من مجموع المستفيدين، وكتبقى هاذ الأرقام، كما تيبان لكم السيدات والسادة المستشارين، أن هاذ الأعداد تتبقى قليلة بالنسبة للفئة المستهدفة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- تعزيز الوضعية الاقتصادية للمرأة في العالم القروي:

تعد الحقوق في الأرض والسكن والملكية من الشروط الضرورية لتحقيق مساواة وعيش كريم للمرأة، وحقوق المرأة في الأرض والسكن والملكية والحصول عليها والسيطرة عليها عامل محدد في الأحوال المعيشية للمرأة، وبصفة خاصة في العالم القروي.

وفي هذا الإطار أولت الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" أهمية كبيرة للموضوع من خلال إجراءات مهمة تسعى إلى تعزيز ملكية النساء للأراضي وخاصة السلالية وتحسين وضعية النساء القرويات، وقد تم إنجاز مجموعة من المبادرات منها ولوج النساء لملكية الأراضي عبر إصلاح شامل، تمثل في إصدار 3 قوانين اللي هي: القانون 62.17 والقانون 63.17 والقانون 64.17.

إن المأسسة الحقيقية لحقوق المرأة السلالية كانت مع بداية سنة 2020 بفضل مجموعة من الإصلاحات، بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرفتها أراضي الجموع قبل سنوات، وذلك عبر إصلاح شامل لهذا النظام العقاري وكذا إصدار 3 قوانين كما قلت جديدة بخصوصها، لاسيما القانون 62.17.

- الظهير الشريف 1.19.115 المؤرخ في 9 غشت 2019 بإصدار القانون 62.17 بتغيير الظهير 1919 المؤسس للنظام العقاري لأراضي الجموع:

سيمكن من تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات المتعلقة بممتلكات الجماعات السلالية، وقد وضح المشرع في هذا النص أنه بحكم انتمائهما للجماعة السلالية متساويان في هذا الباب، ويتجلى ذلك فعليا في الفصل المتعلق بالإجراءات الخاصة بأعضاء الجماعات السلالية ونوابها في المادتين 6 و16 تنصان بوضوح على المساواة بين الرجل والمرأة كأعضاء من الجماعة لهما الحق في الاستفادة من ممتلكاتهن.

وعلى نفس المنوال فإن المرسوم رقم 2.19.973 الصادر في 9 يناير 2020، والذي جاء من أجل تطبيق القانون 62.17 سيحدد بشكل واضح حقوق المرأة السلالية من خلال المواد 17، 16، 1، 19، 20 كما يلي:

- إعداد لوائح ذوي الحقوق وفق نفس المعايير، كما قلنا تكافؤ الحقوق والفرص من أجل الحصول على نصيب من الممتلكات في حال وجودها، وفي حال وفاة المستفيدة أو المستفيد يذهب نصيبه إلى أبنائه أو أبنائها أو بناتها أو بناته وبناتها وزوجته أو زوجها؛

- إمكانية تخصيص قطعة من الأرض الزراعية كملكية لصالح من يستغلها، رجلا كان أو امرأة.

كل هذه الترسانة القانونية هي لصالح المرأة السلالية، وستمكنها من الاستفادة بشكل قانوني على غرار الرجل من الممتلكات الخاصة بالجماعات، وبالتالي تحسين وضعها، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، كما تم إصدار دوريات وزارية للسادة العمال، وذلك من أجل تفعيل هذا الإصلاح مع التأكيد على إشراك المرأة في هذه العملية.

ومن جهة أخرى، عرف برنامج إحداث دور الصانعة منذ انطلاقه في 2010 إحداث 97 دار للصانعة بعدد من الجماعات القروية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، علما بأن 29 دار أخرى هي في طور الإحداث.

وفي إطار مواكبة هذا الدور في مجال التسويق، فقد تم إنجاز لوحات تعريف ولوحات تشوير لفائدتها كما دعم بعض دور الصانعة بالمادة الأولية.

ومن جهته عرف برنامج تعميم وتزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب مجموعة من الإنجازات الهامة، مما مكن من تحقيق الأهداف المسطرة، حيث بلغت نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي 96.5% أواخر 2017 و97.8% في أواخر 2020، وبهذا بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذا البرنامج حوالي 7 مليون على المستوى الوطني ويخفف هذا البرنامج على النساء القرويات عبء جلب الماء ويعزز استغلالهن لأوقاتهن في أعمال أخرى مدرة للدخل، تساعدهن من التمكين الاقتصادي.

كما مكن برنامج الماء الشروب والصرف الصحي بمدارس الوسط القروي من استفادة الفتيات، هذا كان مشكل كبير لأن الفتيات ما كانوش تيمشيو للمدارس بالوسط القروي بسبب المشكل ديال الصرف الصحي، فهذا البرنامج مكن من استفادة الفتيات المتمدرسات والمعلمات المستفيدات، حيث استفادت ما بين سنتي 2017 و2020 من البرنامج 37.970 مستفيدة.

وموازاة مع ذلك، قامت وكالة التنمية الاجتماعية، التابعة طبعا للقطب الاجتماعي لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، بإعداد البرنامج المندمج للمواكبة والتنمية الاجتماعية لعمليات إعادة إسكان قاطني السكن غير اللائق، وبهم هذه البرنامج الفئات الهشة والفقيرة بالوسط الحضري، وذلك بشراكة مع القطاعات الحكومية والهيئات المنتخبة المعنية بإشكالات الفقر في الوسط الحضري.

وموازاة مع ذلك قامت - هذه تكلمت عليها - البرنامج اللي قامت به التنمية الاجتماعية..

وفي سياق العمل على توسيع برنامج محو الأمية بالمساجد في المجال القروي، ولاسيما تلك المتوفرة على السلامة الصحية واللوجيستيكية، فقد بلغ عددها 3532 مسجد برسم الموسم الدراسي 2019-2020، إذ تم إطلاق مشروع قرى قارئة منذ الموسم الدراسي 2016-2017 بالمجالين الحضري والقروي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنزيلا للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تميزت الفترة ما بين 2017 و2019 بمواصلة تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية، حيث تم تنزيل البرنامج القروي والبرنامج الحضري والبرنامج الأفقي وبرنامج محاربة الهشاشة بغلاف مالي للأداءات فاق 10.71 مليار درهم، تميزت سنة 2019 بإطلاق النسخة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 التي ترتكز على 4 برامج رئيسية، خصصت لها ميزانية قدرها 18 مليار درهم بمعدل 4 ملايير للبرامج الثلاثة الأولى و6 ملايير درهم للبرنامج الرابع، كما يلي:

- **برنامج تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية**: تم برسم سنة 2020 إنجاز ما يناهز 541 مشروعا وذلك بتكلفة إجمالية بلغت 783.7 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 687.2 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 780.000 مستفيد؛

- **برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة**: تم برسم سنة 2020 إنجاز ما مجموعه 518 مشروع، وذلك بتكلفة إجمالية ناهزت 508.2 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 343.7 مليون درهم؛

- **برنامج تعزيز الأنشطة المدرة للدخل**: تم في إطار هاذ البرنامج إطلاق عدد من المشاريع سوسيو اقتصادية، تهدف للتمكين الاقتصادي لعدة فئات اجتماعية، كحاملي المشاريع المقاولة الناشئة، لاسيما إطلاق عشر (10) طلبات إبداء الاهتمام على صعيد عشر جهات، مكنت من انتقاء 31 متعهد خدمات في إطار المواكبة التقنية لإنشاء مقاولات بغلاف مالي بقيمة 193 مليون درهم على امتداد ثلاث سنوات؛

- **برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب**:

فيما يتعلق بمحور التعليم الأولي، لقد تمت برمجة 2025 وحدة للتعليم الأولي في الوسط القروي، بغلاف مالي إجمالي ناهز 523 مليون درهم، أما محور صحة الأم والطفل فقد تم إنجاز 132 مشروع بغلاف مالي ناهز 83.3 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص إصلاح مؤسسات الرعاية للاجتماعية، وفي إطار ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، فإن الحكومة منكبة على إعداد مخطط شامل يرمي إلى تجويد الخدمات المقدمة لهاذ المؤسسات، من خلال تأهيل مواردها البشرية وبنياتها التحتية، ترصد لتنفيذه الموارد المالية الضرورية، وذلك بالموازاة مع إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لدخول القانون حيز التنفيذ، ويصل عدد المؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة، وفق مقتضيات القانون 14.05 إلى غاية نهاية أبريل 2021 إلى 1196 مؤسسة، يستفيد من خدماتها 105.736 مستفيدة ومستفيد.

تنظيم وهيكلة مجال العمل الاجتماعي:

في إطار تقنين مزاولة مهن العمل الاجتماعي وتطويرها، فقد

صدر القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين في غشت 2021 على القانون المنظم لمهنة العامل الاجتماعي وتحديد شروط ممارستها والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين وشروط مزاولتهم لهذه المهن.

فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل، علاقة بورش الحماية الاجتماعية، فقد عملت الحكومة على تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من نظام التعويض عن فقدان الشغل، مع الإشارة إلى أن عدد المستفيدين والمستفيدات من نظام التعويض عن فقدان الشغل خلال الفترة 2016-2020 بلغ ما مجموعه 74.000 مستفيد بتكلفة مالية تجاوزت 977 مليون درهم.

بالنسبة للآفاق، لقد أطلقت المملكة في الآونة الأخيرة جملة من الأوراش الجديدة لم يسبق لها مثيل، تهدف إلى النهوض بالأدوار الاجتماعية للدولة وتضع الإدماج الاجتماعي والرأسمال البشري في صلب اهتماماتها، كاعتماد نموذج تنموي جديد والإطلاق الفعلي لإصلاح ورش الحماية الاجتماعية وورش الجهوية المتقدمة، مما سيمكن لا محالة من تحقيق تحولات جذرية في أفق بناء المغرب الجديد، المرتكز على مقومات الدولة الاجتماعية من خلال توفير آليات مستدامة، تضمن الولوج المجالي والمنصف لمختلف الخدمات والبنية التحتية الأساسية في إطار سياسة مجالية، تقوم على النجاعة والقرب والحكامة المحلية الجيدة.

البرنامج الحكومي 2021-2026:

يتضمن البرنامج الحكومي في جميع محاوره إدماجا عرضانيا للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، وفي كل محور يتم تحديد مجموعة من الالتزامات والإجراءات، كما أنه ضمن الالتزامات العشر للحكومة تم تحديد التزام خاص برفع نسبة نشاط النساء في أفق سنة 2026، وذلك برفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض النسبة الحالية ديال 20%، كما أن النموذج التنموي في مخرجاته وغاياته سطر رفع نشاط النساء كهدف.

ولتحقيق هذا الالتزام فإن البرنامج الحكومي وضع مجموعة من الإجراءات والبرامج، خاصة في المحور الثاني حول مواكبة التحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل للجميع، ومن خلال هذا المحور فإن جميع البرامج تستهدف النساء كبرنامج "الفرصة" لدعم المبادرة الفردية وبرنامج "انطلاقة" الذي يهدف إلى تقديم تمويلات بنسب فوائد منخفضة لتشجيع حصول المقاولات الصغرى على التمويلات البنكية.

ووعيا من قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بأهمية رفع نشاط النساء في الدورة الاقتصادية سيقوم بإعداد السياسات القطاعية وتحيين البرامج في إطار جيل جديد من الاستراتيجيات المندمجة والدامجة حول التمكين الاقتصادي للنساء، خصوصا النساء في وضعية هشاشة ووضعية صعبة، بتنسيق وشراكة مع القطاعات الحكومية وفي التقائية مع برامج التنمية الجهوية وفي انسجام مع توجهات النموذج التنموي الجديد في أفق 2035.

وفي هذا الإطار، فإنه تمت برمجة مجموعة من التدابير والإجراءات المزمع تنفيذها سنة 2022 وهي:

- تطوير سياسة قطاعية من أجل تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة للنساء؛

- وضع مخططات قطاعية تحدد تعزيز الالتقائية والتزامات لبلوغ نسبة 30% للنشاط لدى النساء في أفق 2026؛

- وضع تصور لإطلاق برامج ترابية حول التمكين الاقتصادي للنساء، مع اعتماد تعزيز سياسة القرب؛

- تعبئة شراكات جديدة واعتماد مقاربة جديدة تدمج الرقمنة في البرامج والتكوين وكذلك لتوسيع فئة المستفيدات والمستفيدين، وتنكب وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حاليا على إطلاق لقاءات تشاورية جهوية موسعة حول استراتيجية القطب الاجتماعي 2021-2026 من أجل الإصغاء لانتظارات الفاعلين على المستوى الترابي ومشاركتهم في إعداد وتنفيذ برامج عمل القطب الاجتماعي وجعله أكثر استجابة للإشكاليات الاجتماعية الحقيقية المطروحة في المجالات الترابية، وكذا تقاسم مجالات تدخل القطب الاجتماعي في تنزيل البرنامج الحكومي وتعبئة الموارد والطاقات وتحفيز الابتكار وتحقيق التقائية أفضل بين برنامج عمل القطب الاجتماعي ومخططات التنمية الترابية، وستوجه طبعا دعوة للمجلس ولحضراتكم، السيد الرئيس المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، لحضور هاذ اللقاءات الجهوية التي ستنظم قريبا إن شاء الله.

وتعتزم الوزارة كذلك إطلاق مسار مناقشة مداخل تحقيق الالتزام الحكومي الخاص بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات مع القطاعات الحكومية لبحث أولويات العمل، تماشيا مع البرنامج الحكومي، لضمان الالتقائية في التنفيذ حسب الإجراءات والمؤشرات التي سيتم تحديدها مع وضع نظام للحكامة، يرتكز على مؤشرات للتتبع، وذلك من أجل تحديد التزامات القطاعات الحكومية لبلوغ نسبة 30% من تشغيل النساء في أفق 2026 وكذا رقمنة آليات تتبع المؤشرات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن أنتقل إلى الشق الثاني من السؤال المحوري المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والفتيات.

للإشارة فقضية العنف ضد المرأة هي قضية عالمية، حيث أصبحت من القضايا التي تشكل انشغالا ليس فقط محليا ووطنيا بل أيضا عالميا، إذ أصبحت هذه الظاهرة تؤرق بال كل الفاعلين، لما لها من تداعيات على السلامة الجسدية والمعنوية للمرأة وآثار تمتد للأسرة

والمجتمع كافة وتكلفة اقتصادية.

ونظرا لانتشارها أحدثت منظمة الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر يوم عالميا للتحسيس بالظاهرة، وإليكم بعض الأرقام التي سجلت في بعض الدول وأيضا كما أن بلادنا، غادي ندوز على الأرقام اللي تتعرفوها ونسرع شوية فالعرض.

فكما أن بلادنا انخرطت منذ البداية في الجهود الرامية لتطويق ظاهرة العنف الممارس ضد النساء والفتيات، وهو ما أثمر على مكتسبات توجت بالترسيخ الدستوري لمبدأ المساواة في محاربة العنف والتميز، وهذا ما تكلمت عليه سابقا حول إصدارات الدستور والفصول المتعلقة بهذا المجال، كما أن الدينامية التي تشهدها بلادنا في مواجهة ظاهرة العنف ضد النساء والتمكين من الحقوق لجميع المواطنين والمواطنات تعززت بانخراط المملكة الطوعي في منظومة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق عبرت المملكة بكل الوسائل عن إرادتها الراسخة والتزاماتها بصيانة وتعزيز حقوق النساء والفتيات، بحيث استكمل المغرب الانضمام للاتفاقيات 9 الأساسية لحقوق الإنسان والتي نذكر من أهمها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدين الدوليين لحقوق الإنسان الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، المعاهدات الجهوية المتصلة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

صحيح أن أشكال العنف ضد المرأة تختلف من عنف جسدي، عنف جنسي، عنف نفسي، عنف اقتصادي، عنف إلكتروني، لكن المقلق اليوم هو أيضا العنف في الفضاء العام وبشكل أصبح غير مقبول، وبالرغم مما تقوم به وزارة الداخلية ومصالح الأمن الوطني مشكورة من تدخلات في حينها، غير أن المعطيات المتعلقة بانتشار ظاهرة العنف ضد النساء تبقى مرتفعة، ولكم بعض الأرقام، فهناك معدل انتشار العنف حسب النوع:

- العنف النفسي 49%؛

- العنف الجسدي 13%؛

- العنف الاقتصادي 15%؛

- العنف الجنسي 14%؛

- أما بخصوص العنف الممارس في الفضاء المنزلي، الذي يشمل العنف المرتكب من لدن الشريك في الأسرة بما في ذلك أسرة الشريك، الأكثر انتشارا بنسبة 52%.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أما عن معدل انتشار العنف النفسي في أماكن التعليم والتكوين، فقد صرحت 22% من التلميذات والطالبات بتعرضهن للعنف في مؤسسات التعليم والتكوين، وترتكب 46% من حالات العنف من طرف زملاء الدراسة للضحايا و28% من طرف الأساتذة و21% من طرف أشخاص غرباء عن المؤسسة، وتنتج 52% من حالات العنف المرتكب في أماكن الدراسة عن العنف النفسي و37% منها عن التحرش الجنسي و11% عن العنف الجسدي.

أما بخصوص عمليات التبليغ، فخلال 12 شهر الماضية قامت 10.5% من ضحايا العنف أي بما يقرب 18% للعنف الجسدي وأقل من 3% للعنف الجنسي بتقديم شكاية إلى الشرطة أو إلى السلطات المختصة مقابل 3% سنة 2009، ولا تتجاوز هذه النسبة 8% في حالات العنف الزوجي مقابل 11% في حالة العنف غير الزوجي.

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتوسيع الشبكات الاجتماعية، برز شكل آخر من أشكال العنف، وهو ما يسمى بـ"العنف الإلكتروني".

إن مساعي بلادنا لتطوير مسارها التنموي والتمكين من الحقوق لكافة المواطنات والمواطنين نساء ورجالا لا يمكن أن يتم في ظل مناخ يدفع فيه المجتمع كلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة، جراء تعرض شريحة واسعة من النساء والفتيات للعنف والتمييز والتهميش.

إن عدم الاستثمار والاهتمام بمجال الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات هو تعطيل لجهود التمكين من الحقوق والكرامة، وبالتالي هو تعطيل للمسار التنموي الذي يريده المغرب لكافة أبنائه وبناته، سواء بالمجال الحضري أو القروي، وهذا ما خلصت له نتائج البحث المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية للعنف ضد الفتيات والنساء، التكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة 2.8 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء:

يهدف القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء إلى تمكين النساء والفتيات من نص قانوني معياري متماسك وواضح كفيل بضمان شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف.

وينص القانون على إحداث آليات مؤسساتية ومندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على التفاعل ديالكم مع موضوع هذه الجلسة وعلى جوابكم اللي تيحمل مجموعة من المعطيات الهامة، واللي كتبين المجهود اللي تتبذلوه باش تنوضو بالوضعية ديال المرأة في بلادنا.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نساند بقوة التوجه الإرادي للحكومة فيما يتعلق بمبدأ مساواة النوع الاجتماعي، باعتباره توجها يستجيب لرهانات المرحلة ومنطلقا هاما لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضمن لكل المواطنين، وبخاصة النساء، المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية وتسريع من وثيرة التنمية الشاملة.

وننوه في هذا الصدد بمضامين الالتزام الحكومي بتنزيل التوصيات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد والرامية أساسا إلى تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية لفائدة النساء، على اعتبار أن أي مجتمع لا يؤمن بالمساواة لا يمكنه أن يتطور.

وفي هذا الباب، لابد من الإشادة بالمكونات المترابطة التي استند عليها النموذج التنموي لمعالجة مسألة التمكين الاقتصادي للنساء واستفادتهن من الفرص الاقتصادية وتعزيز قدراتهن في مجال التربية والتكوين، وكذا اعتماد سياسة عدم التسامح مع العنف ضد النساء، الإدماج المنظم لبعد النوع في جميع الإجراءات الملتزم بها، سواء في القطاع العمومي أو الخاص دون إغفال الدور الفعال للآليات التي طورها المغرب لإدماج بعد النوع في السياسات العمومية، لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إننا نعتبر أن الالتزامات الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع مشاركة النساء في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تؤسس لمرحلة جديدة في التعاطي مع هذه الإشكالية، باعتبارها إحدى أولويات البرنامج الحكومي، مع ما لذلك من أهمية في إطلاق دينامية مجتمعية كاملة وما سيلعبه دعم استقلالية المرأة في فتح المجال لدينامية إدماجها في سوق الشغل وتقبل التنوع الذي يميز المجتمع المغربي، حيث أن إدماج كل فئات المجتمع في الدينامية الوطنية للتنمية من خلال محو كل المعايير الاجتماعية التمييزية وتجاوز النقائص المرتبطة بالمؤهلات والقدرات من شأنها تقوية الروابط الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز الشروط الضرورية لمجتمع منفتح ومتماسك ومتضامن.

وإذ نثمن في هذا الصدد الإجراءات الحكومية المتعلقة بوضع خطة محددة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، لنؤكد على ضرورة فتح آفاق أوسع بالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق الشغل، من خلال تطوير فضاءات تشغيل الشباب ونشر معلومات متعلقة بالفرص المهنية المتاحة.

وعلى صعيد آخر، لا يمكننا إلا أن نتأسف على التراجع المسجل على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث سجلت بلادنا أحد أدنى معدلات مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي، حسب الدراسة التي أعدتها مديرية الدراسة والتوقعات المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، فمن المؤسف أن يعرف هذا المؤشر منحى تنازليا مع توالي السنوات، حيث انتقل من 7.9% سنة 2000 إلى 19.9% سنة 2020.

إن تقليص الفجوة بين النساء والرجال في مجال العمل على المستوى الوطني من خلال إدماج المزيد من النساء في سوق الشغل وتعبئة إمكانياتهن، يبقى أحد الرهانات الأساسية التي تناضل من أجل تحقيقها، وذلك بمعالجة الاختلالات المتعددة التي تحد من ولوجهن إلى التعليم والتكوين وإلى ممارسة أي نشاط، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع بنسبة 39.5% في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع جوابكم، السيدة الوزيرة، نؤكد على أن النهوض بأوضاع المرأة عموما يحتم اتخاذ الحكومة لجملة من الإجراءات والعمل على تنزيلها، علما أن موضوع مصالحة المجتمع مع قضايا المرأة هو أولوية لإنجاح ورش تكريس الدولة الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات:

- تسريع وتيرة اعتماد السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات؛

- مواصلة مواكبة تنزيل القانون رقم 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء فيما يخص إحداث وتدبير فضاءات جديدة عبر مختلف جهات المملكة وكذا تأهيل الموارد البشرية العاملة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف؛

- العمل على إطلاق التنزيل الترابي لبرنامج "مغرب التمكين"، من خلال التوقيع على اتفاقيات شراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية وكذلك خلق لجان ترابية لتتبع المشاريع المزمع إنجازها؛

- ضرورة مراعاة وضعية النساء المعنفات في وضعية إعاقة ووضعية النساء المعنفات في وضعية صعبة مع تقديم المواكبة اللازمة والدعم والمساعدة الاجتماعية؛

- تنظيم حملات توعية لمعالجة ظاهرة العنف ضد النساء، على اعتبار الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإعلام بشقيه السمعي والبصري في هذا الباب؛

- العمل على الرفع من الموارد البشرية المؤهلة من مساعدين اجتماعيين وأطباء نفسانيين لمواكبة ومعالجة الضحايا؛

- وضع آليات لتحسين وتطوير منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، خاصة في العالم القروي؛

- تعزيز الإطار المؤسساتي والمنظومة القانونية فيما يخص الفرص الاقتصادية لفائدة النساء، مع إيلاء أهمية خاصة للنساء والفتيات بالعالم القروي؛

- ضرورة وضع تطبيق للإبلاغ الفوري على الاعتداءات التي تتعرض لها النساء في المجال العمومي؛

- ضرورة التعميم التدريجي لدور الحضانة لرعاية الأطفال في العالم القروي بالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل؛

- العمل على تطوير شبكة مراكز الإيواء المؤسساتية، عبر برنامج "إيواء وتمكين" للتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إن المكتسبات المحصلة في هذا المجال مشجعة وواعدة، على الرغم من عدم تثمينها على الوجه الأمثل خلال السنوات العشرة الماضية، ونحن متيقنون بأن الحكومة الحالية ستعمل على تذليل العقبات ومجابهة التحديات في سبيل إعمال حقوق المرأة وجعلها شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وبناء مجتمع ديمقراطي فعلي، فالمرأة مطالبة اليوم بمزيد من العمل، والحكومة مطالبة بمزيد من الإنصات وتحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج مقاربة النوع في السياسات والبرامج التنموية.

ولا يمكننا في هذا الإطار إلا أن نثمن عاليا الالتزام الحكومي بالرفع من نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا، تماشيا مع يفرضه انخراط بلادنا في مسلسل الديمقراطية والحداثة.

كما لا يفوتنا بهذه المناسبة الإشادة بإسناد حقائب وزارية استراتيجية للنساء في الحكومة الحالية وانتخاب ثلاث سيدات في عمودية أكبر المدن المغربية، مما يشكل قفزة نوعية في مستوى الثقة بالكفاءات النسائية، ويعكس كذلك الإرادة السياسية لتمكينهن من مشاركة فعالة في المشهد السياسي ببلادنا.

وفي الأخير، كنتمنى لكم، السيدة الوزيرة، التوفيق في المهام ديالكم واللي هي ماشي ساهلة، لأنه بالفعل هاذ القطاع عرف واحد النوع ديال الركود، واللي كنتمناو إن شاء الله، بل احنا متيقنين بأن هاذ الحكومة عندها إرادة قوية باش الملف ديال المرأة تكون عنده الأولوية والأهمية اللي كيستحقها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للمستشارة المحترمة، دائما من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

تكملة لما قالته زميلتي، واليوم نحن في وقفة مهمة جدا، يعني 25 من نونبر، وبتناولنا لهذا هذا الموضوع في هاذ اليوم بهذه الدلالة والرمزية، فنحن نقدرو أننا نسجلو واحد الموقف اللي ربما رغم الإيجابية ديال هاذ اللحظة، ولكن أنا تيأسفني أننا احنا باقين تنجيو تناقشو الوضعية ديال المرأة في المغرب، ما تناقشوش الوضعية ديال الرجل، ما تناقشوش القوانين التي تسن من أجل إنصاف الرجل، ما تناقشوش الميزانيات، ما تنافشوش الإجراءات، ما تناقشوش حتى شي حاجة.

نحن دائما نتكلم ونقف وفق واحد المقاربة ديال الشفقة والإحسان، باش غادي نعطيو لهاذ المرأة أو لا نتبرعو عليها بواحد المجموعة ديال الحقوق اللي غادي تمكنها أنها تكون مساوية للرجل.

يعني اليوم راه السؤال المحوري أنا بالنسبة ليا اللي خصنا نلقاو له جميعا الإجابة، هو عن أية امرأة نتكلم؟ هاذ المرأة المغربية اليوم واش احنا تنعتبروها إنسان يتمتع بجميع الحقوق؟ ونحن هنا فقط من أجل تنديرو واحد المجموعة ديال الإجراءات من أجل تصحيح الوضع، لأن كانت واحد الممارسة اللي كانت ذكورية اللي اعطاتنا واحد التراكمات واعطاتنا واحد النتيجة ديال أن التأخر ديال استمتاع المرأة بكافة الحقوق ديالها، واحنايا اليوم ما تنجيو وتنوقفو هاذ الوقفة هذي غير فقط من أجل تصحيح وضعية المرأة، احنا ما تنعطيوهاش وما تنصدقوش عليها.

إذا كانت المرأة ما وصلاتش اليوم أنها تكون في المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثلها مثل الرجل، فهذا كان راجع لأنها كانت تقوم بوظائفها، الوظائف الأخرى، واليوم هاذ المرأة إذا كانت في حاجة إلى تدارك التأخر الذي حصل بفعل أنها كانت تتقوم بواحد المهمة أخرى حتى دابا راه باقين تنديروها، ملي تنديرو حتى المهام ديال الخروج إلى المجتمع وسوق العمل والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

فتنظن أن خص توفروتضافر مجهودات الجميع باش اليوم نجاوبو على هاذ السؤال، واش هاذ المرأة كائن بشري ولا مواطن من الدرجة الثانية؟ لأن إلى كانت بحالها بحال الرجل ما غاديش نبقاو ثاني كل مرة ها اليوم الوطني للمرأة، اليوم العالمي، ها العنف، ها الإجراءات.. لا،

ماشي هاذي هي المقاربة اللي خصنا نتكلمو عليها اليوم.

المقاربة هي إعادة الاعتبار للمرأة، وللأسف المغرب احنا عارفين كيفاش كان منذ اعتلاء صاحب الجلالة العرش، كيفاش اعطانا واحد الإشارات قوية، كيفاش هو باغي هاذ المرأة تكون في هاذ البلاد، ولكن لم نلتقط الإشارة وتزادت الأمور تراجعت طيلة عشر سنوات اللي كانت فيها فقط بعض التسميات، ها "إكرام 1"، ها "إكرام 2"، والقوانين اللي هي فارغة من المحتوى لم يتم تنزيلها والهيئات التي لم يتم تنزيلها، ولم يكن هناك تفعيل حقيقي اللي تيمكنا من أننا نمكنو هاذ المرأة اللي التمكين ديالها تيدوز أساسا عبر التعليم، لأن التعليم هو اللي غادي يعطينا الولوج إلى سوق الشغل، والولوج لسوق الشغل هو اللي تيعطينا التمكين الاقتصادي اللي هو أساس التنمية اللي غادي تنبني عليها التنمية الثقافية والاجتماعية للمرأة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تمنيت أن يكون هاذ التعقيب يلقى من طرف المستشارون ديالنا ديال الأصالة والمعاصرة، لكن مع الأسف اعتذرت في آخر لحظة، فلذلك تنتمنى من السيدة الوزيرة ومن السيدات المستشارات المحترمات يقبلو على هاذ الوضعية هاذي.

نشكركم في البداية، السيدة الوزيرة المحترمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة على حسن تشخيصكم لوضعية المرأة المغربية، وإننا على وعي تام بقدرتكم وقناعتكم على إعطاء قضايا المرأة مكانة معتبرة، تليق بحجم التضحيات التي بذلتها المرأة المغربية على كافة المستويات.

تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، أهمية الدور الكبير للحركة الحقوقية وإسهامها في تعزيز مسار حقوق الإنسان بالمغرب على مستويين، يتمثل الأول منها في الضغط نحو المصادقة على الكثير من المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة على وجه الخصوص، وإصلاح وسن مجموعة من التشريعات، انسجاما مع التحولات المجتمعية والتطورات الدولية في هذا الشأن.

ويرتبط الثاني بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع، وقد أسهمت هذه الحركة إلى جانب القوى السياسية والمدنية الأخرى في دعم مسار العدالة الانتقالية بالمغرب، والذي توج بإحداث "هيئة المصالحة والإنصاف" التي كان لها الفضل في طي صفحات قاتمة من تاريخ المغرب الحديث، وصياغة مجموعة من التوصيات الداعمة للقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل، حيث وجد الكثير منها الطريق نحو الدسترة مع الإصلاح الدستوري لعام 2011.

ورغم كل هذه الجهود، فإن قضايا المساواة بين الرجال والنساء وحماية وضمان الحقوق النسائية، لا تزال أحد أبرز القضايا ذات الأولوية في السياسة الوطنية، حيث شكلت قضايا حقوق الإنسان عامة والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية مستجيبة لمقاربة النوع بصورة خاصة، موضوع اهتمام وتفاعل بين السلطات العمومية والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والانتقال من مجال إعمال الحقوق السياسية والمدنية إلى الجيل الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف إرساء مقومات دولة الحق والقانون.

كما يعتبر التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في قلب الاهتمام بتفعيل التزامات المملكة المغربية الدولية، حيث تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات قضية بالغة الأهمية في خطة عام 2030، وهو التزام بتحقيق 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة التي تنشد التحول الجذري وترمي إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع، وتهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وخاصة على مستوى الهدف الخامس، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات المعروف بالهدف القائم بذاته، حيث تجعل تقييم وتتبع السياسات العمومية في هذا المجال من أبرز مجالات تكريس وحماية حقوق المرأة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استفادت المرأة المغربية التي تشكل أكثر بقليل من نصف ساكنة المغرب أيضا من هذا المسلسل، واستطاعت على العموم أن تتجاوز بعض أشكال التخلف والتهميش والإقصاء الذي عانت منه سابقا، وشكلت عوائق أمام مشاركتها الفعالة في الحياة العامة، حيث عرف المغرب تطورا متبينا منذ الاستقلال، إذ كان ثمة تقدم متواصل على المستوى التعليمي والقانوني، وعلى رغم الخطوات المهمة المسجلة على مستوى الحقوق والإصلاحات الاجتماعية طوال السنوات الأخيرة، والتي شملت إصلاح مدونة الأسرة (2003)، وضمان حق المرأة المغربية في منح جنسيتها لأطفالها من أب أجنبي (سنة 2005)، وتعيين نساء عدة وزيرات في الحكومة.

في هذا الإطار، قدم حزب الأصالة والمعاصرة نموذجا مشرفا يجسد

كل المجهودات التي قامت بها بلادنا في مجال تمكين المرأة من خلال تعيين 3 وزيرات من أصل 7 حقائب حصل عليها الحزب، وهي المبادرة التي لقيت استحسانا وعرفانا بالتوجه الديمقراطي الحداثي، الذي يطبع مسيرة هذا الحزب.

إضافة إلى هذه المبادرة، تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تدمج في استراتيجياتها إشكالية النوع الاجتماعي لسنة 2005 ورفع التحفظات على اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء سنة 2008، كما تم تكريس الحق في المشاركة السياسية للنساء في مقتضيات دستور 2011، والذي أقر تمتع الرجل والمرأة على قدم مساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (الفصل 19 من الدستور)، وأكد سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتم إحداث هيئة دستورية هي "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التميز" (وهو الفصل 146 من الدستور).

ورغم كل هذه الجهود، فإن المغرب بقي بحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية ضمن قائمة الثلث الأخير على مستوى التنمية البشرية والمساواة بين الرجال والنساء، قد يحتل المغرب بحسب مؤشر التنمية البشرية المرتبة 127 من بين 178 دولة، وقد احتل مرتبة جد متأخرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2019، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، بهدف فهم ما إذا كانت الدول توزع مواردها وفرصها بالتساوي بين الذكور والإناث بغض النظر على المستويات العامة للدخل، حيث يقيس التقرير حجم فجوة عدم المساواة في أربعة مجالات:

- الأول يخص المشاركة الاقتصادية والفرص من حيث الرواتب والمشاركة والقيادة؛

- والثاني يهم التعليم من حيث الوصول إلى مستويات التعليم الأساسية والمتقدمة؛

- بينما يخص المجال الثالث التمكين السياسي من حيث التمثيل في هياكل اتخاذ القرارات؛

- ويتناول المستوى الرابع الصحة والبقاء على قيد الحياة من حيث طول العمر المتوقع والنسبة بين الجنس.

ويحتل المغرب المرتبة 133 من أصل 142 دولة بـ 0.6 نقطة بينما حلت الكويت في المرتبة 113 عالميا، تليها دولة الإمارات 115 وقطر 116 والبحرين 124 وعمان في المرتبة 125 ومصر في المرتبة 129.

كما يبقى ولوج النساء إلى المناصب الحكومية والإدارات العليا ومراكز القرار العمومي متواضعا، رغم الصلاحيات الجديدة لرئيس الحكومة التي يقرها دستور 2011، وبناء على تقارير رسمية، فإن نسبة النساء المعينات في هذه المناصب لم تتجاوز 12% أي 27 منصب من بين 245 منصب من بين ترشيحات نسائية بلغت نسبتها فقط 10% لنيل هذه المناصب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن ما يسجل على أنه ارتفاع في حجم وثيرة المشاركة السياسية للنساء في السنوات الأخيرة بالمغرب يبقى - في وجهة نظرنا - في فريق الأصالة والمعاصرة غير كاف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن واقع وضعية المرأة المغربية يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نتفاءل خيرا في تعيينكم في حكومة صاحب الجلالة نصره الله، ونطالبكم كذلك..

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم على احترام الوقت.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

الوضعية ديال المرأة في المغرب عرفت تطورات مهمة في العقدين الأخيرين، ابتداء من مدونة الأسرة في 2004، مرورا بالتمييز الإيجابي فيما يخص المشاركة في الانتخابات، مرورا أيضا بـ"إكرام 1" و"إكرام 2"، الإستراتيجية الوطنية 2020-2030 لمحاربة العنق ضد النساء، وكذلك برامج ديال التمكين الاقتصادي والفضاءات المتعددة الاختصاصات وكذلك مراكز الاستماع والدعم ديالها وبالنسبة لنساء ضحايا العنف.

إذن هذه وضعية المرأة حاليا أحسن مما كانت عليه هاذي تقريبا عقدين، هذا واقع لا يمكن نكرانه، ولكن المقارنة ما بين بلادنا وبلدان أخرى اللي هي في المستوى ديالنا ولا هي أقل منا تعني أنه خصها تكون عندنا واحد المقاربة جريئة لوضعية المرأة ضرورية في الوقت الحالي، إلى بغينا نوصلو لمجتمع المساواة ومجتمع الإنصاف اللي تنطمحو ليه.

الحكومة قالت بأن غادي توصل لـ 30% ديال المشاركة النسائية بالنسبة لسوق الشغل، الآن حاليا هي 22% هاذي شيء محمود نحن نسانده ونصفق له، ولكن خصنا الجرأة، خصنا الإبداع، خصنا التعبئة، خصنا الموارد إلى بغينا نوصلو لهاذ المبتغى هذا، خص الحكومة تسن سياسة إرادية طموحة باش نوصلو لهاذ الهدف.

احنا عندنا الثقة في هاذ الحكومة، لأن غادي تكن عندها الشجاعة

والقدرة باش نخلقو ثورة حقيقية في ميدان حقوق النساء، ولكن راه الوضعية مقلقة، السيدة الوزيرة، وبغينا من هاذ الحكومة تمشي لمكامن الخلل، تمشي للمسائل البنيوية، تمشي للعراقيل الموجودة في السياسات وفي القوانين.

أثر الجائحة مثلا على فرص الشغل بالنسبة للنساء كان مرتفعا، علاش؟ لأن النساء تيشتغلو في السياحة وفي الخدمات وفي قطاعات اللي هي إنتاجية، توقف عملها في الوقت اللي بحال المناولة، بحال الطيران، أنشطة غير مهيكلة بحال الحمامات، بحال الحلاقة، بحال تنظيم الحفلات.

النشاط الاقتصادي ديال النساء - كما قلت - ما تيفوتش 22% هذا واحد النسبة اللي هي متدنية مقارنة مع دول عربية ودول إفريقية.

البطالة تتوصل 14% المعدل الوطني هو 9%.

الأجور ما بين الرجال والنساء في القطاع الخاص تتختلف بـ 17%، هذا ما كاينش في دول اللي هي بحالنا ولا أقل منا، إذن 31% من النساء استنفو الشغل ديالهم بعد كورونا ولكن 22% ما استانفوش الشغل ديالهم مقارنة مع الرجال 38% استانفو و7% ما استانفوش، بقاو عاطلين، إذن راه المشكلة مشكلة إمكانيات غير متوفرة للمرأة، وهاذ الشي عندو تكلفة اقتصادية، راه المغرب تنحرموه الآن من قيمة مضافة حقيقية للنصف ديال الساكنة ديالو، الفارق ما بين الرجال والنساء في النشاط الاقتصادي إلى هبطنا غير بالربع غادي يزيد في الدخل الفردي ما بين 6 و10%، لهذا خصنا نقلصو من الفوارق في ولوج التعليم ونحيدو المعيقات اللي تتحد من النشاط ديال النساء.

حسب وزارة الاقتصاد والمالية، إلى حيدنا هاذ المعيقات اللي كاينة ما بين الرجال وما بين النساء، الدخل الفردي غادي يرتفع بتقريبا 6%.

حسب المندوبية السامية للتخطيط في الدراسة اللي دارت حول العنف ضد النساء، التكلفة الإجمالية ديال العنف ضد النساء هو 2.85 مليار ديال الدرهم، منها 284 مليون ديال الدرهم فقط الأيام اللي ما تتخدمهاش المرأة اللي هي تتكون ربة بيت، ولكن تتعنف وما تتخدمش في المنزل ديالها، فيها 277 مليون درهم هي التكلفة ديال النساء اللي عندهم أجر مؤدى عنه وخدامين في القطاع المهيكل وما تيمشيوش لأنهم عنفوهم الأزواج ديالهم.

إذن واحد الجمعية قامت لأن تتستقبل النساء المعنفات، استقبلت في 2019، 4663 حالة من هاذ الحالات 48% هو عنف نفسي ضد النساء، 30% عنف اقتصادي ما تيعطيهاش المخسور ديالها وديال أولادها، 15% العنف الجسدي، إلى اضفنا على هاذ الشي العنف الجنسي والاغتصاب والطرد من البيت الزوجية إلى غير ذلك، تيبان لنا بأن الوضعية مقلقة جدا وهاذ العنف هذا اللي تيتمارس ضد النساء 86% تيمارسوه الأزواج ضد الزوجات، يمارس في بيت الزوجية، ولكن من جانب آخر كاينة مؤشرات مقلقة حول حتى ضعف التمثيلية بالنسبة للنساء، راه إلى شفتي في المؤسسات المنتخبة وفي المناصب العليا تنلقاو بأننا ما وصلناش لدول أخرى اللي هي مثلنا أو دوننا في هاذ الإطار هذا، نسبة تمثيلية المرأة في مجلس النواب 25%، مجلس المستشارين 12%، 37% في المجالس الجهوية، امرأة واحدة على رأس الجهة.

نعم، هناك بادرة خير بأن هناك ثلاث نساء في الرباط وفي الدار البيضاء وفي مراكش اللي هوما عمدة، هاذي بادرة خير، ونتمنى أن يكون المزيد في المستقبل.

من 2012 إلى الآن نسبة تعيين النساء في مناصب المسؤولية 137 منصب من أصل ما مجموعه 1160 منصب، يعني 11.8(%) حسب وزارة الاقتصاد والمالية، إذن لهذا نحن نعقد الأمل على هاذ الحكومة، نساء المغرب يعقدن الأمل على هذه الحكومة، المغاربة يعقدون الأمل بأنكم غادي تشتغلو معنا باش يمكن لنا النهوض بأوضاع المرأة.

أشنو هوما الأمور اللي خصنا نديرو؟ أنا تنظن أولا خصنا لابد هاذ الآليات ديال الحقوق والمساواة بين الجنسين، خصنا لابد نوضعو حد للفوارق الاجتماعية بين الرجال والنساء موجودة كاينة في الشغل، كاينة في الرعاية الاجتماعية، كاينة في الرعاية الصحية، في الحماية من المخاطر، في السلامة، في الشغل، هناك فوارق ما بين الرجال والنساء خصنا لابد.. كاين كذلك حتى الولوج للمرافق الصحية والتعليم هناك فوارق ما بين الرجال والنساء.

مسؤولية الحكومة في توفير الرعاية بالنسبة للنساء ضحايا العنف، هذا راه مهم جدا، هذا خصنا ذاك القانون ديال 103.13 نعاودو فيه النظر بشأن العنف، تفعيل المقتضيات ديالو الخاصة بالحماية، لأن خصنا نعملو على الحماية ونعملو كذلك على الوقاية، النيابة العامة تتدخل ولكن خص الكل يتدخل، ولكن بالنسبة للحماية كذلك توفير البنايات المتخصصة بالنسبة للنساء لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف، خصنا آليات ولكن خصنا ميزانيات، احنا خصنا لابد ابتداء من السنة المقبلة تكون الميزانية ديال الوزارة ديالكم فيها أمور اللي تتخص هاذ المقتضيات، وخصنا كذلك ملاءمة التشريعات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية، هذي ضرورة مستعجلة، خصنا كذلك تنطالبو بالمصادقة على الاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية، خصوصا المادة 206 من أجل عالم شغل بدون تحرش جنسي.

هاذيك الهيئة ديال المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز للوجود هضرتو عليه، السيدة الوزيرة، ولكن خصنا نخرجوه للوجود بشكل استعجالي، خصنا نراجعو القانون ديال 79.14 المحدث لها وفق المبادئ ديال باريس باش يمكن لنا أننا نمكنوها من الصلاحيات والأدوار في هاذ الإطار هذا، وخصنا مراجعة شاملة لمدونة الأسرة باش نتجاوزو جميع الإشكاليات والعراقيل مثل تزويج القاصرات إلى غير ذلك؛ إذن هاذ المسألة ضرورية.

لنا اليقين، السيدة الوزيرة، أن الحكومة بالتركيبة الحالية ديالها،

التوجه ديالها الاجتماعي، التوجه الحداثي، غتمشي في أفق إنشاء مغرب المساواة، مغرب الإنصاف، مغرب الإدماج ومغرب الحقوق.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

في الحقيقة، السيدة الوزيرة، واحنا كنتبعو العرض ديالكم، كان العرض اللي هو مهم جدا، واللي تبازا على واحد المجموعة ديال الأرقام، واحد (les pourcentages) اللي هوما مهمين، القوانين إلى جينا نهضرو، السيدة الوزيرة، احنا الحمد لله، فالمغرب عندنا واحد البيع كبير جدا فالقوانين، ولكن الطريقة دالتنزيل ديالهم، السيدة الوزيرة، كنلقاو واحد إشكاليات كبيرة جدا، خصوصا فهاذ الموضوع هذا ديال المرأة اللي هي، المرأة اللي هي الأم ديالنا والأخت ديالنا والزوجة والابنة وكذلك، ولكن تبقى العقلية ديال المجتمع ديالنا هي عقلية ذكورية واللي كتعطي إشكالات كبيرة جدا فالمجتمع.

السيدة الوزيرة،

مادام جيتي بالأرقام وبـ (les pourcentages)، بغيت نتقاسم معاك بعض الأرقام اللي هي مخيفة واللي فيها.. واللي خصها أجوبة حقيقية وخصها وقفة تأمل، ملي كنهضرو على 109 ألف ديال حكم قضائي فالابتدائي فـ 2020، كنهضرو على 3876 فالاستئناف، وملي كنقولو أحكام القضاء ديال الطلاق، كنعرفو بأن الطلاق شكون اللي كيكون فيه أضعف هي المرأة، لأن هي اللي كتخلي الداروكتخرج، من بعد عندها إشكالات كبيرة، كنعرفو بأن هاذ المرأة هي العمود الفقري ديال المجتمع.

واليوم، إلى كنا هاذ المرأة اللي هي العمود الفقري ديال المجتمع، ما حاولناش نحافظو على المستوى ديالها وكذلك نعطيوها الحق اللي كتستاهل فالمجتمع، فإن المجتمع كلو غادي يكون فاسد، وهذا إشكال كبير جدا، وبالتالي لابد المراعاة ديال هاذ الأرقام اللي هي أرقام كبيرة جدا.

اليوم، السيدة الوزيرة، كاين واحد الرقم كذلك اللي ماعرفتش كيفاش غادي يتعاملو معه، هو ديال 700 ألف أرملة، كاينة 120 ألف اللي كتاخذ الحق ديالها، ولكن 700 ألف، السيدة الوزيرة، حاليا ما عندهاش ولو تمويل واحد.

كنهضرو على الولوج ديال السوق، كنا فـ 22% ولا 20%، بغينا نوصلو لـ 30%، أدعوك السيدة الوزيرة، وأدعو نفسي كذلك، وأنا اطلعت على الميزانية ديالكم، والإخوان كيهضرو على أنه الحكومة جاية باش أنها تنصف وهذا وهذا... في حين أنه فالميزانية ديالكم تزاد فيها 1%، عندكم 720 مليون ديال الدرهم فيها 69% ديال الموظفين والنص فيها كيمشي (déjà engagé) والنص الآخر لبعض المؤسسات اللي غادي تكون، وبالتالي كنقولو شي حوايج، ولكن ملي كنجيو للواقع شيء آخر، فربما أننا كنبغيو نظهرو بواحد الصورة اللي هي مشرفة وهذا ما يمكن لياش نزايدو على بعضيتنا السيدة الوزيرة.

أنا كنتمنى، السيدة الوزيرة، أن هاذ الوزارة اللي انتوما كتشتغلو فيها وانتوما كامرأة، وأننا بغينا نصفو النصف الآخر ديالنا ديال المجتمع اللي هو محدد مهم جدا للتنمية ديال البلاد ديالنا، بغيناه أنه يكون شيء واقعي، التنزيل ديالو يكون كذلك شيء واقعي، ما يكونش عبارة عن كلام، عن أننا نجيبو عروض، وهذا غادي يخلق واحد اليأس، لأن كما قالت الأخت قبيلة، المسألة، السيدة المستشارة اللي كنحييها على المداخلة ديالها، اللي هي ما يمكنش ما جاييناش احنا نديرو الصدقة، وما خصهاش تبان هاذ المداخلات ديالنا كلها، لأن بحال إلى جينا اليوم نصفو المرأة داخل القبة ديال البرلمان، فهذا مسألة اللي هي خصنا نتجاوزها.

اليوم، خصنا نفكرو، السيدة الوزيرة، بغيت نطلب منكم كيفاش غادي تبدعو وتنزلو هاذ الشي اللي كتهضرو عليه.

اليوم، حتى التنزيل ديال.. فالأراضي ديال الجموع، وبالخصوص النساء السلاليات، القانون موجود، ولكن التنزيل ديالو كيفاش غادي يتنزل؟ مازال ما عرفناش، كاين واحد الإشكالات كبيرة جدا فالطريقة ديال التنزيل ديالو، تنتمنى أنه ما يكونش هاذ (le retard)، على الأقل هاذ الحوايج اللي كاينين ما نبقاوش كنتسناو فيهم، شكون هذا اللي غادي يبادر باش يحل هاذ المعضلات؟ فهاذ القوانين اللي هضرتو عليهم وهاذ الإشكالات كلهم هاذو جاو من قبل في وزارات متعاقبة.

اليوم، بغينا اللمسة ديالكم، السيدة الوزيرة، بغينا الإبداع ديالكم، بغينا نفهمو اليوم فين بغيتو توصلونا وفي غاديين نمشيو معاكم، واحنايا كنتمناو التوفيق إن شاء الله لهاد الحكومة هادي، لأن كلشي عقد الآمال ديالو على مجموعة ديال البرامج اللي جات بها الحكومة، اعطينا وعود وخلقنا واحد الأمل كبير جدا. تنتمنى أننا ما نتصدموش، لأنه يصعب واحنا خارجين كنعطيو الوعود، ولكن منين كنجيو للتنزيل كيكون شيء آخر.

فالسيدة الوزيرة، احنا كنعرفو القدرات ديالك، واطلعنا على البرنامج ديالك وتبعناك فاللجنة، وكنتمنى لك التوفيق، وكنتمنى أن هاذ الشي اللي جيتي بيه ما يكونش حبر على ورق، كنتمنى أنه يخرج للوجود، واحنا هنا مستعدين نتعاونو معكم في أي حاجة اللي يمكن

ترقى بالمجتمع ديالنا وبالخصوص بالمرأة ديالنا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

استمعنا للجواب ديالكم، وهو جواب غني على الأقل فالمستوى ديال الإجراءات اللي أقرتها الحكومات السابقة بالأرقام، لكننا نعتبره فقيرا في الأثر اللي نتج أساسا في التصدي للمظاهر ديال إقصاء النساء والمظاهر ديال العنف ضد المرأة.

طبعا، احنا اليوم فبلادنا رغم عدد هاذ الإجراءات اللي تم اتخاذها، مازال كاين زواج القاصرات وبشكل أفظع، لأنه يمكن كتحدثو، السيدة الوزيرة، على انخفاض المعدلات ديالو داخل القانون وداخل الأذونات اللي كتمنحها محاكم المملكة للقاصرات باش يتزوجو، ولكن تجد ظاهرة أسوأ على هامش القانون ديال الزواج بالفاتحة، ديال الزواج ديال (contrat) واللي الضحايا ديالهم فالغالب أطفال.

أيضا، على مستوى سوق الشغل، التطور ديال ولوج النساء لسوق الشغل يقابله شيوع العمل غير اللائق في صفوف النساء وعدم تمكين النساء من حقوقهن، حتى في الحد الأدنى للأجر والحماية الإجتماعية والتعرض ديالهم بشكل مضطرد للتحرش الجنسي فمقرات العمل، يعني عدد ديال المظاهر اللي كتستهدف النساء بشكل بشع، صراحة بشكل بشع.

ونعتبر في الفريق الاشتراكي، أن المسألة في عمقها تحتاج إلى نقاش مجتمعي، لأنه المكتسبات الكبرى اللي حققها المغرب فهاذ الإطار كانت دائما مسبوقة بنقاش مجتمعي قوي، ونعطي المثال بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، اللي كانت فالعهد ديال حكومة المرحوم عبد الرحمن يوسفي، وما صاحبها من تقاطب مجتمعي قوي، صحيح، لكن مكن من نتيجة حقيقية، بفعل تدخل التحكيم ديال صاحب الجلالة، مكن بلادنا من نص ديال مدونة الأسرة، واللي شكل في إبانه نص متقدم اللي كينظم القضايا ديال المرأة والأسرة على امتداد العالم العربي والإسلامي.

اليوم، كذلك مع كامل الأسف، واحنا عشنا مرحلة ديال تقريبا عشر سنوات من المد المحافظ ومن محاولات التطبيع باسم الدين وباسم العادات والتقاليد مع مجموعة ديال المظاهر السيئة وشفنا فالحكومة وزراء اللي مزوج جود ديال العيالات ويطمح إلى الثالثة، ومع كامل الأسف وقع نكوص في نقاش القضية ديال المرأة بالحماس وبالنفس التقدمي الضروري لإنجاح هاد الرهان.

طبعا تحدثتو، السيدة الوزيرة، على البرنامج الحكومي، نتمنى صادقين أنه تعود القضايا ديال المرأة وديال الأسرة للواجهة ديال النقاش العمومي، بنفس تقدمي وحداثي وأيضا بإرادة سياسية حقيقية، لأنه القضايا ديال المرأة فبلادنا، فمجتمع بحال مجتمعنا، مع كامل الأسف، ما حصلش فيه نفس الدرجة ديال الوعي بالأهمية ديالو، خصها مجهود مجتمعي وخصها نقاش حقيقي.

اليوم، بالإضافة للعنف الممارس على المرأة في الفضاءات ديال العمل وفي بيت الزوجية، كاين عنف في الفضاء العام كيفما تفضلتو، السيدة الوزيرة، النظرة الدونية للمرأة المطلقة، الأرملة، الأم العازبة، كاين عنف يمارس على المرأة حتى في ولوجها للخدمات العمومية، نسبة الهدر المدرسي في صفوف النساء وفي صفوف الفتيات مرتفعة بشكل مخيف.

اليوم، الفضاءات العمومية منين كتجي المرأة المغربية تستافد من الخدمات المخصصة لها فقط، كتعامل بعنف، ونعطي المثال، السيدة الوزيرة، غير بالأمس، البارح، ماشي بعيد، الجماعة ديال تمروت إقليم شفشاون، السيدة مشات لدار الولادة لقاتها مسدودة، ولدت فالباب ديال دار الولادة، وتوفى الجنين، يعني أي عنف أكثر من هذا ديال السيدة تحملت شهور ديال الحمل والألم ديال المخاض، وبالتالي ترزا فالفلذة ديال الكبد ديالها؟

نرجو صادقين أن الحكومة تواكب المرأة المغربية بالقوة وبالفعالية اللازمة وبالنقاش الحداثي التقدمي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن التطور الملموس الذي عرفته وضعية المرأة المغربية في العقدين الأخيرين، ليعد من المعالم الوضاءة للمنجزات التي سيخلدها التاريخ لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي اتخذ ومنذ توليه العرش، تدابيروإجراءات مكنت من اقتحام المرأة المغربية لمجالات كانت

إلى عهد قريب حكرا على الرجال.

لقد أسهم تقرير لجنة النموذج التنموي في تحليل وضعية المرأة المغربية، سواء من حيث المكتسبات أو التحديات، حيث قدمت هذه الوثيقة المرجعية تشخيصا عميقا للوضعية، واقترحت أهدافا وأوليات واضحة، ما على الحكومة اليوم إلا أن تشرع في تنزيلها بالسرعة اللازمة وبالجرأة الضرورية، وفي مقدمتها تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للنساء والإسراع في تفعيل هيأة المناصفة وتكافؤ الفرص.

ولقد كان للأحزاب الوطنية والمنظمات النسائية دور بارز في التطورات التي عرفتها وضعية المرأة المغربية.

لقد ربطت تلك الهيئات وعلى الدوام ما بين إحقاق الديمقراطية في بلادنا وما بين النهوض بوضعية المرأة المغربية.

لذلك، فإن نقاشنا اليوم، ليس فئوي أو هامشي كما يظنه البعض، بل نقاش يقع في صلب الرهانات الكبرى لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

إذا كانت القوانين التنظيمية قد مكنت من حدوث تطور كمي في تواجد النساء في المؤسسات التمثيلية، فإن ذلك لا يجب أن يحجب عنا طرح أسئلة جريئة وصادقة عن مدى حدوث تحول في ذهنية بعض الهيئات الحزبية، كي تسمح بحضور قوي للمرأة المغربية في اتخاذ القرار الحزبي بعيدا عن منطق الوصاية والتأثيث.

وعلاوة على ذلك، فإن ضعف حضور المرأة في المناصب العليا في الإدارة والمؤسسات العمومية ملمح من ملامح التأخر ووجه من أوجه النضال الذي يجب أن تتداعى له الحركة النسائية.

لذلك، فبالموازاة مع وجوب التفكير في تقديم جواب تشريعي على هذا الواقع، يتعين على الحكومة الحالية أن تقطع مع الوضعية التي ظلت سائدة خلال العشرية الأخيرة، والتي مازالت بعيدة عن سقف الوثيقة الدستورية.

وإذا كانت المرأة المغربية قد تمكنت، مقارنة مع الوضعية التي كانت سائدة قبل عشرين سنة، من بلوغ نصيب من حقوقها السياسية عبر الحضور في المؤسسات التمثيلية، فإن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المغربية يسائلنا جميعا ويتطلب جرأة أكبر في معالجة المشاكل الهيكلية التي مازالت تجعل الأعطاب المجتمعية الكبرى مؤنثة في بلادنا كالفقر والهشاشة والهدر المدرسي.

لذلك، فإن الآمال معقودة على هذه الحكومة من أجل الإنصاف الاجتماعي للنساء، وكذا تحقيق التمكين الاقتصادي لهم.

إن أحدث المؤشرات المقلقة هو استمرار ارتفاع معدلات العنف ضد النساء، فرغم حملات التحسيس، إلا أن الأرقام والمعدلات الرسمية تظهر أن هذه الظاهرة تشكل إساءة لهذا المسار الطويل من نضال المرأة المغربية.

لذلك، فإن البرلمان والحكومة معا مدعوان، ونحن بصدد وضع قانون جنائي جديد، إلى جعل حماية المرأة من شتى أشكال العنف في مقدمة أولويات السياسة الجنائية.

وعطفا على ذلك، وبعد مرور سنوات على وضع مدونة الأسرة، فإن الحاجة ماسة إلى تقييم جماعي لهذا النص القانوني، الذي وإن شكل ساعتها ثورة هادئة، قادها بحكمة وتبصر جلالة الملك حفظه الله لإقرار حقوق النساء، إلا أن بعض مقتضياتها تحتاج اليوم إلى مراجعة، في إطار الثوابت الدستورية للمملكة وهويتها الراسخة.

حديثنا اليوم عن وضعية المرأة المغربية، لا يجب أن يغفل فيها استحضار وضعية المرأة المهاجرة، التي وإن كنا نعتز بما بلغته من مناصب سياسية وإدارية رفيعة في العديد من الدول المتقدمة، إلا أن وضعيتها في بعض الدول الأخرى وأمام تطور أنشطة الشبكات الإجرامية التي تعمل في مجالات الاتجار بالبشر، تفرض علينا إيلاءها عناية خاصة.

وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا التنويه بسعي الحكومة إلى تحيين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ونعتبر أن هذه فرصة لتعزيز ما تضمنته بخصوص حقوق المرأة المغربية.

فإذا كانت هذه الخطة قد وضعت كهدف لها في المحور الخاص بالحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق المرأة:

- تفعيل مقتضيات الدستور المتعلق بالمساواة وإعمال المناصفة؛

- ضمان انسجام المقتضيات القانونية المتعلق بالمرأة مع المعايير الدولية في نطاق أحكام الدستور والممارسة الاتفاقية للمملكة؛

- تعزيز ثقافة المساواة في المجتمع، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة؛

- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛

فإن واجب الصدح بالحقيقة يفرض علينا القول أن عملا جبارا وكبيرا ينتظر هذه الحكومة لبلوغ تلك الأهداف، وهو عمل لم يعد يقبل التأجيل ولا التسويف ولا الاختباء وراء الشعارات الفارغة، يجب الخوض في الملفات بجرأة وشجاعة.

حري بنا اليوم، أن نتساءل عن مدى نسبة بلوغنا للمناصفة التي تعد من الغايات الدستورية الكبرى.

واهم من يعتقد أن النهوض بوضعية المرأة شأن حكومي فقط، أو حتى قضيتهم الدولة، إن القضية النسائية شأن مجتمعي، الجميع، دولة وحكومة وأحزابا ونقابات، مدعوون للإسهام في هذه المعركة النبيلة التي يجب خوضها على جميع الواجهات، لاسيما الثقافية منها.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتزامن موضوع سؤالنا في هذه الجلسة حول وضعية المرأة في المغرب، مع تخليد اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء وإطلاق الحملة الوطنية التاسعة عشر لوقف العنف ضد النساء والفتيات، والتي تستهدف بالأساس هذه السنة الفضاء المدرسي.

ويأتي سؤالنا أيضا، في سياق الانتقال الجديد الذي تعرف بلادنا، والمتمثل في النموذج التنموي الجديد الذي يؤكد ضرورة قيام المنظومة التنموية والاقتصادية على المساواة بين الرجل والمرأة في سوق الشغل، وكذا البرنامج الحكومي الحالي الذي يلتزم برفع نسبة النشاط الاقتصادي النسوي من 20 إلى 30% في غضون الخمس سنوات القادمة.

ولكننا نسجل، للأسف، أن النساء العاملات في قطاع السياحة الذي يعد من أهم المشغلين لليد العاملة النسائية، مازال يخضع للرخصة الإدارية بخصوص العمل الليلي.

وبهذه المناسبة، نثمن الحضور النسائي القوي في الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة، حيث تم انتخاب ولأول مرة ثلاث نساء لرئاسة بلديات مدن كبيرة، ورئيسة للجهة.

كما يعد إسناد حقائب وزارية إستراتيجية للنساء، ترجمة حقيقية للإرادة السياسية للحكومة ولتمكينهن من المشاركة الفعالة في الجهاز التنفيذي.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، قام الإتحاد العام لمقاولات المغرب سنة 2012 بانتخاب سيدة أعمال في منصب الرئاسة لولايتين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فبالرغم من أن النساء يمثلن نسبة مهمة من الساكنة النشيطة بالمغرب، مازالت بلادنا تسجل فوارق واسعة على مستوى المساواة بين الجنسين في العمل، حيث تصل نسبة البطالة للنساء إلى 25%، فضلا على أن شريحة واسعة من النساء يشتغلن في القطاع غير المنظم مثل العمل الموسمي بأجور زهيدة جدا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، رهين بالأساس بتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، مع الإقرار التام بالدور الفاعل والفعال للنساء كرائدات أساسية للتغيير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السيدة الوزيرة،

من بعد ما سمعنا الجواب ديالكم، خصنا نديرو اليوم واحد الخطاب اللي واقعي وموضوعي وصريح مع الشعب المغربي، وما خصناش نغطيو الشمس بالغربال، اليوم مازال المرأة المغربية كتعاني الهشاشة والفقر والتهميش بنسب جد مرتفعة، وكنلقاو.. وكاينة مؤشرات اللي كتدل على هاذ الشي دولية ووطنية.

المرأة فبلادنا بالخصوص العاملة مازال كتعرض للتحرش والعنف بشتى أنواعه، مع استغلال مصدر لقمة العيش بالمساومة، وكنلقاو 57% من النساء معنفات، وذلك حسب تصريح وزارتكم، وهاذ الشي طبعا عندو واحد التكلفة اقتصادية كبيرة على المجتمع في الحاضر والمستقبل.

السيدة الوزيرة،

إن المرأة العاملة في الضيعات كتعاني من سوء المعاملة وكتعاني معاملة لا إنسانية وتحط من كرامتها، نظرا لظروف العمل غير اللائقة.

المرأة في اقتصاد القبو تعمل في الظلام دون أية حماية قانونية وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية، وكلنا كنتذكرو طبعا، الحادثتين المميتتين فطنجة و"روزامور".

المرأة أكثر عرضة للتعسف والطرد من العمل، المرأة دائما تتعرض للنقص فالأجور، دائما المرأة ما كيتصرحش بها لدى الضمان الاجتماعي، وكنلقاو ياله 30% فقط من النساء اللي كيتصرح بهن في الضمان الاجتماعي.

المرأة العاملة، عاملات النظافة، عاملات النظافة فمؤسسات عمومية كيشتغلو دون الحد الأدنى للأجور، وما نمشيوش بعيد، هنا فالمجلس، عاملات النظافة كيتقاضو 1600 درهم، في حين أنهم كيسنيو على ثلاثة آلاف درهم، وبذلك كتولي شركة المناولة فاليد العاملة، كتولي كتسمسر فاليد العاملة، وكتولي وصمة عار بمباركة المؤسسات

العمومية.

المرأة في العالم القروي، مازال كتعيش على الهامش دون أبسط الحقوق، نتيجة ضعف الوصول للخدمات الأساسية العمومية كالتعليم والصحة، مع ارتفاع نسبة زواج القاصرات وغياب برامج التأهيل وتكوين اليد العاملة النسائية.

السيدة الوزيرة،

إن الإتحاد المغربي للشغل، باعتباره تاريخيا في طليعة النضال الحقوقي من أجل مجتمع المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية، يؤمن إيمانا راسخا أن كسب رهان مغرب اليوم وإنجاح مشروعه التنموي الكبير لا بديل له عن الترجمة الفعلية لشعار المساواة على أرض الواقع، وذلك من خلال:

- مراجعة كل التشريعات الوطنية وتصحيح الاختلالات وإزالة العراقيل القانونية؛

- التسريع بالتصديق على الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل اللي جات بها منظمة العمل الدولية؛

- تفعيل هيأة المناصفة ورفع كل أشكال الحيف والتمييز؛

- التعجيل بضمان الحماية الاجتماعية للنساء.

وأريد من هذا المنبر، إعلان تضامن فريق الإتحاد المغربي للشغل، مع موظفات وكالة التنمية الاجتماعية بأكادير، التابعة لوزارتكم، السيدة الوزيرة، يتعرضن للتعنيف الخطير بشتى أنواعه.. الممارسات النقابية.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

أشكرك، السيدة الوزيرة، على الجواب.

نحن بالفعل نعتز في بلادنا بمدى التقدم الحاصل في وضعية النساء، التي عرفت منحى تصاعديا منذ عام 2004، وآخرها التطورات التي عرفتها القوانين الانتخابية التي كرست مشاركة المرأة في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي والوطني.

وبالمناسبة، أهنئ كل النساء المغربيات اللواتي احتلن مراكز هامة في تدبير الشأن العام، ومن بينهن السيدة الوزيرة.

الرهان الحقيقي، السيدة الوزيرة، هو النهوض بأوضاع المرأة القروية اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتعليميا، وتكريس ثقافة مجتمعية، تحترم المرأة وتناهض العنف والتمييز ضد النساء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تلعب المرأة المغربية دورا أساسيا في تاريخ المغرب، فقد كانت ومازالت المحور الرئيسي والقوة الفاعلة في المجتمع، لكن للأسف تم تسجيل انعدام ميزانية خاصة بمقاربة النوع بقانون المالية لسنة 2022.

السيدة الوزيرة،

تتعرض العديد من النساء للعنف والتمييز والذي زادت حدته في ظل جائحة "كوفيد-19"، كما أن ارتفاع نسبة انتهاك حقوق العاملات يسجل بشكل دوري، ناهيك عن الحوادث المميتة التي ذهبت ضحيتها نساء عاملات، كحادثة طنجة وحوادث نقل عاملات الضيعات الفلاحية.

لقد بلغت نسبة النساء في وضعية بطالة 29.7% خلال الفصل الثاني لـ2020، كما أن النساء العاملات تتعرضن للتمييز داخل أماكن العمل وحتى لولوج عالم الشغل.

وهنا نتساءل عن ما مدى تطبيق الإستراتيجية الموضوعة لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء على أرض الواقع، كما ونحن في إطار الحملة الدولية 16 يوم لمناهضة العنف القائم على أساس النوع، نتساءل أيضا عن عدم المصادقة على الاتفاقية رقم 190 والتوصية رقم 206 لمناهضة العنف ضد النساء داخل أماكن العمل؟

ومن هنا نطالب الحكومة بالمصادقة على الاتفاقية 190 وأجرأة بنودها على أرض الواقع.

كما ندعوكم إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية المرأة من العنف والتمييز وتطبيق بنود مدونة الشغل المتعلقة بالمساواة وحماية الأمومة، وسنقدم مقترح قانون، كمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بخصوص تمديد رخصة الأمومة من 14 أسبوع إلى 16 أسبوع، وكذا الرفع من ساعات الرضاعة، لتصبح سنتين منذ الولادة؛ لذا ندعو الحكومة للتفاعل مع هذا المقترح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تصنتنا مزيان للعرض ديالكم، وسمعنا الإحصائيات وسمعنا كلشي، أنتم الآن فمركز التمكين ما شاء الله عليكم، بغينا نقولو لكم رغم الشعارات، مازلنا مقتنعين.. هاذ الشعارات المرفوعة مازلنا مقتنعين بغياب الإرادة السياسية نحو التنمية الشاملة، التي تحفظ كرامة المرأة، كما يؤكد عليها صاحب الجلالة الله ينصرو.

الدليل، هو مؤشر الترتيب الدولي المتدني في هذا الشأن، والنتيجة هي زواج القاصرات، التحرش الجنسي، الانتحار، الإدمان على المخدرات، التعنيف المعنوي قبل المادي.

لذا، نسائلكن عن وضع المرأة القروية، الأرملة، المتسولة بين النص القانوني وإشكالية التنزيل؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للاتحاد الوطني للشغل.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيدة الوزيرة،

تثمينا لهاذ اليوم الذي تم تداول مناهضة العنف ضد النساء، نطالبكم بـ:

- بلورة إستراتيجية جديدة لمناهضة هذا العنف، تنزيلا لتراكمات المراحل السابقة والأخذ بعين الاعتبار مستجدات المرحلة المقبلة؛

- وكذلك المصادقة على الاتفاقية الدولية 190؛

- تعزيز البعد المجالي للإستراتيجية ودعم التنسيق بين السياسات المحلية المرتبطة بعمل الجماعات الترابية وتوطيد مسار الديمقراطية التشاركية من خلال تعزيز وتطوير سبل التعاون والتكامل بين الفاعل العمومي وفاعل المجتمع المدني؛

- توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالظاهرة وضمان انتظاميتها؛

- العمل على تغيير الصور النمطية الجنسانية والمواقف والمعتقدات والسلوكيات التمييزية المبنية على النوع؛

- تعبئة الموارد المالية محليا ودوليا من أجل التمكن من الاستمرار في التشغيل وتطوير منظومة متكاملة لمناهضة العنف ضد النساء في مختلف محاورها الإستراتجية وإجراءاتها الداعمة؛

- اتخاذ خطوات فعالة لضمان مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة والإصلاح السياسي وعلى جميع مستويات صنع القرار؛

- توفير مراكز إيواء النساء ضحايا العنف وتوفير مساعدين اجتماعيين بها ونشر لائحة الفضاءات على كل الفاعلين؛

- تحريك الدعاوي العمومية بشأن العديد من الشكايات ومراجعة مدونة الأسرة بشكل يكرس التوجه الذي نهجته بلادنا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد فيما تبقى لكم من الوقت.

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أود أن أتوجه بالشكر لجميع الفرق على المقترحات القيمة اللي سجلتها كلها، لأن فيها أفكار مهمة، وكنتمنى أننا نشتغلو جميع من أجل الرقي والنهوض بوضعية النساء في بلادنا.

أود، قبل كل شيء، أن أذكر بالبرنامج الحكومي اللي هو جا كيعتمد أسس تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية والاستثمار في العنصر البشري، فلا يمكن تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية بدون النهوض بوضعية النساء وبحقوقهن، وهذا على الأقل يحسب لهاذ الحكومة، أنها جعلت الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية هي المشروع ديالها، ولم تأت بخطاب فارغ فضفاض، ليس له أثر على أرض الواقع، وإنما أتت بأهداف مرقمة.

منين تنقولو تندوزو من 20% إلى 30% نسبة تشغيل النساء، هذا مرقم، وهذا كنلتزمو به على أنفسنا.

وملي تنقولو غادي ننهجو واحد المقاربة عرضانية، وفعلا الميزانية ديال الوزارة قليلة، ولكن راه الدور ديال الوزارة ماشي هو الميزانية تكون عندها كبيرة، هو التنسيق ما بين جميع القطاعات وتعزيز الالتقائية بين القطاعات وأيضا الالتقائية المجالية، وفهاذ الإطار راه الميزانيات ديال السنة 2022 كلها ديال المرأة، لأن المقاربة هي مقاربة عرضانية ومقاربات تهدف إلى - كما قلت - تعزيز وضعية المرأة ومقاربة عرضانية ومجالية منصفة.

سيداتي، سادتي،

أنا، أخذا بعين الاعتبار الوقت، غادي يكون الجواب ديالي انطلاقا

من القانون 103.13، هاذ القانون اللي عندو هاذ ثلاثة ديال الأبعاد:

البعد الأول، اللي هو البعد التحسيسي والتوعوي: وهاذ البعد، أولا، كينطلق من التعليم وراه تقالت، التعليم هو الأساس، لأن ملي تنشوفو التعليم بلي أن الفتيات كيكونو تقريبا قراب لـ 50% وملي كيوصلو لـ 15-17 سنة، كتنزل النسبة فالعالم القروي لـ 30%، هنا كيبان لينا موطن الضعف، هذا موطن الضعف الأول.

أنا كنت رئيسة جامعة، وكانو عندي الإناث أكثر من 50% وملي كيتخرجو ما كنلقاوهومش في سوق الشغل، هذا موطن ثاني ديال الضعف.

وأيضا، النساء اللي هومايا الأمهات ملي وليداتهم كيكبرو، أيضا كيبقاو ما عندهومش ممكن حتى هوما نواكبوهم باش يكون عندهم التمكين الاقتصادي والنساء الأرامل، النساء المطلقات، النساء في وضعية صعبة، يعني كل هذا ملي كنشوفو المسار ديال الفتاة، تنلقاو عدد من مواطن الضعف اللي خاصنا نواكبوها.

فإذن تكلمت على المقاربة التوعوية والتحسيسية، المقاربة الحمائية مهمة جدا، واحنا تعهدنا على نفسنا باش أنه فالسنوات المقبلة تكون على الأقل فكل إقليم واحد الأماكن متعددة الوظائف لاستقبال النساء وللإيواء ديالهم، ولكن أيضا فواحد المقاربة اللي هي مقاربة تعتمد الأسرة المغربية، الأسرة المتماسكة كرافعة للتنمية الاجتماعية، المستدامة والدامجة، لأننا بالتحسيس وبالتكوين، وهنايا راه تكلمنا على واحد المقاربة جديدة في إطار الالتقائية ما بين وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني وأيضا جميع الشركاء من أجل تعضيد المراكز اللي متواجدة فالمجال الترابي، باش يكون فيها واحد المواكبة مهمة للنساء، باش هاد النساء في مختلف الفترات ديالهم الحياة ديالهم، وفين ما دخلو فترة هشاشة، وحتى ملي ما يكونش فترة هشاشة، ملي كنتكلم على الفتيات اللي عندهم دبلومات ماشي فترة هشاشة، ولكن يجب المواكبة ديالهم باش نقدرو نسهلو عليهم.

والبرنامج الحكومي جا أيضا بأرقام، وهو تعزيز دور الحضانة، وهو أيضا كما قلت المقاربة العرضانية، منين كنقولو مليون منصب شغل، منين كنقولو إخراج مليون أسرة من الهشاشة، منين كنقولو توسيع الطبقة المتوسطة، بمقاربة عرضانية، فالمرأة هي أيضا مستفيدة.

فلهذا، هاذي أرقام، وماشي كنأكد عليه ماشي خطاب فارغ، سيدي النائب (المقصود: المستشار) المحترم، وكنقول اعطيو الحكومة شوية فرصة باش تبين، لأن ما يمكنش تحكم عليها، وهي عندها بعض الأسابيع، من المتعارف عليه دوليا هو إعطاء الحكومة زمن من الوقت، متسع من الوقت مثل جميع دول العالم، حتى تتمكن من تنزيل مشروعها، وطبعا مجلسكم الموقر، المجلسين لهم.. طبعا نحن في إنصات كبير لمقترحاتكم، حتى نتمكن من تعديل وتصويب جميع السياسات إذا اقتضى ذلك.

والمقاربة الأخيرة، هي المقاربة القضائية أو الزجرية، فالقانون واضح أيضا، فهو هناك عدد من العقوبات اللي هومايا ينص عليهم القانون.

غادي نستعرض بعجالة عدد من المقاربات اللي غادي ننجزوها:

- أولا، اعتماد سياسة شاملة لتطوير مناهج الوقاية من العنف؛

- ثانيا، ضمان فعالية القوانين ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء؛

- وتكلمت على أيضا الدولة الاجتماعية، وهي سبيل لتطويق ظاهرة العنف ضد النساء؛

- وأيضا التمكين الاقتصادي للنساء، وهذا كما قلنا عندنا واحد المقاربة جديدة إن شاء الله، اللي فيها الدولة طبعا القطاع العام، قطاع الخاص، ولكن أيضا المجتمع المدني لأن له دور كبير؛

- وأيضا الاستثمار فالأسرة، وتكلمت عليها؛

- الرقمنة اللي غتخلينا أولا، نوصلو واحد العدد كبير من المستفيدات فيما يخص التكوين، لأن المشكل ديال هاذ النساء هو أيضا التكوين، ملي كنتكلمو حتى على الفتيات مثلا فالقرى، فبعض المرات الواليدين ديالهم من الناحية الاقتصادية كيخافو عليهم وكيزوجهم مع الأسف، مع الأسف صغار، فاحنا أشنو؟ خصنا ندخلوهم للمدرسة، إلى قدرنا ندخلوهم لدور الطالبة هذا غادي نشتغلو عليه، ونقدرو نستعملو الرقمنة، يعني الطالبة أو التلميذة من بيتها علاش لا، تدخل لواحد القسم وتشارك وحتى يجي الامتحان ونجيبوها تدوز الامتحان؟ هناك مقاربات عدة، سيكون لنا الوقت إن شاء الله لشرحها لكم.

- وهناك أيضا الشراكة مع الجماعات، تكلمنا على الميزانية، راه الميزانية كلها ديال المرأة وديال الرجل، إلى تكلمنا على المشتركات، مع الجهات، مع الجماعات المحلية، عندنا عدد من الرافعات اللي ممكن نزيدو منها فالميزانية ديال اللي تقدر تساعدنا على تحسين الوضعية الاجتماعية بصفة عامة ووضعية المرأة فبلادنا إن شاء الله.

- وأخيرا، غادي نبغي.. تكلمت على الواجهة أيضا الإعلامية مهمة جدا، يجب أن نشتغل على الجانب التحسيسي وعلى تحسين صورة المرأة فالإعلام.

وكنبغي فالأخير باش نشكر مجلسكم الموقر ونشكركم، السيد

الرئيس، وأشكر السيدات والسادة المستشارين.

صراحة، اليوم كان يوم جميل جدا، لأن من الصباح، من المناظرة وفهاذ الأمسية يعني فالعشية، كان هناك تبادل قيم وعدد من المقترحات، واحنا إن شاء الله، غادي ندرجوها لتطعيم وإغناء الإستراتيجية اللي غادي تعتمدها الوزارة.

ولكم جزيل الشكر.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونشكركم على مساهمتكم الهامة.

ونشكر كافة السيدات والسادة المستشارين على المساهمة الفعالة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 018

التاريخ: الثلاثاء 9 جمادى الأولى 1443هـ (14 ديسمبر 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح جلستنا هته.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس جلسة اليوم لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في التداول بشأن الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أحيل الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمينة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 7 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 17 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول، الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول "مستجدات الدخول المدرسي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

في البداية، مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الدخول المدرسي".

الكلمة لأحد السيدات والسادة المستشارين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مر الدخول المدرسي لهذه السنة في أجواء هيمن عليها استمرار جائحة كورونا وإكراهات التدابير الاحترازية والاحتياطات اللازمة المقررة من السلطات العمومية.

السيد الوزير،

ما هو تقييمكم للظروف التي تميزبها الدخول المدرسي؟

وهل كانت كفيلة بضمان الدخول مدرسي في مستوى مواجهة الإكراهات المطروحة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المعتمدة لمواكبة الدخول المدرسي وتوفير الشروط الضرورية لإنجاحه"، لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات الاجتماعية، نظرا لارتباطه بكافة شرائح المجتمع، ولما له كذلك من انعكاسات على

الوضعية الاقتصادية والاعتبارية للأسر والأفراد، ولكونه كذلك يعد مرآة حضارة وتقدم كل الشعوب والأمم.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، نسائلكم السيد الوزير، عن الترتيبات والإجراءات التي اعتمدتها الوزارة من أجل ضمان دخول مدرسي جيد ما دمنا نسعى جميعا إلى تحقيق تعليم ذي جودة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "صعوبات الدخول المدرسي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

نسائلكم حول ظروف الدخول المدرسي لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "مستجدات الدخول المدرسي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تميز الدخول المدرسي بقرارات حكومية أثارت ضجة مجتمعية، خاصة ذات الصلة بهيئة التدريس.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول تقييمكم للإصلاحات المواكبة للدخول المدرسي لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس موضوعه "إنجاح الموسم الدراسي 2021-2022".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لإنجاح الموسم الدراسي 2021-2022، في ظل استمرار الإجراءات والتدابير الصحية التي فرضتها بلادنا لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد- 19".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "الدخول المدرسي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ألقت الجائحة بظلالها على قطاع التعليم، لكل ذلك، نسائلكم السيد الوزير عن ظروف وملابسات الدخول المدرسي الحالي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع موضوعه "الدخول المدرسي".

والكلمة لأحد السيدات أو السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة من أجل إنجاح الدخول المدرسي الجديد؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السؤال الثامن موضوعه "الدخول المدرسي برسم الموسم الدراسي 2021-2022".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل إنجاح الموسم الدراسي الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "التدابير المتخذة لإنجاح الموسم الدراسي الحالي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لإنجاح الموسم الدراسي الحالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر والأخير موضوعه "معيقات الدخول المدرسي 2021-2022".

والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الدخول المدرسي عرف مجموعة ديال الاحتجاجات واحتقان مجموعة من الفئات التعليمية التي تطالب بالإنصاف.

نسائلكم عن التدابير المزمع اتخاذها لإقرار قانون أساسي خاص بالأسرة التعليمية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة الكلمة الآن للسيد الوزير.

تفضل للمنصة.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

كما تعلمون، فقد اتخذت الوزارة تدابير وإجراءات تروم توفير الشروط اللازمة لإنجاح الدخول المدرسي الحالي وتأمين التحصيل الدراسي لجميع المتعلمات والمتعلمين والحفاظ على السلامة الصحية للمجتمع المدرسي، باعتباره أولى أولوياتنا، مع مواصلة سيرورة تنزيل المشاريع الإستراتيجية المتعلقة بأحكام القانون الإطار وملاءمة أحكام هذا القانون مع المحاور الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد لبلادنا.

وتماشيا مع البرنامج الحكومي، وانسجاما مع الإصلاح التنموي الذي تنشده بلادنا، والذي تعد المدرسة المغربية في صلب قاطرته لبلوغ أهدافه، اخترنا شعار الدخول التربوي لهذه السنة "من أجل نهضة تربوية حقيقية لتحسين جودة التعليم"، لما يختزله من دلالات عميقة، تعزز الرغبة في تحقيق نهضة تربوية حقيقية، تضمن تعليما ذا جودة ومردودية على جميع مستويات المنظومة التربوية ومع ما يفرضه الوضع الوبائي، الذي تعرفه بلادنا من تحديات.

وكما تعلمون، فقد صاحب الموسم الدراسي الحالي عدة تغيرات على مستوى تنظيم السنة الدراسية، من بينها على وجه الخصوص:

- إرجاء الدخول المدرسي إلى فاتح أكتوبر 2021، وذلك إثر تنظيم عملية تلقيح واسعة للتلميذات والتلاميذ المتراوحة أعمارهم بين

12 و17 سنة، تفعيلا لتوصية اللجنة العلمية المكلفة بالإستراتيجية الوطنية للتلقيح، والتي عرفت إقبالا مكثفا على مراكز التلقيح من طرف المتعلمين وأوليائهم.

وبهذه المناسبة، أدعو مجددا كافة مكونات المجتمع التربوي إلى الالتزام الواعي والمسؤول بالتدابير الوقائية ومواصلة الاستفادة من جرعات التلقيح، حيث اتخذت الوزارة ترتيبات لتسهيل هذه العملية، بتنسيق مع وزارة الصحة وباقي السلطات المعنية، وذلك لتفادي أي انتكاسة وبائية - لا قدر الله - علما أن العديد من الدول تواجه حاليا موجة وبائية خطيرة، بفعل ظهور متحورات جديدة؛

- ثانيا، إقرار نمط التعليم الحضوري بالنسبة لجميع الأسلاك والمستويات التعليمية، مع التقيد بالبروتوكول الصحي الذي أعدته الوزارة بتنسيق مع وزارة الصحة، والذي يكفل السلامة الصحية للمجتمع المدرسي؛

- ثالثا، إصدار مقرر وزاري محين لتنظيم السنة الدراسية 2021-2022 والذي شمل تغيير مواعيد الامتحانات الإشهادية والعطل المدرسية وإرجاء نهاية الموسم الدراسي إلى شهر يوليوز 2022، وذلك لأجل ضمان الاستفادة الكاملة لجميع المتعلمات والمتعلمين بجميع المستويات الدراسية من الحصص الدراسية المقررة، بما فيها حصص أنشطة الحياة المدرسية.

كما واصلت الوزارة بث الدروس المصورة عبر القنوات التلفزية إلى حدود الانطلاق الفعلي للدراسة حضوريا، وكان يتم الإعلان يوميا عن شبكة برمجة للحصص المصورة التفصيلية الخاصة بكل قناة، وذلك من خلال بوابتها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه الحصص المصورة يتم نشرها أيضا عبر المنصة الإلكترونية (TelmidTICE)، وكذلك تم بث برنامج إذاعي لتعلم اللغة الإنجليزية في إطار اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والمجلس الثقافي البريطاني بالمغرب (English time) على أمواج الإذاعة الوطنية أسبوعيا، من يوم الاثنين إلى يوم الخميس.

وستواصل الوزارة إنتاج المضامين الرقمية والدروس المصورة وتجويد آليات التعليم عن بعد، تحسبا لأي تطور في الحالة الوبائية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات والمستشارون المحترمون،

بخصوص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالدخول المدرسي، وكما أعلنت الوزارة في بلاغات سابقة، وبمناسبة تقديم ومناقشة مشروع ميزانية القطاع أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، فقد التحق أزيد من 8 مليون و700 ألف تلميذ وتلميذة بالمؤسسات التعليمية، وفق تدابير وقائية صارمة ودقيقة لضمان الحماية الفردية والجماعية بالوسط المدرسي، وبلغ عدد المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي حوالي 800.000 تلميذ وتلميذة.

هذا، وقد سخرت الوزارة لاستقبال التلاميذ والتلميذات 11.685 مؤسسة تعليمية، منها 166 مؤسسة تعليمية جديدة بما فيها 30 مدرسة جماعاتية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

على مستوى تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، تم اتخاذ كافة التدابير لانطلاق الموسم الدراسي في أحسن الظروف، وذلك من خلال تعزيز برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ، حيث استفاد أكثر من 4 مليون و700 ألف تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية "مليون محفظة"، وتم توسيع برنامج "تيسير" للدعم المالي المشروط للأسر ليشمل ما يناهز 2 مليون و600 ألف مستفيدة ومستفيد.

ومن أبرز مستجدات هذا البرنامج: تعميم آليات الأداء المتنقل لتنفيذ التحويلات المالية وإطلاق المرحلة التجريبية لربط الاستفادة من برنامج "تيسير" بالسجل الاجتماعي الموحد بجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات الداخليات تقريبا 200.000 تلميذة وتلميذ، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات المطاعم المدرسية تقريبا 1 مليون و360 ألف تلميذة وتلميذ، ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات النقل المدرسي حوالي 386.000 تلميذة وتلميذ، وقد تطورت خدمات النقل المدرسي بفضل التعاون والتنسيق الإيجابي مع المجالس الترابية المنتخبة ومع باقي الشركاء، وأغتنم هذه الفرصة لتجديد الشكر لكل الفاعلين لإسهامهم البناء في هذا المجال.

إلى ذلك، فقد واصلت الوزارة تنزيل الأوراش الإستراتيجية، من خلال إرساء تعليم أولي منصف ودامج وذي جودة، حيث يعرف هذا النمط من التعليم ارتفاعا في عدد المسجلين، إذ بلغ المجموع الوطني ما يقارب مليون طفل وطفلة، وتتوقع الوزارة أن يصل عدد المسجلين الجدد 75.000 طفل وطفلة.

ولتوفير بنية الاستقبال، تم فتح 3554 قسما إضافيا بمساهمة شركاء الوزارة، ولقد تم تحويل 560 مؤسسة تعليمية إلى مؤسسات تعليمية دامجة، لينتقل عددها إلى 2920 مؤسسة تعليمية دامجة على الصعيد الوطني وكذا تجهيز 810 قاعة بموارد خاصة بالتأهيل والدعم الموجهة لأطفال في وضعية إعاقة.

ولقد تم أيضا تعزيز شبكة "مدارس الفرصة الثانية" من الجيل الجديد، والتي تروم بالأساس إعادة التمدرس والتأهيل المهني لغير المتمدرسين والمنقطعين عن الدراسة، من خلال تعبئة 68 "مدرسة الفرصة الثانية الأساسية" و140 "مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد"، وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الفرصة الثانية الأساس والجيل الجديد أزيد من 60.000 طفل وطفلة.

وبخصوص تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي للوزارة، فتهم هذه السيرورة تسريع وتيرة الإصلاح من خلال مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية والوثائق المرجعية، استهدفت بالأساس:

أولا، تطوير عمل المؤسسات التعليمية، من خلال تعزيز توسيع الدعم التربوي ومأسسة التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعليم الحضوري وتحيين النظام الداخلي النموذجي وتضمينه نطاق التلميذ، يحدد حقوقه وواجباته، علاوة على تفعيل دور جمعية أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، واعتماد نطاق للعلاقة بين الجمعيات المذكورة والمؤسسات التعليمية؛

ثانيا، ومن أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الإصلاح، تم إحداث الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها.

وفي مجال تحفيز الموارد البشرية، صادق مجلسكم الموقر على قانونين، يتعلق الأول بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين والثاني لإقرار المماثلة بين الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والأطر الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة، وذلك من خلال إخضاع الأطر النظامية للأكاديميات لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب قانون رقم 011.71.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد حرصت الوزارة على بث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية، وخاصة من خلال تشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية داخل الفضاءات الرياضية المتواجدة، وتحفيز الجمعيات الرياضية ومنح التربية البدنية والرياضة مكانة بارزة في البرامج الدراسية وتمكين التلاميذ الرياضيين من التوفيق بين الرياضة والدراسة، وذلك إيمانا منا باعتبار الرياضة المدرسية مشتلا لصناعة الأبطال الرياضيين القادرين على تنمية الرياضة الوطنية وتقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

أما على مستوى النموذج البيداغوجي، فقد همت المستجدات المناهج الدراسية برسم الموسم الحالي:

أولا، تفعيل الإطار المنهجي الوطني للتعليم الأولي وذلك من خلال المصادقة على 10 مجموعات تربوية جديدة للتعليم الأولي؛

ثانيا، إصدار طبعات جديدة لـ 13 كراسة مدرسية خاصة بسلك التعليم الابتدائي باعتماد منهاج جديد؛

ثالثا، بخصوص تدريس اللغة الأمازيغية، تم إصدار طبعتين جديدتين لكتابين مدرسيين للسنة الأولى حسب المنهاج الجديد لسلك التعليم الابتدائي.

وارتباطا بالجهود المبذولة للارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية، فقد بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من اللغة الأمازيغية برسم الموسم الدراسي 2020-2021 ما مجموعه أكثر من 360.000 تلميذ وتلميذة، وتجاوز عدد الأقسام 18.000 قسم، وسيتم توظيف 400 مدرس ومدرسة برسم الموسم الدراسي الحالي؛

رابعا، تم إعداد منهاج جديد لسلك التعليم الثانوي الإعدادي، هم إصدار طبعات جديدة لكتابين خاصين بمادة التكنولوجيا للسنة الثانية إعدادي باللغة الفرنسية إلى جانب المصادقة على مجموعات تربوية جديدة باللغة الفرنسية، خاصة بالرياضيات وعلوم الفيزياء وعلوم الحياة والأرض بالسلك الإعدادي، ثم تم الرفع من عدد المؤسسات التعليمية التي تقوم بتجريب إدماج المهارات الحياتية في المناهج الدراسية، وتم أيضا التركيز على مستوى الأكاديميات على برامج التكوين المستمر للرفع من قدرات المدرسين لمواكبة مستجدات المنهاج الجديد للسلك الابتدائي، وتم أيضا تكوين 800 منسق ومنسقة في مجالات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وبخصوص الحياة المدرسية، ستواصل الوزارة العمل على تعميم العمل بمشروع المؤسسة بجميع المؤسسات التعليمية وتخصيص حيزا زمنيا لأنشطة الحياة المدرسية في استعمال زمن المتعلمات والمتعلمين في حدود 3 ساعات أسبوعيا في جداول حصص المدرسين والمدرسات المنخرطين في تنشيط الأندية التربوية، وأيضا الرفع من عدد الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية إلى 38.000 نادي تربوي، وتم أيضا استكمال إرساء مراكز التفتح الأدبي والفني، ليشمل جميع المديريات الإقليمية وتغطية 77% من المؤسسات التعليمية بخلايا الإنصات والوساطة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

وفيما يتعلق بورش تأهيل الموارد البشرية، أود التأكيد مجددا أنه لا يمكن تطوير المنظومة التربوية دون الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية، في إطار الحوار الاجتماعي التشاركي المنتج.

وفي هذا الإطار، وكما تعلمون، فقد قمت باستقبال الكتاب العامين للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية مباشرة بعد تعييني على رأس الوزارة، وذلك من أجل التعبير عن إرادتنا الصادقة في إرساء المنهجية التشاركية التي سيتم اعتمادها في تدبير قضايا المنظومة التربوية ومأسسة الحوار من أجل مناقشة الملفات المطروحة والانخراط الجماعي في ورش تجويد الممارسة التعليمية.

منذ ذلك الوقت، عقدنا سلسلة من الجلسات الحوارية مع شركائنا الاجتماعيين في أجواء من الثقة المتبادلة، توجت بالجلسة الخامسة التي انعقدت صبيحة هذا اليوم الثلاثاء، حيث خلصت المناقشة إلى حصر عدد من الملفات والتقدم في التصور للحلول المناسبة لحل هذه

الملفات.

والجدير بالذكر أن اللجنة التقنية تتكون من ممثلي الوزارة وممثلي الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية وممثلي الأساتذة أطر الأكاديميات، عقدت لقاء في وقت سابق، عبرت خلاله الوزارة عن استعدادها لتسوية هذا الملف في إطار مقاربة تشاركية، تروم إيجاد الحلول المبتكرة والملائمة.

هذا، وسنواصل هذه اللقاءات بشكل منتظم وبعزيمة قوية للخروج بتصور مشترك لما يخدم الأوضاع الاجتماعية والمادية والاعتبارية لنساء ورجال التعليم، أخذا بعين الاعتبار مستجدات قانون الإطار والنموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي.

ويعد مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة من بين ملفات التي تم التداول في شأنها مع شركائنا الاجتماعيين، حيث تم الاتفاق على بعض الأهداف والمداخل التي سيتم اعتمادها كأرضية للشروع في الاشتغال عليه ابتداء من شهر يناير المقبل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن التنزيل الفعلي للنموذج التنموي يسعى من بين أهدافه وغايته الكبرى إلى الاستثمار في رأسمال بشري يتمتع بقدرات ومهارات عالية وإلى بناء مدرسة عمومية ذات جودة تضمن تعلم التلاميذ وتنمية قدراتهم وارتقائهم الاجتماعي، في أفق تحقيق مغرب الكفاءات.

وكخطوة أولى، تشتغل الوزارة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لنساء ورجال التعليم، حيث قمنا هذه السنة بوضع شروط لانتقاء مرشحين لمباراة التوظيف الجهوي، تروم الاستثمار في تكوين الأساتذة على المدى البعيد، وتعزيز كفاءاتهم من أجل تحقيق الجودة المنشودة، كما برمجت الوزارة في ميزانية سنة 2022 غلافا ماليا لتأهيل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، يصل إلى 220 مليون درهم كاعتماد أداء و100 مليون درهم كاعتماد التزام.

وفي هذا الصدد، قررنا أن ينطلق مسلسل الإصلاح ابتداء من هذه السنة، وذلك بجعل هذه المباريات فرصة لجلب أطر ذات مؤهلات قادرة على الانخراط في تنزيل أوراش الإصلاح وتحسين جودة التعلمات، وهكذا فقد تم اعتماد مقاربة ترتكز على أربعة مداخل من أجل تأهيل الموارد البشرية وتثمين مهن التربية والتكوين وتحفيز الأطر وهي:

أولا، تطوير تكوين الأساس، عبر تعميم مسالك الإجازة في التربية، في أفق جعلها رافدا أساسيا لولوج مهن التدريس في المستقبل؛

ثانيا، تعزيز معايير الانتقاء لاجتياز مباريات ولوج مهم التدريس، باعتماد مبدأ التميز والتفوق؛

ثالثا، تحسين جودة التكوين التأهيلي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بغية تمكين المدرسين من الكفايات المهنية الأساسية لتجويد العملية التربوية؛

رابعا، وضع آليات للمواكبة والتكوين المستمر لفائدة الأساتذة الجدد وكذا الممارسين على امتداد مسارهم المهني، وقد خصصت الوزارة في إطار ميزانية سنة 2022، مبلغ 500 مليون درهم للتكوين المستمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن ما حققته منظومة التربية والتكوين من منجزات هامة، وخاصة على مستوى توسيع قاعدة التعليم وتحقيق إلزامية الولوج، جعل الانتظارات تتجه بالأساس نحو تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية، وخصوصا تحسين جودة التعليم التي لا ترقى إلى المستوى المأمول حسب ما أبرزته العديد من التشخيصات والتقويمات.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة تستهدف التسريع ببلوغ المنعطف الحاسم نحو الجودة ووضع هذا التحدي في صدارة الأولويات، وهو ما تعمل الوزارة على تجسيده الفعلي من خلال تركيز تدخلاتها على تحسين مؤشرين جوهريين يتعلقان بالتقليص من الهدر المدرسي، من جهة، وبتعزيز التمكن من التعلمات والكفايات الأساس وتحسين المكتسبات الدراسية، من جهة ثانية.

وكما تعلمون، فإن هذه الأهداف لن تتحقق إلا باعتماد مقاربة تشاركية موسعة، تقوم على توسيع دائرة إشراك كافة الفاعلين والمتدخلين، علاوة على تكريس منهجية القرب ودعم الحكامة الترابية في إطار اللاتمركز الذي يتيح هامشا أكبر للمبادرة والابتكار.

ختاما، ونحن نراهن على تحقيق نهضة تربوية حقيقية، أجدد دعوتي لكل الفاعلين التربويين وعموم شركاء المدرسة المغربية إلى تكثيف جهود الإصلاح بنفس تعبوي تعاقدي يجدد ثقة الأسر والأجيال في مدرستهم، لتصبح بذلك قاطرة لإنجاح النموذج التنموي الجديد ببلادنا.

وشكرا على إنصاتكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل أحد السيدات والسادة المستشارين.

<u>المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد أن نؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على أننا متفقون جملة وتفصيلا مع مضمون جوابكم، مبرزين أهمية ما تحقق من إنجازات في هذا الإطار، بحيث أضحى القطاع ورشا مفتوحا من خلال تنزيل عدد من الإجراءات الإصلاحية التي همت تفعيل التوصيات التي جاءت بها الرؤية الإستراتيجية التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، والذي ينشد بناء مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة، وبالتالي الارتقاء بالفرد والمجتمع، بدءا بالمصادقة على القانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وانتهاء بتنزيل مضامينه بمنهجية أثارت العديد من الإشكاليات.

وهي مناسبة لكي نهنئكم فيها باسم فريق التجمع الوطني للأحرار على سرعتكم في مباشرة ورش إصلاح هذه المنظومة المتهالكة، والتي كانت تنقصها الجرأة السياسية مشيدين باستباقيتكم في فتح نقاش مباشر مع النقابات، دشنتم من خلالها مرحلة جديدة من الحوارات القطاعية، طبعتها لغة الصراحة الموسومة بالنضج والرقي في التعاطي مع إشكالية التعليم، بعيدا عن المحاباة وعن المصالح الفئوية والحسابات السياسية والنقابية.

مثمنين قراركم بتخفيض سن الولوج إلى مباريات أطر الأكاديميات إلى 30 سنة، وهي مبادرة محمودة نعتز بها وتبقى بالنسبة إلينا مقدمة لتحسين جودة التكوين في أفق إصلاح المدرسة العمومية، حيث مرت أجواء المباراة المنظمة في هذا الإطار يوم السبت الماضي في جو مسؤول، عرف مشاركة واسعة جدا للشباب، اتسمت بالصرامة والجدية، حيث جاءت ضدا على كل ما يقال في الشق المرتبط بتحديد شروط ولوج مهنة التعليم وبأنه غير مناسب وغير شعبي، مؤكدين أن مثل هذه القرارات لن يظهر أثرها الإيجابي على المنظومة التعليمية إلا بعد مرور سنوات.

وبالتالي، نرى أن الردود التي صاحبت القرار تبقى غير موضوعية ومبنية على خلفيات سياسية وإيديولوجية متجاوزة، لم تكن لها في يوم من الأيام أي نية صادقة للإصلاح، لتبقى، من وجهة نظرنا، مجرد حملات دعائية ترتكز على مواقف مسبقة، أطرتها احتجاجات جاءت بخلفيات أخرى تحاول يائسة فرملة القرارات الإصلاحية للحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

من الطبيعي أن يحظى قطاع التعليم بكثير من الاهتمام، فهو ثاني قضية وطنية بعد الوحدة الترابية لبلادنا، ولأننا كأحزاب وطنية مسؤولة، وفي إطار الأغلبية الحكومية التي بوأتنا نتائج الانتخابات العامة الأخيرة موقع الصدارة، راهنا في حملاتنا الانتخابية على البعد الاجتماعي، فطبيعي أن نجد التعليم قضية مركزية في توجهات البرنامج الحكومي، باعتباره المدخل الأساس لتثمين الرأسمال البشري ومفتاحا لكل المعضلات الاجتماعية.

ولأن المغرب راهن على ولوج مجتمع المعرفة في النموذج التنموي الجديد، على أمل تخرج جيل جديد يرفع التحديات ويساهم في بناء دولة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، لذلك، فإننا نطالب باسم فريقنا بضرورة تحقيق النجاح المطلوب في مجال التربية والتعليم، بدءا بتقريب أبناء سكان القرى من المدرسة حتى يستطيع مجال التعليم تحقيق أهدافه في الولوج العادل لها، مع تحفيز رجال التعليم الذين يشتغلون في الأرياف والجبال والمناطق النائية.

فبدون ذلك لا يمكن جني الأهداف المطلوبة، مشددين ضرورة تدخل الدولة بمعية كافة الشركاء لتعبئة كل جهودها لإنجاح هذا التحدي، خاصة وأن العالم القروي يعاني من اختلالات كثيرة إن على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية والموارد البشرية والاكتظاظ، أو على مستوى أوضاع الساكنة في الأرياف، منها على وجه الخصوص، برنامج "تيسير" والذي يعرف اختلالات كبيرة، بحيث أن بعض الأقاليم وعائلاتهم لم يتوصلوا بعد بالكتب التي ضمنها برنامج "مليون محفظة"، على سبيل المثال إقليم خنيفرة.

كما أثير اهتمامكم حول البناء المفكك الذي لازال قائما في العالم القروي، وهذا لا يشرفنا جميعا، وبالتالي يجب الإسراع في القضاء عليه، كما أن حطب التدفئة لا تتوفر عليه المؤسسات التعليمة بأقاليم الأطلس المتوسط وبجهة بني ملال-خنيفرة عموما، أطفال يعانون داخل مؤسساتهم التعليمية من البرد القارس، مدارس شامخة وقديمة تنتظر الإتمام والإصلاح منذ قرابة أربعين سنة، نموذج مدرسة اسيغدن بجماعة القباب إقليم خنيفرة.

والسيد الوزير، أؤكد على أن هاذ المدرسة أربعين سنة وهي تعاني وهي تسيء لكل المتدخلين، وأخيرا المدارس المهجورة التي تكاثرت وأصبحت مرتعا للتسكع والفوضى، لذلك نرى أن مشروع المدارس الجمعاتية في العالم القروي لحدود اللحظة هو البديل في أفق تعميمه وتطوير أدائه.

ولا يحق لنا، السيد الوزير، أن نفشل مرة أخرى - لا قدر الله - لأن آمال المغاربة معقودة على هذه الحكومة في فصل هذا التباين.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص إقرار الأمازيغية في التعليم بعد سنوات من فرض...

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

شكرا.

الكلمة الآن دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا للسيد الرئيس.

أولا، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بما تحقق في هذا القطاع وعلى كل المستويات، بقيادة جلالة الملك وبتوجيه منه وبانخراط جميع مكونات الشعب المغربي؛

ثانيا، من هاذ المنبر نتوجه بتحية تقدير واحترام إلى كافة نساء ورجال التعليم عن المجهودات الجبارة التي يبذلونها، من أجل تعليم وتربية أبنائنا وعلى التضحيات الجسام التي يقومون بها؛

ثالثا، أهنئكم، السيد الوزير، على البرنامج الطموح الذي سطرتموه في هذا القطاع، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح في إنجازه.

نهنئكم كذلك على كل التدابير والإجراءات التي قمتم بها، والتي ضمنت دخولا مدرسيا جيدا هذه السنة، إلا أنه أود بنفس المناسبة أن أثير بعض المعيقات التي لازال الدخول المدرسي يعرفها كل سنة وهي كما يلي:

هناك معيقات على مستوى تدبير الموارد البشرية، بحيث نسجل على أن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

إذا كانت القطاعات الاجتماعية تشكل أولوية في عمل هذه الحكومة ومكوناتها، فطبيعي أن تجعل التعليم قضية مركزية في توجهات برنامجها الحكومي، باعتباره مدخل الأساس لتثمين الرأس المال البشري، بحكم أن بلادنا تراهن على ولوج مجتمع المعرفة لكي يكون التعليم عصب النموذج التنموي الجديد.

رغم هذه الآمال، إلا أننا لا نخفي أن وضعية قطاع التعليم ببلادنا تدعو لكثير من القلق، قلق يعززه اقتناعنا الكبير أن لا مستقبل لوطننا إلا بالاستثمار في العنصر البشري، وهو ما لا تحققه بكل أسف منظومة التعليم الوطنية، حيث أصبحت المدرسة العمومية على هامش التنمية، ولم تعد تلك البوابة التي تحقق الارتقاء الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لقد تعبنا جميعها من تكرار المشاكل البنيوية بقطاع التعليم المتمثلة في الاكتظاظ ونقص الموارد البشرية والوسائل الديداكتيكية الحديثة وتأهيل المؤسسات المدرسية، التي أضحى الكثير منها غير صالحة للتدريس، فضلا عن النقص الحاد في الإطعام والنقل المدرسي، وسوء انتشار المؤسسات التعليمية، مما يسهم في ارتفاع الهدر المدرسي خاصة في صفوف الفتاة القروية.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي تلقينا باعتزاز كبير تعيين جلالة الملك لوزير كان يرأس اللجنة الملكية لإعداد النموذج التنموي ومطلع على الأعطاب البنيوية التي يعيشها القطاع، وهو ما نتطلع ليشكل أداة فعالة من أجل الرفع من وتيرة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، الذي يعتبره جلالة الملك، حفظه الله، بمثابة الأساس الذي ينبغي أن ينطلق منه أي إصلاح لنظام التعليم، اعتبارا للإمكانيات التي يوفرها للأطفال في اكتساب العديد من الكفاءات الذاتية والقدرات المعرفية والرفع من جودة تكوين الأساتذة لتعزيز كفاءتهم والعمل على توسيع العرض المدرسي، عبر فتح المزيد من المؤسسات التعليمية الجديدة، والمدارس الجماعاتية بالعالم القروي، حيث يستقبل التلاميذ في مدرسة جيدة بدل فصول مدرسية معزولة.

السيد الرئيس،

إن الأهداف التي جاءت بها الحكومة وضمنتها ببرنامجها الحكومي للرقي بقطاع التعليم ببلادنا هي وفاء مكونات الأغلبية بما تعهدت به أمام الشعب المغربي، وهي نقطة قوة من بين النقاط القوية الأخرى التي تشمل مجالات متعددة تهدف الحكومة إلى إصلاحها والرقي بها، حتى تكون في مستوى تطلعات الشعب المغربي التواق إلى القطع مع 10 سنوات من ارتجالية البرامج وضعف الحكامة وانسداد أفق الإبداع في تحقيق الأهداف وتحقيق الوعود.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن تكاثف جهود الحكومة والمؤسسات والنقابات والجمعيات وكل الأطراف التي لها علاقة بمنظومة التربية والتعليم سيسهم - لا محالة - في التصدي بشكل حازم في الممارسات التي تسيء إلى العملية التربوية برمتها، من قبيل عدم الانضباط وعدم احترام المسؤوليات والغش والعنف والتحرش والهدر المدرسي وغيرها من الصور التي تخدش صورة المغرب وطنيا ودوليا.

الحكومة منكبة بكل تأكيد على إيجاد حلول في إطار المنظومة الجديدة للتعليم، ونحن نؤمن أن مسار الإصلاح يجب أن يبدأ وبشكل مستعجل لإخراج كل المراسيم المتعلقة بالقانون الإطار 51.17، الذي صادقت عليه كل المكونات الحزبية والنقابية في بلادنا، مسنودة بالرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم، حيث يعد صدور هذا القانون سابقة في تاريخ المغرب، فلأول مرة يصدر قانون منظم لقطاع التربية

والتعليم عن المؤسسة التشريعية منذ إحداث البرلمان بغرفتيه، ليجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

لهذا، فإننا ندعو الحكومة وما تتوفر عليه داخل مكوناتها من كفاءات ورؤية وغيرة وطنية أن تعمل على تحليل خلاصات النقاش المجتمعي حول التعليم ببلادنا والدور المهم الذي يمكن أن تلعبه آليات الحكامة التي وضعها قانون الإطار لمراقبة وتتبع إصلاح المنظومة، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية بتركيبتها التعددية، التي يرأسها السيد رئيس الحكومة، بلجانها الدائمة المتخصصة، حيث أن خارطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من قبل هذه اللجنة كانت لتتبع هذا قانون الإطار.

لكل هذا، نتساءل عن مآل هذه المنظومة الحكاماتية ومتى سيتم تفعيلها؟ وهل حددت الحكومة أفقا زمنيا لعقد اللجنة الوطنية واستئناف أشغال لجانها المتخصصة؟ وما مآل مشاريع القوانين التي تم اعتمادها لمواكبة وتتبع الإصلاح كمشروع قانون التعليم المدرسي ومشروع قانون التكوين المهني ومراجعة الظهير المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؟

السيد الرئيس،

لقد نص دستور 2011 في المادة 31 منه على أن مسؤولية استفادة المواطنات والمواطنين للحصول على تعليم عصري وذي جودة تتحملها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فحسب منطوق هذا الفصل فهذه الجهات مسؤولة على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب هذه الاستفادة، ونص في ذات الفصل على مسؤولية الدولة والجماعات الترابية في ضمان استفادت المواطن من التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

لذا نتساءل، السيد الوزير، أين وصل التنسيق مع الجماعات الترابية في تنزيل التدابير المتعلقة بتفعيل سياسة اللامركزية واللاتمركز التي تتعلق بالمنظومة التعليمية على المستوى الترابي؟

السيد الرئيس،

تساؤلنا اليوم هو تساؤل من منظور المسؤولية المشتركة ضمن مكونات الأغلبية الحكومية ومن أجل تجويد المنظومة الترابية والتكوين، التي يعتبرها جلالة الملك نصره الله ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، نسجل في الفريق الحركي واللحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

أولا، نعتبر أن إصلاح منظومة التربية والتكوين ببلادنا هي قضية وطنية ثانية بعد قضية الوحدة الوطنية، لذا فالأمر يتطلب تأدية وطنية شاملة وانخراط جميع مكونات المجتمع المغربي، ويجب أن يبقى بعيدا عن المزايدات والحسابات السياسوية الظرفية الضيقة وبعيدا عن منطق التموقعات في الأغلبية أو المعارضة أو الاستقواء بالقوة العددية العابرة؛

ثانيا، نعبر في فريق الحركي مجددا عن أسفنا وحسرتنا على قرار الحكومة المتسرع المتعلق بفرض شروط جديدة لاجتياز مباريات التوظيف في قطاع التعليم، بتسقيف سن الولوج إلى التوظيف في 30 سنة، في خرق واضح لمبدأ تكافؤ الفرص ولمقتضيات النظام الداخلي أو النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ونأمل أن تستحضر الحكومة مصالح مليون شخص من حاملي الشواهد تبخرت آمالهم في التوظيف، معبرين أن قناعتنا أن نزاهة وشفافية المباريات يظل السبيل الأمثل لتحقيق الكفاءات المنشودة، علما أن الواقع أثبت أن مباريات السبت الماضي لم تسجل شعارات الحكومة لا من حيث الكم أو النوع.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، كما ننتظر ترجمة التزامات الوعود التي أعلنتها الأحزاب الممثلة في الحكومة في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، لكن للأسف لم نسجل ذلك، إذ تنكرت الأغلبية الحكومية لوعودها لرجال ونساء التعليم المتعلقة بالرفع من أجورهم، وكذلك فعلت مع أطر وأساتذة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الذين لا يزالون ينتظرون إيجاد حل للملفات العالقة والإدماج الموعود في الوظيفة العمومية؛

رابعا، واستحضارا لخصوصية المناطق القروية والجبلية والإشكاليات البنيوية التي تعرفها المنظومة التربوية في هذه المجالات، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على ضرورة بلورة مخطط تربوي موجه لهذه المناطق، مخطط يرتكز على تعميم المدارس الجماعاتية والنقل المدرسي والتحفيز المادي للموارد البشرية القطاعية للعمل في هذه المناطق النائية والصعبة.

خامسا، السيد الوزير، آن الأوان لانخراط الوزارة في المطلب الوطني المتعلق بتدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الأساسي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على عرضكم.

السيد الوزير،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق لا تكتفي بخطط واستراتيجيات متسرعة تستجيب إلى إكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفير الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي، ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

ونعرف كذلك أن قانون المالية لسنة 2022 خصص أزيد من 62 مليار للتربية الوطنية والتعليم الأولي، أي بزيادة 1.6% مقارنة بسنة 2021، لكن هذا الارتفاع في ميزانية القطاع لا يوطد حسن تدبير جميع مرافق المنظومة بجميع جهات المملكة لإصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا القطاع.

ومن جانب آخر، وعلاقة بجائحة "كوفيد-19"، اتضح بالملموس الغياب التام لتكافؤ الفرص بين المجال الحضري والمجال القروي، وبين جميع جهات المملكة وبين التعليم العمومي والخصوصي، وأعمقها الشرخ الرقمي بين الفئات المستهدفة من التلاميذ والطلبة والأسر وضعف التجهيزات التقنية بالنسبة للمؤسسات التعليمية وافتقار الكثير منها إلى تجهيزات التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التعليم عن بعد، الذي أصبح آلية رئيسية لتفادي انقطاع الدراسة تحت أي ظرف كان.

السيد الوزير،

لقد فوجئنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بالقرارات الارتجالية والمتسرعة التي أصدرتها الوزارة، وآخرها القرار القاضي بتحديد السن الأقصى لاجتياز المباراة الخاصة أو المباريات الخاصة في قطاع التربية الوطنية في 30 سنة، معللة أن اتخاذ هذا القرار هو المراهنة على الشباب من أجل تجويد المنظومة التربوية، وهذا في نظرنا مخالف لقانون الوظيفة العمومية ومخالف أيضا للقانون الأساسي لأطر الأكاديميات، وأيضا هو مخالف لدستور المملكة في الفصل 31 منه، الذي يعتبر الحق في الشغل مضمونا والولوج إلى الوظائف العمومية حسب الاستحقاق وليس حسب السن السيد الوزير.

وبالتالي، في نظرنا يشكل هذا القرار مساسا بالحق في العمل وحرمان فئة عريضة من حاملي الشهادات من المشاركة في المباريات وتفويت عليهم فرصة الولوج إلى سوق الشغل وتحقيق ذاتهم مع حفظ كرامتهم، وهذا يتنافى مع هدف الارتقاء المجتمعي الذي نطمح إلى تحقيقه جميعا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

في البداية لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بالمقاربة التشاركية والانفتاح الذي نهجتموه، السيد الوزير، منذ تعيينكم، إذ أننا نعتبر أن النقابات شريك أساس، لذلك ينبغي أن يتم الحوار معها وإشراكها في تدبير القطاع.

إن التشخيص الدقيق لوضعية التعليم في المغرب يتطلب الوقوف على مختلف مكونات هذا النظام والمتعلقة خاصة بوضعية المؤسسات التعليمية، المنهاج التعليمي ووضعية الموارد البشرية، طرق استغلالها وتدبيرها، وهي وضعية يمكن وصفها بالمقلقة، بالنظر لتذييل المغرب لسلم التصنيف العالمي في مؤشر التربية والتكوين.

السيد الوزير،

إننا إذ نثمن ارتفاع الميزانية في هذا القطاع، إلا أن هذا الارتفاع لا يعكس منظور الإصلاح الشمولي، حيث أن الخصاص المرصود بالنسبة للأساتذة يقدر بـ 30.000 مدرس، وهو ما يؤدي إلى ضم ودمج الأقسام وإلغاء التفويج واستكمال ساعات مؤسسات تعليمية أخرى والزيادة في الأقسام المشتركة، وبالتالي تدني جودة التعليم، كما أن ضعف البنيات التحتية وخاصة في العالم القروي والظروف الصعبة التي يعيشها الأستاذ، ناهيك عن أزمة تنقل التلاميذ، كلها معيقات تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي.

لذلك، نهيب بالسيد الوزير إلى إعمال عملية الإصلاح بشكل هيكلي على المستوى البيداغوجي والتربوي والبنيوي وإعادة النظر في مجموعة من الاستراتيجيات التي لم تثبت فعالياتها، في إطار شامل يسمح بانفتاح المدرسة على محيطها الخارجي، وتكثيف الشراكات وتنويعها مع مختلف الفاعلين والمعنيين بهذا القطاع من أجل ربح رهان الجهوية المتقدمة وتماشيا مع ما جاءت به مضامين النموذج التنموي الجديد.

ختاما، لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا المطالبة بتسوية ملف أساتذة الزنزانة 9 وكذا حل مشكل ترقية الأساتذة المتأخرة، ونعتبر أن مشكل المتعاقدين مازال أحد القضايا التي تحتاج للإنصاف، لأنه يكرس الهشاشة داخل المنظومة التعليمية، لذلك ندعو إلى حل عاجل لهذا الملف بما يضمن الإنصاف وإلى جعله في

مقدمة أولويات عمل الوزارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود، السادة الوزراء، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن نهنئكم على الثقة المولوية المتجلية في تكليفيكم بتدبير قطاع حيوي ومصيري، قطاع التعليم والرياضة، قطاع يستحق الآن مساندة الجميع.

السيد الوزير،

التعليم هو أساس التنمية البشرية، وهو ركيزة تطور الشعوب، في المغرب عانى قطاع التعليم، عانى، السيد الوزير، منذ سنوات من أزمة خانقة، 9% فقط من خريجي المدرسة العمومية كيتوفرو على مستوى جيد في الرياضيات والعلوم حسب الدراسة الاستقصائية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي حول البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلاميذ، وهاذ الشي راه بينته أيضا المعطيات الصادمة التي جاء بها تقرير النموذج التنموي الجديد.

السيد الوزير،

هناك فرق كبير بين مستوى التعليم الخاص والعام واللي كيمثل ما يعادل 4 سنوات من الدراسة، حسب نفس المصدر، دراسة المجلس الأعلى التي صدرت في 30 نوفمبر.

وباش نقلصو من هاذ الفرق، وجب خلق دينامية جديدة لدعم مؤسسات التعليم العمومي، وهناك مبادرات خلاقة وجيدة في هذا الإطار، واللي كتستحق التنويه، السيد الوزير، مثل نموذج ثانوية التحدي (Lycée Attahadi) الممول من طرف "وكالة حساب تحدي الألفية"، أتكلم هنا، السيد الوزير، على (L'Agence Millennium Challenge Account-Morocco) والبرنامج الذي اعتمد على تمكين أطر وكوادر الثانويات المستهدفة وخلق فضاءات التعلم بالملاحظة وتطوير آليات التعلم الإبداعي.

السيد الوزير،

إن الرفع من مستوى التعليم هو تحدي كبير، مسؤولية عظيمة، وراه احنا واعيين، السيد الوزير، بضخامة هاذ التحدي، ونريد أن نؤكد دعمنا للمبادرة الإصلاحية الجذرية والتدريج للتعليم، بدءا بأوراش الاستثمار في الموارد البشرية وتشبيب الكوادر، لنصل إلى منظومة متطورة تنافس البلدان الأكثر تقدما.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس، نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل سيدي.

المستشار السيد نور الدين سليك:

.. العداد ما حبسش على الرغم من أنها حبست، العداد كان خاصو يحبس في 2:52 وما بغيناش نديرو نقطة نظام في لحظتها، قلنا لربما غادي تستدرك، يستدرك باش نتبعوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على التنبيه السيد الرئيس.

الإخوة في (la régie) الله يعطيكم الستر إلى ما عاودو ردو لنا العداد بالنسبة للتوقيت ديال الفريق.

تفضلي السيدة المستشارة، 2 دقائق و52 ثانية.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد كنتم على رأس لجنة النموذج التنموي التي وقفت على الأزمة

البنيوية للمنظومة التعليمية، واليوم أنتم على رأس هذا القطاع الذي يعتبر المدخل الأساسي لتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

صحيح، هو إرث ثقيل، السيد الوزير، فكل مخططات الإصلاح السابقة كانت لها تكلفة ضخمة على المالية العمومية وعلى الزمن التنموي، دون نتائج حقيقية تذكر، حيث ظلت بلادنا في أدنى التصنيف الدولي، كما تشير إلى ذلك المؤشرات الصادمة والواقع الكارثي للتعليم، خاصة في العالم القروي، إذ ظل تعميم التعليم والقضاء على الأمية ومدرسة القرب ومحاربة الهدر المدرسي والقطع مع الاكتظاظ، رغم المجهودات المبذولة، مجرد شعارات بعيدة المنال، بل تعمقت الأزمة أكثر مع خيارفرض هشاشة شغلية تمييزية بين صفوف الأسرة التعليمة عن طريق فرض التعاقد وعدم التفاعل السريع مع مطالب نساء ورجال التعليم على اختلاف فئاتهم، وزاد الأمر تأزما قرار تسقيف سن الولوج إلى مهن التدريس في 30 سنة وتكبيله بشروط تعجيزية.

السيد الوزير،

ليس لدينا أي شك في إرادتكم القوية للنهوض بمنظومتنا التعليمة وتكوين جيل جديد من المتعلمات والمتعلمين القادرين على رفع كل التحديات، وإذ تثمن الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل عاليا هذه الروح التي لمسناها من أجل مأسسة الحوار والتي حلحلت العديد من الملفات العالقة، في انتظار إخراج النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، فإننا نعتبر في الاتحاد المغربي للشغل أن ترجمة هذه الإرادة لن يتحقق إلا من خلال:

- مأسسة الحوار الفعال الذي بدأتموه، ونتمنى أن يستمر بالشكل الذي يساعد على إيجاد الحلول الناجعة؛

- التسريع بإزالة الاحتقان وسط رجال ونساء التعليم والرقي بمكانتهم وتسوية أوضاعهم وإنصافهم مع قرارات جريئة تعيد بناء الثقة وتؤسس لمراقبة تشاركية جديدة في تدبير الشأن التعليمي؛

- إعادة النظر في البرامج والمناهج التعليمية بشكل يجود في منتوجنا التعليمي ويجعله متطورا فعالا متنوعا، قابلا للقياس وفق مؤشرات علمية، مبنية على الإنصاف وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمجالية والحكامة.

وسيظل موقفنا في الاتحاد المغربي للشغل ثابتا، ألا وهو الحق في تعليم عمومي مجاني بجودة عالية لجميع المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

أخواتي المستشارات،

إن كل من يناقش مشكلة التعليم ببلادنا لابد وأن يتوفر على الشجاعة والجرأة الكاملة ليقف على واقعه، حتى يتسنى البحث عن حلول جذرية والابتعاد عن كل ما هو ترقيعي، فلم يعد مقبولا هدر الزمن فيما هو مؤقت.

إن المنظومة التعليمية مازالت تعاني من اختلالات ونقائص بنيوية، أضحت عائقا أمام تحقيق الغاية والمراد في الوصول لتعليم ذي جودة ومردودية.

إن من أكبر المعيقات التي تصادف السير العادي للمؤسسات التعليمية، الخصاص في الموارد البشرية، خاصة أطر التدريس، كما في أطر الإدارة التربوية حيث يتعمق موسما بعد آخر، وهو ما فرض التقليص في البنيات التربوية، الشيء الذي نتج عنه الاكتظاظ مع اللجوء للأقسام المشتركة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن موقعنا من الإصلاح التي تبنته الحكومة في برنامجها.

السيد الوزير،

ويبقى النقل المدرسي من المشاكل التي تفرض نفسها في عدد من المناطق عبر التراب الوطني، خاصة في المجال القروي وهوامش المدن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. السيد المستشار شكرا، انتهى الوقت.

آخر تدخل في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

باختصار شديد، لا إصلاح للتعليم إلا بتحسين وإنصاف العاملين فيه، نصفوهم، تهلاو فيهم، غادي تمشيو مزيان، السيد الوزير، والإنصاف يتطلب إصدار - أقول - القانون أساسي منصف حافز دامج لجميع الفئات، بمن فيهم أطر الأكاديميات أو المتعاقدين اللي قلتو عليهم

قنبلة موقوتة، السيد الوزير، تهدد السلم الاجتماعي والزمن المدرسي، راه عندنا 119.000 منهم، لذلك خصنا ندمجوهم ويكونو عندنا أسرة واحدة.

أيضا، الإنصاف، السيد الوزير، يتطلب الاستماع لنبض الشغيلة وليس فض الاعتصامات واعتقال الأساتذة ومحاكمتهم أو متابعتهم، خص تسمعو لهم، عندهم مطالب ديالهم، كاين مراسيم قلنا وجدات مشات لحد الآن ما خرجاتش، النظام الأساسي اللي قلتي غادي نبداوه في (janvier)، السي بلمختار في 2015 قال واجد وغادي نخرجوه أمام هاذ القبة.

فبالتالي، السيد الوزير، أعتقد عندكم مسؤولية كبيرة، نتمناو على أنكم ما تخيبوش الظن ديالنا والظن ديال أسرة التعليمية.

أيضا، القضية ديال 30 سنة ما فيها لا مزايدة سياسية ولا غيره، الناس ما بغاوش 30 سنة والجودة ماشي في 30 سنة السيد الوزير، ممكن تكون في 25، ممكن تكون في 35، ممكن تكون في 45، خص فقط اللجن للانتقاء اللي تيختارو الأجود فقط، وسأسلمكم، السيد الوزير، التعقيب كاملا لأن الوقت قليل ونعتذر السيد وزير التعليم العالي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

شكرا الأخوات والإخوة على المساهمة في التعقيبات.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا للسيدات والسادة المستشارين على هاذ التعقيبات.

بغيت، أولا، أنا غير نذكر بالوضعية اللي وقف عليها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي، اللي هي وضعية مقلقة، فهو بين بأن مكتسبات التلاميذ لا بالنسبة للسنة السادسة ابتدائي أو الثالثة ثانوي إعدادي فالحقيقة ما يمكنش نعتبروها بأنها وضعية مرضية، ولهذا هذا تيجعل بأن الإصلاح ضروري ومستعجل، وهذا تيعني ما يمكنش ما يكون نأخرو واحد العدد ديال التدابير في انتظار يكون عندنا واحد الخريطة وواحد التنزيل شمولي في وقت واحد، لازم يكون تدرج في التنزيل، وهذا تيعني بأن كون ما كاين واحد الإجراءات اللي هي جاهزة يمكن لنا نمرو للتطبيق ديالها واخا هذا غادي يكون بتدرج.

هاذ الإصلاح فيه واحد الجانب اللي هو جانب تهتم بالعرض المدرسي، من طبيعة الحال ملي تنتكلمو على العرض المدرسي تنتكلمو، أولا، على تعميم التعليم الأولي، لأن إلى بغينا نتكلمو على الإنصاف راه تينطلق من ذاك الطفولة ومن ذاك الطفل اللي عندو 4 سنين ولا 5 سنين، إلى اعطيناه الأسس واعطيناه القاعدة وتمكن من ذاك الإطار المناسب باش يطور القدرات ديالو في 4 سنين ولا 5 سنين، هذا غادي يساعدو باش فالمستقبل يكون عندو أيضا واحد المسار مدرسي اللي هو فالمستوى.

منين تنتكلمو على العرض المدرسي تنتكلمو على العالم القروي، لأن الإنصاف راه لازم تينطلق من العالم القروي، ولازم يكون واحد التمييز إيجابي بالنسبة للعالم القروي، هذا علاش تهتمو بالمدارس الجماعاتية، وتنعتبرو بأن هاذ المدارس يمكن ليها تلعب واحد الدور في تحسين الجودة، وتنعتبرو أيضا بأن الدعم الاجتماعي اللي تيتم فالعالم القروي هو راه ضروري إلى بغينا نواكبو ونساعدو هاذ التلاميذ باش ينقص من الهدر المدرسي وباش المستوى ديالهم داخل الأقسام يتحسن.

المحور الثاني هو الجانب البيداغوجي، والجانب البيداغوجي راه احنا تنشتاغلو على واحد العدد ديال المواضيع، تنشتغلو، أولا، على البرامج البيداغوجية اللي خصها تطور واللي خصها المراجعة، بدينا بالابتدائي، الآن تهتمو بالثانوي.

هذا تيعني أيضا واحد التقييم اللي هو خصو يكون تقييم منتظم للمكتسبات، وعلى أساسه كنشوفو أشنو هوما الحلول المناسبة باش نساعدو ونواكبو الأستاذ ولا المعلم داخل القسم باش يواكب لا الأطفال اللي هوما متميزين ولا الأطفال اللي هوما في حاجة إلى دعم مدرسي، باش يمكن ليهم يتبعو الدراسة ديالهم في ظروف أسميتو..

هذا أيضا تيعني باش نهتمو من طبيعة الحال بالموارد البشرية، أنا قلتها وأكدت على الأهمية اللي خصنا نعطيو والعناية الخاصة بهيئة التدريس، بدينا وانطلقنا فواحد الحوار اجتماعي اللي قلت تيمر فواحد الجو إيجابي، خصنا نبنيو بالتشارك بالتدريج ونبنيو واحد التصور اللي هو مشترك، فيه ملفات اللي هي ملفات يمكن لنا نعتبروها جاهزة ولا آنية ولا مستعجلة، اللي يمكن نلقاو حلول مناسبة لها، وفيها أيضا واحد العمل اللي خصو واحد الوقت كافي ولكن ماشي باش نربحو الوقت، ولكن باش نظمو، باش يكون عندنا واحد النظام أساسي جديد اللي هو خاص برجال ونساء التعليم اللي هو مبني على أسس اللي هي أسس قوية، واللي هو مستدام، وتيمكن لنا نبنيو عليه المستقبل، وهذا هو، هذو هوما الأمور والنقط اللي تنشتغلو عليها مع كل النقابات الأكثر تمثيلية في إطار الحوار الاجتماعي.

من طبيعة الحال الموضوع ديال النظام الأساسي ديال أطر الأكاديميات هو من الملفات اللي هي الآن مفتوحة، واللي - كيف قلت - تم لقاء.. أيضا المشاركة ديال هاذ الممثلين على هذا الأطر، احنا أملنا باش هاذ الحوار يستمر باش في نفس الاتجاه يمكن لنا نبنيو حلول مبتكرة، ما بغيناش نبنيو وما بغيناش نجيو بواحد التصور اللي هو جاهز ونقترحوه، بغينا ننطلقو من الانتظارات وكيفاش نبنيو واحد التصور، هاذ التصور

مشترك اللي يمكن يجعل بأن تكون عندنا واحد الجو ديال الثقة مع كل الشركاء ومع الأطراف اللي هي معنية باش نبنيو هاذ المسار اللي بغينا.

شروط التوظيف وهاذ الشي ديال المباريات أنا اللي يمكن اللي نأكد عليه أنا اللي في عدة مناسبات كنت أكدت على الأهمية اللي بغينا، بغينا باش التوظيف يتم في واحد السن مبكر، باش يكون المسار المهني ديال الأستاذ أو ديال المعلم، واحد المسار اللي داخل المنظومة ويكون واحد المسار طويل، اللي يمكن لنا نبنيو عليه، لأن تنعتبرو هذا استثمار، استثمار في التكوين الأساس، استثمار في التكوين المستمر اللي غادي يجعل باش غدا راه التجربة ديال هاذ الأطر داخل المنظومة هي اللي غتساعدنا أيضا باش نهيؤو الأطر ديال غدا، هما الأطر اللي غادي يسيرو المدارس، هوما الأطر اللي غيسيرو الأكاديميات، هوما الأطر اللي يمكن لنا يسيرو الوزارة على الصعيد المركزي، هذا تيعني بأن خص واحد المسار اللي يكون مسار طويل، ما يمكنش نبني واحد المسار اللي هو مبني على 10 سنوات أو 15 سنة.

وكل الدراسات على الصعيد لا الوطني أو على الصعيد الدولي، تتبين الأهمية ديال هاذ المسارات اللي هي تتكون مسارات على الأمد الطويل، وكيف قلت هاذ المباريات راها مرت في واحد الجو.. امتحان كتابي مر يوم السبت في واحد الجو اللي هو جو إيجابي، واحد المشاركة اللي كانت مشاركة واسعة، وفي ظروف ديال الشفافية واللي هي أيضا كانت متواجدة وإن شاء الله غادي يكون الإعلان عن النتائج يوم 20 من هاذ الشهر، على أساس باش يتم الامتحانات الشفوية وعلى أساس باش النتائج النهائية يكون الإعلان عنها بداية شهر يناير، 3 يناير باش يمكن تنطلق التكوين الأساس في المراكز الجهوية ديال التكوين في.. خلال 10 من شهر يناير.

أنا بغيت أخيرا نأكد بأن من طبيعة الحال تنزيل قانون الإطار، هاذو من الأهداف اللي احنا تنعتبروها ولكن مستعجلة، احنا اشتغلنا داخل الوزارة على واحد جوج ديال القوانين، ثم المجلس الأعلى للتربية والتكوين اعطانا الرأي ديالو، غندمجو غندخلو واحد العدد ديال الملاحظات اللي هي ملاحظات وجيهة جاء بها المجلس.

وفي هذا الإطار غادي نهيؤو الصيغة الثانية ديال هذه مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار عدد ديال المراسيم، واحد العدد اللي هي الآن إما جاهزة إما راه تم المصادقة عليها خلال السنة الماضية وغادي يتم بطبيعة الحال اجتماع اللجنة الدائمة اللي هي اللجنة التي تجتمع تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، إن شاء الله، في بداية السنة المقبلة، هو اللي مبرمج هذه اللجنة تجتمع مرتين في السنة، ولهذا تم الاجتماع الأخير كان في شهر يوليوز، وغادي يتم واحد الاجتماع بداية السنة إن شاء الله.

النقطة الأخيرة، اللي بغيت نأكد عليها هو الأهمية اللي تنعطيو للموضوع ديال اللاتمركز، احنا قطاع التربية الوطنية ولا قطاع الرياضة نعتبر بأن هاذو مواضيع اللي ما يمكنش يكون التدبير ديالها على الصعيد المركزي، الصعيد المركزي خصو يحدد السياسة العمومية، خصو يحدد الإستراتيجية، خصو يحدد (les normes) وأيضا القواعد اللي خصنا نشتغلو عليها على الصعيد الوطني.

تيبقى من طبيعة الحال التدبير اليومي ديال المنظومة على الصعيد، أولا، الجهوي، واحنا هناك أكاديميات اللي هي عندها صلاحيات واسعة واحنا مستعدين باش نوسعوها أكثر إذا كان فيه ضرورة حول بعض النقط، وهناك بغينا أيضا نرفعو من الصلاحيات لا ديال على صعيد الأقاليم والمديريات الإقليمية ولا على الصعيد ديال المؤسسات التعليمية، لأن تنعتبرو بأن واحد العدد ديال المواضيع راه يمكن الحلول ديالها إذا بغينا واحد الحلول ابتكارية راه خص هاذ الحلول نلقاوها على الصعيد ديال المؤسسة مع الأطر التربوية اللي هي تتسير المؤسسة ومع الطاقم ديال التدريس، راه على صعيد المؤسسة يمكن واحد الحلول اللي هي جد مهمة يمكن وحلول جديدة يمكن لها تساعدنا باش نحسنو المستوى ديال الجودة اللي على الصعيد ديال الأقسام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على المساهمة القيمة معنا في فعاليات هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة لمعالجة أسئلة المحور الثاني المتعلقة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والمرتبطة بالدخول الجامعي والتي تجمعها هي كذلك وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "الدخول الجامعي".

السيد المستشار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الجامعة المغربية فضاء للتحصيل والبحث العلمي الجاد والمسؤول ومؤسسة المفروض فيها الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

نسائلكم السيد الوزير:

كيف مر الدخول الجامعي الحالي أمام ما فرضته الجائحة من تحديات؟

وكيف ستسايرون الإصلاح في أفق جعل الجامعة المغربية مبدعة ومشغلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما ضمن نفس المحور، سؤال ثاني موضوعه "الظروف التي تم في ظلها الدخول الجامعي 2021-2022".

والكلمة للسيد الرئيس عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الظروف التي تم في ظلها الدخول الجامعي لهذه السنة، خاصة أمام الإكراهات لـ"كوفيد-19"؟ وما هي المشاريع والبرامج التي ستباشرونها هذه السنة، من أجل تنزيل النموذج التنموي الجديد لإصلاح التعليم الجامعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الموضوع، السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لإنجاح الدخول الجامعي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدان الوزيران،

نسائلكم عن تدابير الدخول الجامعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع في نفس الموضوع، حول "آفاق العدالة المجالية في مجال التعليم العالي"، لأحد السادة المستشارين عن الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول أهم الإصلاحات المؤطرة لسياسة الحكومة في مجال التعليم العالي وحول التدابير المتخذة لتنزيل خيار العدالة المجالية في هذا القطاع الإستراتيجي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "الدخول الجامعي"، لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد سنتين من الدراسة عن بعد، تميز الدخول الجامعي الحالي بحضور الطلبة، لذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن ظروف الدخول الجامعي الحالي، سيما مع التطورات الوبائية المستجدة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السادس موضوعه "تنزيل إصلاح الجامعة المنصوص عليه في قانون الإطار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نصت مقتضيات القانون الإطار للتربية والتكوين على إصلاحات

ومشاريع تأهيل الجامعة المغربية، أين وصل مشروع إصلاح الجامعة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الجامعية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول المنح الجامعية خلال هذا العام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للإجابة على الأسئلة المتعلقة.. طلب الإذن باش تطلع للمنصة، ولكن تفضل السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أنا جد سعيد وفخور لتواجدي معكم اليوم داخل مؤسستكم الموقرة، في إطار هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على الثقة التي حظيتم بها من طرف المواطنات والمواطنين، على إثر استحقاق شتنبر الماضي، الذي دشن لمرحلة جديدة من البناء الديمقراطي وترسيخ دولة المؤسسات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين على الاهتمام الذي يولونه لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، من خلال التساؤلات الوجيهة التي تم طرحها والمرتبطة بالقضايا الجوهرية التي تخص هذه المنظومة.

أولا، أود أن أشير في مستهل هذه المداخلة إلى أن برنامج عمل الوزارة يندرج ضمن رؤية استراتيجية متجددة، تستمد أولوياتها من البرنامج الحكومي، في انسجام تام مع التوجهات الإستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، خصوصا تلك المتعلقة بتعزيز قدرات الرأسمال البشري لبلادنا وتطوير البحث العلمي والابتكار، بغية لجعلهم رافعة أساسية للتنمية الشاملة.

ويرتكز برنامج العمل هذا على جيل جديد من الإصلاحات، من شأنه أن يساهم في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وجعلها قادرة على الاستجابة بشكل أمثل لمتطلبات التنمية ومواكبة التحولات الهيكلية المتسارعة للسياق الدولي في عدة ميادين، تشمل هذه الإصلاحات 4 محاور رئيسية يمكن إيجازها كما يلي:

أولا، إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج، يضع الرقمنة في صلب أولوياته، ويدعم اكتساب المهارات الذاتية والحياتية، بغية الدفع بقابلية التشغيل لدى خريجي التعليم العالي؛

ثانيا، إرساء أسس بحث علمي بمعايير دولية، يرتكز على الأولويات التنموية الوطنية ويستمد ديناميته من جيل جديد من طلبة الدكتوراه، يتم انتقاؤهم بين أفضل الكفاءات؛

ثالثا، منظومة مندمجة للابتكار تستند على شراكة قوية بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وتحفز على الإبداع وروح المبادرة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا لفائدة القطاعات الإنتاجية؛

ورابعا، نظام حكامة متجدد يدعم استقلالية مؤسسات التعليم العالي ضمن إطار تعاقدي يحفز المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج والأداء.

هذه الإصلاحات تضع الطالب في صلب الاهتمامات، وتصبو إلى دعم مؤهلاته العلمية وكفاءاته الذاتية من أجل تعزيز قدرته على الصمود وعلى التكيف مع متغيرات سوق الشغل، ولا يقتصر الهدف المنشود على التمكين فقط، بل يشمل أيضا ترسيخ قيم المواطنة والحس المدني لدى الطالب وتحفيزه على الإبداع والمبادرة المقاولاتية كأساس لخلق القيمة المادية واللامادية.

بالنسبة للدخول الجامعي لموسم 21-22، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السيد الرئيس، بالنسبة للدخول الجامعي للموسم الحالي فيندرج هذا الأخير ضمن الدينامية الإصلاحية الجديدة التي تطرقت إلى ملامحها الكبرى سلفا، وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأولية همت على سبيل المثال لا الحصر، الرفع من قدرة المنظومة على استيعاب الإقبال المتزايد على التعليم العالي، ولا أتكلم على الاكتظاظ بل أتكلم على الإقبال، الذي يشكل في حد ذاته مؤشرا إيجابيا على الرغبة في التحصيل العلمي والأكاديمي لدى شبابنا، وفي هذا الصدد فإن عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي ارتفع بنسبة 10.3% برسم السنة الجامعية الحالية ليبلغ 324.695 طالب جديد، 93% منهم بالتعليم الجامعي العمومي، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للطلبة

بالتعليم العالي بلغ برسم السنة الجامعية الحالية ما يناهز 1.177.028 طالب بنسبة ارتفاع تفوق 8% مقارنة مع الموسم الماضي.

ولمواكبة هذا التطور في عدد الطلبة، فقد تم الرفع من نسبة التأطير البيداغوجي بمعدل 4.1%، والإداري والتقني بـ 2.3%، هذا الارتفاع وإن كان مهما يستدعي جهودا إضافية ترقى إلى مستوى التطلعات.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت الوزارة إلى الرفع من عدد المسالك المعتمدة ليبلغ 3852 مسلكا، موزعة ما بين 2812 مسلكا بالتعليم الجامعي العمومي و1040 مسلكا بالتعليم الجامعي الخاص.

وفيما يتعلق بولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، فقد تم الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للتباري بهذه المؤسسات ليصل إلى 32.833 مقعدا بنسبة ارتفاع تناهز 5%، مقارنة مع الموسم الجامعي الماضي.

وفي إطار تيسير وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي، فقد برمجت الوزارة مجموعة من المشاريع ذات الصلة بتوسيع العرض التكويني من خلال فتح 8 مؤسسات جامعية جديدة، 4 منها بالولوج المفتوح، و4 بالولوج المحدود، موزعة على عدة مناطق من ربوع المملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية.

وقد مكنت هذه المشاريع من تعزيز الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي العمومي من خلال خلق ما يناهز 23.000 مقعدا بيداغوجيا جديدا.

وأود أن أحيط عناية السيدات والسادة المستشارين بأن الوزارة تنكب حاليا على إعداد دراسة معمقة، وفق مقاربة تشاركية ومندمجة، تهدف إلى وضع مخطط مديري في أفق 2035، يرتكز على برمجة استراتيجية لعرض التكوينات عبر استشراف حاجيات القطاعات الإنتاجية من حيث الكفاءات على المستوى الوطني والجهوي، وسأتطرق لهذا الموضوع بشكل مفصل في الشق المتعلق بالعدالة المجالية في توزيع مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يخص الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة، فإن الوزارة قد اتخذت في انسجام مع رؤيتها الإستراتيجية الجديدة مجموعة من الإجراءات تتعلق بالرفع من جودة الخدمات المقدمة، سواء في مجال السكن الجامعي والإطعام، أو فيما يخص الخدمات الصحية، كما تولي الوزارة أهمية قصوى لدعم الحركية الدولية عبر تعزيز برامج المنح بالخارج وتنويع الوجهات الأكاديمية، وتعتزم أيضا تشجيع الحركية الداخلية لتمكين الطلبة من الانفتاح على مناطق أخرى داخل التراب الوطني، وهو ما من شأنه أن يغني تجربتهم ويعزز روح الانتماء للوطن.

ويشكل دعم الأنشطة الرياضية والثقافية، فضلا عن تشجيع العمل التطوعي للطلبة، إحدى اللبنات الأساسية لزرع قيم التسامح والانفتاح وتكريس روح المواطنة المسؤولة، وهو ما يعزز شخصية الطالب ويساهم في اكتسابه للمهارات الحياتية، التي لا تقل أهمية على المهارات المكتسبة عبر التكوين الأكاديمي.

وعموما، فإن الوزارة تعمل جاهدة لجعل السنة الجامعية الحالية محطة أساسية لإطلاق مرحلة جديدة من الإصلاح، قوامها الرفع من جودة التكوينات وملاءمتها عبر الارتكاز على الإمكانات التي تتيحها الرقميات من حيث التأطير البيداغوجي وتعزيز الخدمات المتاحة للطالب، قصد جعل الجامعة فضاء يوفر إطارا للعيش ومتكاملا وذا جاذبية.

كما يستند التوجه المنشود على إرساء نظام حكاماتي رقمي شامل ومندمج للمنظومة لتعزيز قدارات الضبط والتقييم في إطار محفز على المسؤولية واتخاذ المبادرة.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الجبار الذي تضطلع به أسرة التعليم العالي من رؤساء جامعات وعمداء وأساتذة جامعيين وأطر إدارية وتقنية، على الرغم من الإكراهات العديدة التي يواجهونها على أرض الواقع.

باسمكم أتوجه إليهم جميعا بالشكر الجزيل والعرفان على تفانيهم اللامحدود، ولدي اليقين أن انخراطهم في الرؤية الإصلاحية الجديدة يشكل رافعة أساسية للانتقال السريع بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى مستوى التطلعات من حيث الجودة والأداء ووفق المعايير الدولية.

أما بالنسبة للشق الاجتماعي الخاص بالطلبة:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الشق الاجتماعي الخاص بالطلبة، فإنه تجسيدا لسياسة الوزارة الرامية إلى جعل الطالب ضمن أولويات منظومة التعليم العالي، عملت الوزارة من خلال المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير وهي كما يلي:

فيما يخص المنح: كما تعلمون، فإن عدد المنح يحدد سنويا بمقتضى قرار مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في حدود الاعتمادات المرصودة للوزارة في قانون المالية، كما أن دراسة طلبات الحصول على المنحة هي من اختصاص اللجان الإقليمية التي يترأسها السيدات والسادة الولاة والعمال، والتي تضم في عضويتها ممثل من المجالس المنتخبة والموكول إليها مهمة توزيع المنح والقيام بجميع التحريات الكفيلة بالإحاطة بالوضعية الاجتماعية والمادية لأولياء المترشحين، وذلك بحكم قرب أعضائها من المواطنين ومعرفتهم بأوضاعهم الاجتماعية، وتتكلف الوزارة من خلال المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية بصرف المنح بناء على اللوائح المتوصل بها.

وقد عرفت الميزانية المرصودة للمنح خلال السنوات الأخيرة تطورا

ملحوظا، حيث أثمرت المجهودات المبذولة من طرف الوزارة خلال الموسم الحالي إلى الرفع من ميزانية المنح بحوالي 200 مليون درهم لتصل إلى ما يفوق 2 مليار درهم خلال الموسم الجامعي الحالي.

وللإشارة، فقد بلغ العدد الإجمالي للممنوحين هذه السنة 408.000 مستفيد، أي بزيادة 1.5%، وقد استفاد 153.000 طالب جديد من المنحة، وتمت الاستجابة للطلبات على الصعيد الوطني بنسبة 68%، وعلى المستوى الإقليمي تتوزع نسبة المنح المخولة على النحو التالي:

- الأقاليم الجنوبية إضافة إلى أقاليم جرادة وفكيك وكلميم وتنغير بنسبة تغطية وصلت إلى 100%؛

- الأقاليم التي لا تتوفر على مؤسسات للتعليم العالي ولا على أحياء جامعية بنسبة تغطية وصلت ما بين 65 و70%؛

- الأقاليم التي تتوفر على مؤسسات التعليم العالي أو على أحياء جامعية بنسبة تغطية وصلت ما بين 60 إلى 65%.

وأود أن أطمئن السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن الوزارة تولي اهتماما كبيرا للدعم الاجتماعي الخاص بالطلبة عبر تخصيص 45% من ميزانية التسيير لفائدة المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية في إطار المنح والإطعام والإيواء.

وحيث أن الرفع من نسبة منح التعليم العالي يستلزم موارد مالية إضافية مهمة، وأنه مطلب معبر عنه من طرف مختلف جهات وأقاليم المملكة، فإن الوزارة منكبة على دراسة إمكانية إيجاد حلول مبتكرة لتنويع مصادر تمويل المنح عن طريق مساهمة مختلف المتدخلين والشركاء، وخصوصا الجماعات الترابية.

بالنسبة للأحياء الجامعية والاستفادة من السكن الجامعي: إن اعتماد التعليم الحضوري بجميع مؤسسات التعليم العالي وبجميع الأسلاك والمسالك، وكذا التحسن الملحوظ في الوضعية الوبائية ببلادنا، كان دافعا أساسيا لإعادة فتح الأحياء الجامعية مع ضرورة الحفاظ على ظروف السلامة الصحية وفق البروتوكول الصحي المعتمد من طرف وزارة الصحة، وقد تم فتح هذه الأحياء ابتداء من 11 نونبر بعد استكمال أشغال التهيئة.

أما بخصوص استفادة الطلبة من السكن الجامعي، فأود أن أؤكد بأنه ليس مشروطا بحصولهم على المنحة، كما أن عملية انتقاء الطلبة تتم عبر مسطرة موحدة بين جميع الأحياء الجامعية، تروم إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الطلبة، سواء كانوا منحدرين من أوساط قروية، شبه حضرية أو حضرية، على أن يكون محل سكناهم خارج عن المدينة التي يوجد بها الحي الجامعي أو الإقامة الجامعية وغير مشمول بالربط المباشر بوسائل النقل الحضري.

وتستند عملية انتقاء الطلبة على برنامج معلوماتي للبت في طلبات الإيواء الذي يعتمد على نظام التنقيط وفق معايير مضبوطة وعادلة.

وفي نفس السياق، تولي الوزارة اهتماما كبيرا للسكن الجامعي وتعمل على تعزيز شبكة هذه الأحياء بجميع المدن الجامعية من خلال:

1- برمجة بناء حيين جامعيين جديدين كل سنة؛

2- بناء ملحقة أو توسعة حي جامعي قائم؛

3- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء إقامات جامعية، بالإضافة إلى تعبئة مساهمات المؤسسات غير الربحية.

أما بالنسبة للتغطية الصحية: تسعى الوزارة إلى الرفع من عدد المنخرطين في نظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض لبلوغ هدف 380.000 مستفيد، مما سيمكن من تعميم التغطية الصحة لفائدة كافة الطلبة، وذلك بتنظيم قوافل تواصلية وتحسيسية افتراضية لتشجيع الطلبة على الانخراط في نظام التأمين، ومن جهة أخرى تعمل الوزارة على تعزيز المرافق والبنيات التحتية الصحية، وذلك عبر إحداث خلايا للإنصات بكل حي جامعي كذا مراكز صحية بالأحياء الجامعية.

أما بالنسبة بآفاق العدالة المجالية في مجال التعليم العالي:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يضع أولويات والإستراتيجية الحالية، ترخيص أسس عدالة مجالية ترتكز على جودة عرض التعليم العالي، وأؤكد جودة عرض التعليم العالي وفي انسجام مع ورش الجهوية المتقدمة، وذلك قصد الاستجابة بشكل أمثل للإقبال المتزايد على التعليم الجامعي على مستوى الجهات والأقاليم.

وتكريسا للبعد الجهوي لاختياراتها على المستوى البيداغوجي، تعمل الوزارة باقتراح من الجامعات على اعتماد مسالك جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها الجهات والأقاليم، بهدف مواكبة متطلباتها التنموية في شتى أبعادها.

وقصد إرساء أسس عدالة مجالية فعلية ترتكز على رؤية واضحة وتكرس الدور المحوري لنظام التعليم العالي ضمن أولويات البرنامج الحكومي، ولبلوغ طموح النموذج التنموي الجديد، فإن الوزارة - كما أشرت إلى ذلك سالفا - بصدد إعداد مخطط مديري لعرض التكوينات الجامعية في أفق 2035.

ويهدف هذا المخطط إلى استباق التحولات الهيكلية للسياق الوطني والدولي والاستعداد الأمثل لها، عبر حلول مبتكرة في مجال إعداد الرأسمال البشري لبلادنا، تستجيب للأولويات الوطنية، وتساهم في تعبئة وتثمين الطاقات الواعدة التي تزخر بها جهات المملكة.

وسيمكن هذا المخطط من وضع المعايير التي على أساسها يتم تحديد نوعية المؤسسات التي يجب إحداثها وطبيعة مسالك التكوين التي يستوجب فتحها بكل جهة، آخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجالات الترابية، وستعتمد الوزارة

في صياغة وتنزيل هذا المخطط على مقاربة شمولية ومندمجة، ترتكز على تعبئة كافة الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الوطني والجهوي، وسيشكل هذا المخطط المديري إطارا مرجعيا لملاءمة الخريطة الجامعية وترشيدها بما يتماشى ورهانات الجهوية المتقدمة، وذلك اعتبارا للدور المحوري الذي تلعبه الجامعة على مستوى التنمية المحلية والجهوية.

أما بالنسبة لتنزيل الإصلاح المنصوص عليه في قانون الإطار:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، تعمل الوزارة على تنزيل مقتضيات القانون الإطار الذي يعتبر أول إطار قانوني تعاقدي للإصلاح منذ الاستقلال، وبالنظر إلى حجم التحديات التي يفرضها تنزيل هذا القانون، تم إعداد برنامج عمل يتضمن:

- الشروع في تفعيل مخطط تشريعي وتنظيمي من خلال استصدار مجموعة من المراسيم تشمل التعليم عن بعد؛

- إحداث المجلس الوطني للبحث العلمي؛

- إنشاء اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنظيم كيفية سيرها؛

- كما تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون يتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي بعد توصل الوزارة بتوصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، تمهيدا لعرضه على المصادقة، هذا، بالإضافة إلى عدة مشاريع مراسيم تمت إحالتها إلى الأمانة العام؛

- بلورة مخطط وطني متعدد السنوات تتضمن 16 مشروعا تتوزع على 4 مجالات استراتيجية وهي:

• 5 مشاريع تهم الإنصاف وتكافؤ الفرص؛

• 6 مشاريع تهم الارتقاء بجودة التربية والتكوين؛

• 4 مشاريع تهم الحكامة والتعبئة؛

• و1مشروع يتعلق بتشجيع البحث العلمي والابتكار.

- إرساء أسس نظام تعاقدي مبتكر يصبو إلى تمكين الجامعات من تعزيز استقلاليتها والرفع من جودة حكامتها من خلال آليات ناجعة للتتبع والتقييم، تحفز على تحمل المسؤولية وتكرس دور القطاع في مجال الضبط والتقنين.

وختاما، وفي إطار الدينامية الجديدة التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وتماشيا مع البرنامج الحكومي، وانسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد، فإن الوزارة تنكب حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لخارطة الطريق لتفعيل أولويات الرؤية الإستراتيجية الجديدة على المدى المتوسط والبعيد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة حساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

بداية، لابد أن نتفق مع مضمون جوابكم، مبرزين داخل فريق حزب التجمع الوطني للأحرار بأننا واعون بأهمية الأدوار التي ستقومون بها بالنهوض بقطاع التعليم العالي، الذي تراهن عليه بلادنا اليوم ليكون قاطرة للتنمية.

وهي مناسبة نشيد فيها بما تحقق من تراكمات إيجابية، بعد مصادقة البرلمان على قانون الإطار لتحسين العرض الجامعي من خلال الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالب والخريطة الجامعية الطموحة المتعلقة بإنشاء جامعة بكل جهة، أي 12 جامعة عمومية تضم 159 مؤسسة جامعية و77 مركز لتكوين الأطر، منشآت خففت من الضغط على المؤسسات الجامعية بالخصوص التي تعرف توافد أعداد كبيرة من الطلبة عليها.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، لا يمكن أن أمر مرور الكرام على هذه النقطة دون أن أسائلكم، السيد الوزير، عن مسار أو عن مآل مشروع إحداث نواة جامعية بإقليم وزان كما سبق وأن تطرقت معكم في هذا الموضوع.

هذا المطلب الذي هو في الأساس مطلب شعبي بامتياز وموضوع توافق عليه جميع الفرقاء، وتم فيه يعني استنفاذ جميع المساطر والإجراءات لإخراج هذه الكلية إلى حيز الوجود لنتفاجئ بعدم إدراجها في قانون مالية 2022، مما خلف خيبة أمل وقلق كبيرين لدى ساكنة الإقليم التي ترى في هذا المشروع حلما عصيا على التنزيل لأكثر من عقد من الزمن، فهنا، السيد الوزير، أقول أملنا كبير لكي تعطونا الإجابات الحقيقية لأسباب تأخر تنزيل هذا المشروع الذي يروم تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجهة المنشودة في إطار الجهوية المتقدمة التي تأخذ بها بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية التعليم العالي تكمن في تكوينه الرأسمال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلباته ومسايرة متغيرات محيطه المستمرة، سواء كانت محلية أو عالمية، وهو ما يعكسه حجم المبادرات التي يشهدها قطاع التعليم العالي والمتمثلة في خلق نماذج جديدة من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي، من خلال الرفع من عدد الطلبة ومن الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى تبني العديد من المبادرات الخاصة على مستوى تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية ببعض الجامعات.

السيد الرئيس المحترم،

إن مختلف السياسات العامة في قطاع التعليم العالي كانت عبارة عن خطة منهجية مستقبلية يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة، تأتي في إطار دعم قدراتها وإمكانياتها، حيث يتم تنفيذها وفق خطة مدروسة محددة الأهداف في الزمن وترصد لها الميزانية المخصصة وتوضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها، وهو ما يتطلب نفسا متجددا لدعم وتقوية هذا المجهود الوطني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، مع العلم أن عملية تشخيص القطاع أظهرت بالملموس الحاجة الماسة إلى طرح أسئلة كبرى للكشف عن الاختلالات المرتبطة بالتعليم العالي، وهو ما تطرقتم له في معرض جوابكم، وجاء في تقرير لجنة النموذج التنموي، فرهاننا الأساسي اليوم، السيد الوزير، يبقى رهانا جماعيا مشتركا من أجل استعادة الثقة في المؤسسات الجامعية المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

على مدار حقبة زمنية عشناها جميعا ولازلنا، مع الأسف، نرى تخرج أفواج من العاطلين، مما جعلنا داخل التجمع الوطني للأحرار نفتح هذا الورش على مدار 5 سنوات من التواصل مع المواطنات والمواطنين، خلصنا من خلاله عبر وثيقة مسار الثقة التي جعلت من إصلاح قطاع التعليم بشقيه مقدمة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجميع، مما يطرح سؤال تناسب التكوينات والتخصصات بالجامعات مع سوق الشغل، ناهيك عن إشكالية بعض الاختلالات البنيوية مثل الاكتظاظ الذي عانت ولازالت تعاني منه الجامعات المغربية بسبب العدد الهائل من الطلبة الذين يتحصلون على شهادة الباكالوريا كل سنة وغياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية الكافية للمؤسسات الجامعية، رغم كل الجهود المبذولة طيلة السنوات الأخيرة، وهو ما يطرح نقص التأطير البيداغوجي، حيث أن غياب التأطير الكافي للعدد المتزايد من الطلبة الجدد خلق إشكاليات كبيرة في التوجيه وتضخم عدد كبير من التكوينات التي أثبتت عدم نجاعتها وفعاليتها، إضافة إلى الظواهر المسيئة المرتبطة بهذا الموضوع، من قبيل الإبتزازات التي يتعرض الطلبة وتنامي ظاهرة التحرش، ظواهر كلها تسيء إلى المنظومة ويجب القطع معها والتصدي لها بحزم.

وارتباطا بالمنح والأحياء الجامعية والإطعام الجامعي، فلازال عدد الطلبة المستفيدين قليل جدا، وهنا لابد من توسيع العرض ليشمل غالبية الطلبة، خاصة المنحدرين من أقاليم المغرب العميق، وتعميم الاستفادة من المنحة في أفق تقريب العلم والمعرفة لهم.

السيد الرئيس المحترم،

إن البحث العلمي لازال يعاني من إكراهات التمويل بفعل ضعف الإمكانيات المخصصة لهذا القطاع، مما جعله يواجه عدة تحديات، فإضافة إلى ضعف التمويل العمومي أو نقص البنيات التحتية اللازمة لإرساء منظومة في مستوى التحديات الراهنة وضعف الإطار القانوني اللازم لتطوره، نجد أن الميزانيات المرصودة على قلتها مشتتة، يطرح معها موضوع الفعالية والنجاعة، إضافة إلى معاناة المؤسسات الجامعية مع بنياتها وبرامجها ومناهجها، أضف إليها غياب تحفيز الباحثين وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، مما يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث، مما يجعل أداء الجامعات المغربية ضعيفا والبحث العلمي الحلقة الأضعف، بحيث يبقى نشاطا ثانويا في اهتمام الجامعات، مما أدى وسيؤدي على ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة في غياب إستراتيجية واضحة، توجه البحث العلمي بالجامعات المغربية لخدمة التنمية، إضافة إلى انشغال أساتذة الجامعة بالعملية التعليمية وأعمال المراقبة، مما فاقم أوضاع البحث العلمي، إذ أضحى لا يأخذ من وقتهم إلا نصيبا متواضعا، ما يدفع بالبعض إلى اختيار موضوعات بحثية ضعيفة ذات صلة باحتياجات ومشكلات المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد على ضرورة جعل الجامعات المغربية تربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدماتية للمجتمع، وتعمل على تشجيع الأساتذة بمختلف أصنافهم على إجراء البحوث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره مع تسهيل عملية التفرغ للعمل في البحث العلمي، سواء داخل الجامعة أو خارجها، وهذا لن يتأتى إلا بالإسراع في إخراج النظام الأساسي الخاص بأساتذة التعليم العالي.

كما ندعو إلى الاهتمام أكثر والإنكباب بشكل جدي على تطوير قطاع البحث العلمي وتنويع آلياته، لاسيما وأن جائحة كورونا ساءلتنا جميعا، حيث وضعت قطاع البحث العلمي على المحك، لأنه يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل المكانة والتقدير بين

مختلف دول العالم، فكلما زادت الأبحاث العلمية القيمة التي تنضاف إلى العلوم المختلفة، كلما كان هذا في مصلحة الدولة وباحثيها والمؤسسة الراعية له، على اعتبار أن هذا القطاع هو الذي يخلق التميز بين الدول.

فالمغرب اليوم في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار، من خلال رصد الموارد المالية الكافية له والعناية بالرأسمال البشري، من خلال تحفيزه وتشجيعه على الخلق والابتكار، ولعل ما توصل إليه شباب المغاربة في ظل هذه الأزمة الصحية، خير دليل على أن بلادنا، ولله الحمد، تزخر بالكفاءات وبالطاقات البشرية التي لا ينقصها سوى التشجيع والتحفيز وضمان الالتقائية المفقودة وتجميع جهود الدولة، مع إيلاء العناية اللازمة من خلال العمل على تطويره عبر الرفع من موارده في الميزانية العامة وتقوية بنياته التحتية وتحديث هياكل البحث العلمي في الجامعات من مختبرات ومعدات علمية وتقنيات حديثة والاهتمام بالأساتذة الباحثين، بهدف الرفع من مستوى البحث ومن نجاعته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الواضح والشمولي، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، متفقون معكم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن جودة التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي من الشروط الأساسية لتسريع مسار التنمية بالمغرب والدفع به إلى مصاف الأمم ذات التنافسية المستدامة، كما أنها من المحددات الجوهرية للنموذج التنموي، لكونها تساهم في تكوين وتحفيز الكفاءات الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في القطاعين العام والخاص، مما يسمح بإنتاج مستمر للمعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انبثاق مجتمع مبتكر ومزدهر ومندمج في اقتصاد المعرفة.

غير أنه إذا تمعنا في وضعية الكليات والمعاهد الجامعية، نجدها تعيش العديد من الإكراهات، تتمثل أساسا في ضعف الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو الموظفين، لاسيما بالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، التي تعرف تزايد عدد الطلبة كل سنة، الأمر الذي يؤدي إلى الاكتظاظ بشكل ينعكس سلبيا على جودة التحصيل، بل ويجعل جامعتنا تتذيل التصنيف العالمي مقارنة مع نظيراتها بصورة لا يمكن قبولها في مغرب الألفية الثالثة، خاصة بالنظر إلى المنجزات التي تم تحقيقها في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

لذا، نعتقد بأنكم، السيد الوزير المحترم، ستعملون جاهدين على تنزيل توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد بشأن تحديث مؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة والعمل على الرفع من حسن أدائها، رغم أن المهمة لا تبدو سهلة لما تعرفه بعض المؤسسات الجامعية من خروقات في مجال التسيير.

وندعوكم بهذه المناسبة أن تتدخلوا لمعالجتها، ولكم في النتائج التي خلص إليها المجلس الأعلى للحسابات خير دليل على حجم المشاكل التي تعتري منظومة قطاع التعليم العالي، وبشكل خاص البحث العلمي، رغم أن بلادنا تزخر بكفاءات عالية أثبتت جدارتها العلمية في العديد من المحافل الدولية، وهي تفتخر بكونها خريجة المدارس والمعاهد العمومية، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن أسباب إخفاقنا في تطوير آليات البحث العلمي في جامعاتنا الوطنية، هل يعزى الأمر إلى قلة الموارد المالية لتمويل مشاريع البحث؟ أم أن المسألة تتعلق بسوء تدبير هذه الموارد، نظرا لأن القائمين عليها يفتقدون آلية الحكامة والتقنيات الكفيلة بتطوير أعمال البحث وتوسيع دائرة الباحثين الذين يستطيعون خلق القيمة المضافة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا؟

السيد الوزير المحترم،

نعلم بأنكم تحيطون بهذه الأمور نظرا لتجربتكم الصلبة في التسيير، ولدينا اليقين بأنكم عازمون على القيام بالإصلاحات اللازمة لإنقاذ جامعتنا من الأعطاب التي تنخر كيانها، ومن أهم الجوانب التي يجب من وجهة نظرنا العمل على تحسينها، الجانب المتعلق بالتوظيف في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد، بحيث نلاحظ تخبطا في بعض المباريات التي يتم الإعلان عنها، فمن جهة:

أولا، غالبا ما يتم إجراء المباراة في شهر نوفمبر، دجنبر، من أجل تجنب فقدان المناصب المالية آخر السنة، في حالة عدم استعمالها من طرف المؤسسة، وهو الأمر الذي يثير اضطرابا على مستوى تعيين اللجان وتمكين أعضائها من الملفات لدراستها في وقت مناسب، فيتم إجراء المباراة بصورة ارتجالية بسبب انشغال الأساتذة بالتدريس والتأطير في هذه المرحلة من السنة.

ومن جهة ثانية، يتم توزيع المناصب المالية على كافة المؤسسات الجامعية دون تحديد الأوليات لا من حيث الخصاص ولا من حيث الأولويات، وهذا أمر نعتقد بأن تدبيره يتم بشكل مبسط وفق لوائح تحدد عدد الأساتذة الممارسين بما يناسب عدد الطلبة المسجلين في التخصصات التي تعرف إقبالا من طرفهم، مع العلم بأنه توجد تخصصات لم تعد تستهوي الطلبة، ربما لأنها لا تتيح لهم إمكانية الحصول على وظيفة، كما أنه بالنسبة لهياكل البحث، يجب تحفيز

المختبرات بمنحها مناصب مالية لتوظيف الأساتذة المتخصصين لتمكينها من الرفع من قدراتها في مجال البحث، لأنها تقدم إنتاجا علميا متميزا عن غيرها التي لديها ضعف في الإنتاج.

وفي هذا السياق، نريد السيد الوزير المحترم، أن نثير بعض الملاحظات:

- أولها، هو على مستوى التأخر في برمجة الدخول الجامعي لسنة 2021، والذي تم الإعلان عنه متأخرا بشهر عن السنوات السابقة؛

- ثانيا، على مستوى التأخر في مواعيد افتتاح الجامعة؛

- ثالثا، ارتفاع معدلات الهدر الجامعي؛

- رابعا، ارتفاع في مدة بطالة خريجي الجامعات.

وكل هذه الوقائع وغيرها تجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثير انتباهكم إزاء واقع الجامعة المغربية ومستقبل الأجيال القادمة، ونلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، الحرص على ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي، ونتمنى لكم، السيد الوزير المحترم، كل النجاح في مهامكم لما فيه الخير للوطن.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الأستاذ الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هو لابد من أن نعترف أن هذه الحكومة لها مجموعة من الفرص يجب أن تستثمرها، ولها تحديات يجب أن تحول هذه التحديات إلى فرص.

الفرصة الأولى: هي نموذج تنموي جديد؛

ثانيا، برنامج حكومي بوعود وآفاق، أغلبية منسجمة قوية، قانون الإطار، رؤيتكم الإستراتجية، إنتمائكم إلى هذا القطاع تدبيرا وتأطيرا.

التحديات، تحدي الجودة، أي جودة التربية والتعليم، عبر تحدي آخر هو تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل، عبر تحدي أساسي الذي فرضته الجائحة، وهو تحدي الرقمنة والتعليم عن بعد، عبر كذلك تحدي أساسي جاءت به الحكومة وهو المقاربة التشاركية، هذا القطاع يحتاج إلى مقاربة تشاركية من خلال استغلال الأطر والكفاءات الموجودة في هذا القطاع، النقابات، الأساتذة، هذه مجموعة من الكفاءات مستعدة لأن تكون إلى جانب القطاع والحكومة في عملية الإصلاح، إصلاح صورة الجامعة، لا يمكن أن نختزل صورة الجامعة في بعض السلوكات وبعض الانحرافات التي تصبح هي الواقع المهيمن.

وزير التعليم العالي، الجامعات يجب أن تدافع عن فضيلة رجل التعليم العالي، وعن الجامعة وعن حرمة الجامعة، كذلك تحدي تنزيل أو استكمال ما جاءت به الحكومة السابقة والموقف من النظام "Bachelor" اللي كان أنه هاذ السنة تخصو يدخل بشكل نهائي، والارتباك اللي خلقو هاذ الموضوع على مستوى إصلاح التعليم العالي، ولنصل إلى تحدي الأوضاع المادية والاجتماعية لرجال التعليم العالي منذ 97 والعملية متوقفة، نظام أساسي فيه نقاش، النقابة عندها تصور، فكل مقاربة، كل حكومة كتجيب مقاربة في إصلاح هاذ الموضوع، وبالتالي نقولو أنه رجال التعليم كيقوموبأدوارنضالية اليوم على مستوى الجامعة، الناس تتشتغل على مستوى الماستروعلى مستوى الدكتوراه بدون تعويض، متطوعين، الشيء اللي كيخلي نوع من التباين، كاين جامعات ومؤسسات جامعية فيها عشرة ديال (les masters) أولادنا تيقراو، وكاين جامعات ما كيديروش الناس فيها (les masters)، لأنه كيلقى راسو ما فيها عندو حتى شي تحفيز أو شي حاجة اللي غتزيدو لا فوضعيتو الإدارية ولا وضعيتو المادية.

لذلك، مآل النظام الأساسي أمريسائلنا، في انطلاق عملية الإصلاح، لنصل إلى تحدي البحث العلمي وتحدي الخريطة الجامعية في إطار نوع من التوازن ومحاربة التفاوتات المجالية، لأنه كاين تكدس في جهات وخصاص في جهات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي، التأكيد على النقط التالية:

أولا، نثمن عاليا مجهودات الحكومة السابقة لتأهيل وإصلاح منظومة التعليم العالي، ونتمنى صادقين أن يتواصل مسار الإصلاح بنفس مماثل أو أفضل، خاصة وأننا دخلنا مرحلة تنزيل الإصلاح

البيداغوجي الجديد، نظام البكالوريوس، مما يستوجب منظورا شموليا للإصلاح، نعتقد أن مدخله هو مراجعة عميقة للتشريعات المؤطرة للتعليم العالي؛

ثانيا، غياب الجامعات في بعض الجهات والكليات المتعددة التخصصات بعدد من الأقاليم، وفي ظل الجهوية المتقدمة المنشودة، نتطلع السيد الوزير إلى عدالة مجالية وإنصاف جهوي من خلال إحداث أقطاب جامعية جهوية مندمجة في كل جهة، إنصاف الجهات التي تفتقر إلى جامعات قائمة الذات، وتطلعنا كبير أيضا إلى تعميم شبكة النواة الجامعية في الأقاليم البعيدة عن مراكز الجامعات.

ولأن "الشيء بالشيء يذكر"، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل المشاريع المصادق عليها في الولاية السابقة والمتعلقة بإحداث كليات متعددة التخصصات بتنغيروزاكورة وميدلت، كمدخل لتحقيق المطلب الرئيسي وهو إحداث جامعة قائمة الذات بجهة درعة-تافيلالت؛

ثالثا، إشكالية ضعف الخدمات الاجتماعية بالقطاع حقيقة ثابتة، السيد الوزير، لهذا نؤكد مجددا على ضرورة تعميم المنحة ومنحها وفق معايير اجتماعية ومجالية منصفة، وضرورة العمل على إيجاد حلول آنية وشاملة لإشكالية الأحياء والإقامات الجامعية؛

رابعا، السيد الوزير، من الاختلالات التي يعرفها قطاع التعليم العالي، الاكتظاظ في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، والتي يلجها 87% من مجموع الطلبة الحاصلين على الباكالوريا، وكذلك الهدر الجامعي، إذ ينقطع عن الدراسة 47.2% من الطلبة دون الحصول على أي شهادة.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير، عن تصور الحكومة لضمان تناسب التكوينات والتخصصات مع متطلبات سوق الشغل، وبالتالي تخفيض معدل البطالة في صفوف حاملي الشواهد؛

خامسا، السيد الوزير، من الدروس المستلهمة من أزمة جائحة كورونا، هي ضرورة رسم سياسة واضحة المعالم للبحث العلمي والابتكار والرفع من ميزانيته، للأسف هذا لم نسجله لا في البرنامج الحكومي ولا في مشروع قانون المالية.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة.

<u>المستشارة السيدة فتيحة خورتال:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن جزء هام من موقفنا من الدخول الجامعي الحالي، بسطناه أمام السيد الوزير، أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية، ويهمنا اليوم التذكير بالملاحظات الأساس التالية:

أولا، هناك ضبابية لدى الفاعلين في المنظومة في رؤيتهم لتفعيل الإصلاح الجامعي الموعود، خصوصا أمام استمرار صمت الوزارة عن نظام "Bachelor" الذي تم الشروع في العمل به في بعض الجامعات دون الأخرى، وهو ما يطرح إشكالية القطائع في الإصلاحات الكبرى في بلادنا؛

ثانيا، تجربة الكليات المتعددة التخصصات بحاجة إلى تقييم، لأن السؤال المطروح وهو جودة العرض الجامعي، فالعديد من تلك الكليات هي أقرب إلى الثانويات منها إلى كليات أو جامعات، وهو الأمر الذي يعكس غياب رؤية بعيدة المدى حولها؛

ثالثا، تجربة تحويل المناصب المالية في عمليات توظيف الأساتذة هي أيضا بحاجة إلى مراجعة، لأنها ساهمت في تراجع الجودة، وسيؤدي استمرارها إلى تحنيط الجامعات المغربية؛

رابعا، المكتب الجامعي للأعمال الاجتماعية، بحاجة إلى مراجعة جذرية لبرامج عمله ولأساليب اشتغاله، لتفادي البيروقراطية والارتجال، كما أنه مطالب بالتجاوب مع ملاحظات واتصالات ممثلي الأمة؛

خامسا، لا إصلاح دون إشراك الأساتذة والطلبة، لذلك نقترح على الوزارة وضع منصات مفتوحة للحوار والتواصل مع هاتين الفئتين بغية تملك الإصلاح، وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء عناية خاصة بالأوضاع الاجتماعية للأساتذة، لأن التحفيز هو الذي سيمكن من عودة الأساتذة إلى البحث العلمي الرصين، كما أنه لا يعقل أن تظل ترقية الأساتذة متوقفة منذ سنتين؛

سادسا، قرار التعليم الحضوري هو الذي أنقذ الموسم الجامعي الحالي بعد سنتين من التعليم عن بعد، حيث أظهرت الجائحة مشاكل بنيوية لدى الجامعات، ولأن المشكل ليس هو إعداد استوديوهات فالكليات، المشكل الحقيقي في كون شريحة واسعة من الطلبة لا تتوفر على الإمكانيات الكافية للولوج إلى تلك المنصات بفعل الأوضاع الاجتماعية؛

سابعا، مطلب جماهير الطلبة وعائلاتهم اليوم، ونحن نساندهم في ذلك، هو تعميم المنحة الجامعية والرفع من عدد الطلبة المستفيدين منها، وذلك عبر الزيادة في الإعتمادات المرصودة لها مع الحرص على العدالة المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

التعقيب ما قبل الأخير لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على أجوبتكم.

نحن نريد فقط أن نؤكد على ما يلي:

لا يمكن أي إصلاح جامعي القفز على الهوة الكبيرة ما بين التكوينات الجامعية والتطورات التي يعرفها سوق الشغل، ولاسيما في أوساط الخريجين الذين يعانون البطالة وصعوبة الولوج إلى سوق الشغل، بسبب عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات التشغيل.

كما لا يمكن لأي إصلاح بلوغ أهدافه دون الاستفادة من دروس أزمة كورونا التي كشفت صعوبات كبيرة عاناها الطلبة للتمدرس عن بعد، نظرا لضعف إمكانياتهم المالية للحصول على الأدوات والاشتراكات الضرورية لربطهم بالدروس والخزانات، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبحث بالوسائط الإلكترونية، مما يقتضي تسريع عملية رقمنة الجامعة المغربية وتوفير إمكانيات للطلبة والأساتذة.

لا يمكن أيضا للإصلاح أن يبلغ مداه، دون إشراك المستهدفين للإصلاح وهم الطلبة، وكذلك قادة الإصلاح ومنجزوه وهم الأساتذة والأساتذة الباحثين، بمراجعة القوانين المتعلقة بأنظمة الموظفين بالجامعة والأساتذة بالتعليم العالي.

السيد الوزير،

لا إصلاح دون إمكانيات مالية للاستثمار في التجهيزات وإحداث مركبات جامعية وكذلك في الموارد البشرية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نثمن ردودكم وتفاعلكم الرصين مع الأسئلة الموجهة، ونقدر طموحكم وشغفكم وتطلعكم لإصلاح أعطاب الجامعة المغربية، فأنتم ابن بار من أبنائها البررة.

لكن، موضوع المنح الجامعية موضوع اجتماعي لا يمكن المزايدة فيه، فلا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة لم يتلق تظلمات أو استعطافات من لدن مجموعة من الطلبة والطالبات تتعلق بالحرمان من المنحة الجامعية، رغم الاستحقاق الاجتماعي، الفقر، العوز، الهشاشة ومحدودية الدخل.

الحكومتين السابقتين، السيد الوزير، أبصمتا على قرارات جريئة ومهمة في هاذ الإطار، بحيث تم إلغاء مرسوم 1974 والرفع من مقدار المنحة إلى مبلغ 633 درهم في الشهر عوض عن 394 درهم بالنسبة للإجازة، وإلى 733 درهم بالنسبة للماستر و1215 درهم بالنسبة للدكتوراه، بمقتضى مرسوم 2012، وتم توسيع قاعدة المنوحين من 217.000 إلى 394.000 خلال موسم 2021، علما أن هذه النسب تبقى ضعيفة مقارنة مع عدد الطلبة في التعليم العالي، اللي بلغ هاذ العام 1.177.000 طالب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

ما تتفضلو للمنصة حتى تأذن لكم الرئاسة، طلبو الإذن.

أربعة دقائق، السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أولا، كنشكركم على التعقيب وعلى الأسئلة.

المشكل ديال التعليم العالي هو المغاربة كلشي كيفهمو فيه، الرهان الأول اللي عندنا فهاذ الرؤية، فهاذ الحكومة هاذي، هي خصنا نرجعو الثقة للجامعة المغربية، كننساو بأن البلاد ديالنا وصلت لهاد النقطة هاذي اللي فيها اليوم بفضل الجامعة المغربية، ما جبناهومش من شي بلاصة أخرى، تخلقو هنا، (donc) نشوفو نص الكاس النص خاوي والنص عامر، مرة مرة خصنا نشوفو فيه حتى هو عامر.

كاين إكراهات كبيرة وكاين تحديات كبيرة، خصنا نتعاونو عليها كلنا باش نوصلو للهدف المنشود، وهو بلادنا تولي من الدول المتقدمة، وهاذي تنظن نقدرو نوصلولها إلى اتفقنا جميع باش نخرجو هاذ القطاع من شي مكانة اللي فيه اليوم، ويمشي للمكانة متقدمة اللي إن شاء الله نوصلو لها، لأن كاينة رؤية جديدة، وكيفما قالها السيد المستشار،

تحديات كبيرة ولكن هي فرص كبيرة، والرقمنة، إن شاء الله، تتكون إلى نجحنا فيها غادي ربما توصلنا للنقطة اللي بغينا.

أنا بغيت نأكد بأن إلى كانو شي إلتزامات من قبلي، من طرف الوزراء اللي من قبلي، هي التزامات تنوفاو بها، كاينة الاستمرارية.

اللي بغيت نأكد عليه هو واحد النقطة شرتو لها، ديال الترتيب العالمي، اليوم الجامعة المغربية عندها ترتيبات إلى شفتو التمويل اللي عندها، أنا كنخليكم تحسبو 14 مليار درهم سنويا بالنسبة للمالية ديالها، وقسموها على 1.177.000 طالب وغادي يجيكم الحساب، عشرة ديال الأضعاف فتركيا.

تنظن بأن الترتيبات اللي عندنا اليوم تقدمنا، إلى باقي نعقل ف 2014 كانت جامعة وحدة، جامعة مراكش، اللي حصل لي الشرف باش نترأسها، اليوم عندنا 5 ديال الجامعات اللي داخلين فالترتيب العالمي، نقدرونقولو ما كافيش، واحنا تنغيرو على بلادنا ونقولو هاذ الترتيب هذا ما كافيش، ولكن رؤساء الجامعات والأساتذة الجامعيين والإداريين والتقنيين راهم كيديرو كلشي اللي عندهم باش يوصلو الجامعة المغربية اللي واصلة ليه اليوم، وتنتمناو إن شاء الله بأن خصنا نمشيو أكثر من هاذ الشي.

البحث العلمي مشينا فواحد الاتجاه، راكم شفتو فالنموذج التنموي فالبرنامج الحكومي، غادي نديرو دكاترة من الجيل الجديد باش نحاولو نرجعو للبلاصة ديالنا اللي كنا فيها 20 عام، 25 عام من قبل.

جيل جديد يكون عندو معايير دولية باش فين ما خرج دكتور يخرج بمعايير دولية، وهاذ الدكتور هو اللي غادي يدخل كأستاذ جامعي وهو اللي غادي يقري لينا الطلبة اللي تكلمنا عليهم قبيلة، اللي غيوليو أساتذة فالتعليم الابتدائي والثانوي.

مشينا فنظام أساسي اللي كنخدمو فيه مع النقابات، ماشي غادي يكون غير الأساتذة، حتى الموظفين والتقنيين، النظام الأساسي اللي خصو يجمع لينا كلشي، باش نعرفو كيفاش نحفزو الأساتذة والموظفين ديالنا.

بغينا نتكلمتو على "Bachelor" وتكلمتو على.. بغينا نظام شمولي مندمج، المجلس الأعلى غادي يعطينا الرأي ديالو، واحنا خدامين فيه مع رؤساء الجامعات باش يكون نظام شمولي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

شكرا.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هته الجلسة.

شكرا لمساهمة الجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق:

تعقيب المستشار السيد خالد السطي على السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول معيقات الدخول المدرسي والحلول المقترحة، سلم مكتوبا لرئاسة الجلسة.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

خلال ولاية هذه الحكومة، ستحل علينا الذكرى العشرين لإقرار نظام أساسي لموظفي التربية الوطنية والذي حمل في طياته العديد من الاختلالات والنقائص التي أفرزت العديد من الفئات المتضررة التي ظلت تناضل منذ 2003 إلى اليوم، قبل أن تنضاف لها فئات جديدة صارت خاضعة لأنظمة أساسية قالت عنها الحكومة أنها ليست لا قانون ولا مرسوم ولا قرار.

وبالمناسبة، السيد الوزير، كانت نقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سباقة إلى التنبيه من ثغرات وتراجعات النظام الأساسي المذكور، خصوصا وأنها لم تشارك في التوقيع على اتفاق 13 مايو 2002 الذي جاء بمرسوم 2003 والذي أجهز على تطلعات وانتظارات الأسرة التعليمية، لكنها في نفس الوقت قامت بواجبها في التنبيه والتحذير وتقديم مقترحات للتجويد، لكن عقلية الإقصاء والحسابات الضيقة انتصرت لصالح أطراف لكنها صبت في غير صالح رجال ونساء التعليم مع كامل الأسف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أغتنم هذه الفرصة لتذكيركم جميعا أن عددا من الوزراء الذين تعاقبوا على هذه الوزارة حاولوا تعديل أو إصدار نظام أساسي بديل للأسرة التعليمية يصلح الثغرات والتراجعات وينصف كافة المتضررين والمتضررات وما أكثرهم، لعل منهم (أطر الإدارة التربوية "إسناد ومسلك"، حاملي الشهادات الجامعية، المقصيين من خارج السلم، الدكاترة بالقطاع، ملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين، مستشاري التوجيه والتخطيط، المساعدين التقنيين والإداريين، المفتشين التربويين، الأساتذة المبرزين والمستبرزين وضحايا النظامين الأساسيين، الممونين، العرضيين سابقا...، ناهيك عن أطر مشتركة

أخرى تعاني في صمت كالمتصرفين والتقنيين).

لكن، للأسف الشديد لم يصدر أي نظام أساسي محفز ودامج لكل العاملين بالقطاع على غرار هيئة كتابة الضبط، بل إن وزيرا سابقا أكد في فبراير 2015 أمام أنظار مجلسنا هذا "أن مسودة النظام الأساسي الجديد لأسرة التربية والتعليم جاهز وسيتم قريبا إخراجها للوجود"، وها هي قد مرت سنوات ولم تخرج لا المسودة ولا المرسوم لحيز الوجود، مما ساهم في استمرار الاحتقان والتوتر ولعل آخر واقعة حدثت أمام مقر وزارتكم هو قمع وقفة احتجاجية للأساتذة حاملي الشهادات العليا واعتقال أستاذين ذنبهما وزملاءهما هو المطالبة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الوزير السابق فيما يخص الترقية وتغيير الإطار.

لذا، نلتمس منكم، السيد الوزير، إعمال منطق العقل والحكمة والاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة والابتعاد عن منطق الضبط والتحكم والترهيب، لأن الاعتقال والمحاكمات لن تحل المشكل بل ستعمقه، وبالمناسبة فقد أصدرت النقابة التي أمثلها بيانا استنكاريا وتضامنيا مع الأساتذة المتضررين ونجدد مطالبتنا بالإفراج عن الأستاذين المتابعين في حالة سراح...

السادة الحضور الكريم،

فبالعودة إلى إشكالية النظام الأساسي المنشود، فوجئنا جميعا بإصدار أنظمة أساسية لموظفي الأكاديميات في مخالفة صريحة لقانون الأكاديميات نفسه الذي ينص على إصدارها بمراسيم.

قبل أن نسمع منكم، السيد الوزير، عزمكم على إصدار نظام أساسي خاص بالمدرسين بما في ذلك أطر الأكاديميات الجهوية أو الأستاذة المتعاقدين، وهذا أمر غريب لم نسمع عنه من قبل، فمع من تم التشاور في هذا القرار الغريب الأطوار لأن القطاع في حاجة إلى دمج وتجميع الأطراف العاملة فيه وليس إلى تفريق وبلقنة، وهنا لابد من تنبيهكم السيد الوزير من مغبة الاستفراد بقرارات تخص الأسرة التعليمية كما فعلتم في مسألة تسقيف سن التوظيف وخلقتم مشاكل كان بلدنا وجامعاتنا في غنى عنها.

لقد شهدت هذه العشرين سنة صدور العديد من الأنظمة الأساسية لفئات من الموظفين تتميز كلها بفوائد وضمانات وامتيازات أكثر مما يوفره النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية رغم جسامة المهام التي يقوم بها موظفو التربية الوطنية، ورغم الخصوصيات الصعبة التي يشتغلون فيها، فنظام الأجور جد محدود ومنظومة التعويضات جد هزيلة مقارنة بالمهام وبباقي القطاعات والمسارات المهنية شبه مغلقة، ونظام الترقي لا يطابق خصوصيات القطاع الذي يفترض فيه تشجيع الترقي بالشهادات والتكوينات.

الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب ومعه الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، ظل لسنوات يجدد ككل سنة مطالبته بإقرار نظام أساسي عادل ومنصف وموحد لكافة الأسرة التعليمية ويعتبره المدخل الرئيسي لمعالجة الإشكالات المرتبطة بالموارد البشرية.

واليوم وبحكم الأهمية البالغة لملف التربية والتكوين إلى درجة أنه ثاني أولوية بعد الوحدة الترابية للمملكة، ورغم ارتفاع ميزانية القطاع سنويا إلا أن هذا لا ينعكس بالإيجاب على العنصر البشري والذي يرجع له الفضل في

تكوين وتربية وتدريس الذين يشرعون ويدبرون الشأن العام وطنيا ومجاليا.

لذا، آن الأوان لرد الجميل وجعل دخل المدرس الأعلى في المتوسط الوطني على غرار ما فعلت دول كسنغافورة التي احتلت المرتبة الأولى عالميا وفق تقرير "دافوس" الأخير ودولة قطر الأولى عربيا والخامسة عالميا حيث اهتمت الدولتان بالمدرس وجعلت مهنة التدريس ذات قيمة معنويا وماديا ،وهذا يفرض علينا السيد الوزير أن نجعل للأسرة التعليمية قانونا خاصا، وليس نظاما أو مرسوما، يميز رجال ونساء التعليم عن باقي الوظائف وأن يكون هذا القانون خارج النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لأن خصوصية قطاع التعليم لا توجد في أي قطاع آخر على أن تخصص الحكومة لهذا المشروع ميزانية تليق برجال ونساء التعليم ..

وقبل ذلك، السيد الوزير، الإنصاف يتطلب الإفراج عن المراسيم المتفق بشأنها خصوصا ما تعلق بالإدارة التربوية، "مسلك" و"إسناد" وحاملي الشهادات الجامعية والمكلفون خارج إطارهم الأصلي ومستشاري التوجيه والتخطيط والدكاترة...

الإنصاف يقتضي الاستماع لنبض الشغيلة والاستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة وليس فض الوفاء واعتقال الأساتذة..

أيضا، السيد الوزير،

ملف الأساتذة أطر الأكاديميات أو المتعاقدون أصبحوا 119.000 وهو بمثابة قنبلة اجتماعية تهدد السلم الاجتماعي والزمن المدرسي، مما يتطلب منكم بذل مجهود من أجل إدماجهم في القطاع، غلى غرار زملائهم، وتمكينهم من كل الامتيازات التي لدى زملائهم الذين تم توظيفهم وطنيا وليس جهويا.

شكرا لكم جميعا

والله يرحم اللي قرانا.

محضر الجلسة رقم 019

التاريخ: الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1443هـ (21 ديسمبر 2021م)

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعتان وثلاث دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا كما أمر والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة للأسئلة الشفهية للسيدات والسادة المستشارين المحترمين ولأجوبة الحكومة عليها.

وقبل أن نشرع في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم من أجل إطلاع المجلس على ما جد من واردات ومن إعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع فريق التجمع الوطني للأحرار مقترح قانون يقضي بتتميم الباب التاسع من القسم الثالث من الكتاب الأول من قانون المسطرة الجنائية، بإضافة فرع ثالث تحت عنوان: "التعويض عن الاعتقال الاحتياطي غير المبرر".

وتوصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

• مشروع قانون رقم 12.21 يوافق بموجبه على الاتفاق - الإطار للتعاون في ميداني الطاقة والمعادن بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 26 أكتوبر 2020؛

• مشروع قانون رقم 21.21 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1988 المتعلق بالاتفاقية الدولية لخطوط التحميل، لعام 1966، المعتمد بلندن في 11 نوفمبر 1988؛

• مشروع قانون رقم 25.21 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الأربعين المنعقدة بكوناكري (غينيا) من 9 إلى 12 ديسمبر 2013؛

• مشروع قانون رقم 42.21 يوافق بموجبه على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية؛

• مشروع قانون رقم 45.21 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون العسكري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا، الموقع بالرباط في 5 ماي 2021؛

• مشروع قانون رقم 47.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، المعتمدة بنيويورك في 20 ديسمبر 2018؛

• مشروع قانون رقم 49.21 يوافق بموجبه على ميثاق الشباب الإفريقي، المعتمد ببانجول (غامبيا) في 2 يوليو 2006؛

• مشروع قانون رقم 52.21 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي، المعتمدة بمالابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014؛

• مشروع قانون رقم 62.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال حماية وتدبير وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للساحل الأطلسي بمنطقة إفريقيا الغربية والوسطى والجنوبية (اتفاقية أبيدجان)، المعتمدة بأبيدجان في 23 مارس 1981 وعلى البروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون في ميدان الوقاية من التلوث في الحالات الصعبة، المعتمد بأبيدجان في 23 مارس 1981، كما تم تعديله في 2011 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، المعتمد بغران باسام (الكوت ديفوار) في 12 يونيو 2012 وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالقواعد والمعايير البيئية والمعايير في مجال التنقيب واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019، وعلى البروتوكول الإضافي المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية، المعتمد بأبيدجان في 2 يوليو 2019.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 14 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

• عدد الأسئلة الشفهية: 33 سؤالا؛

• عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها احتفاظ المجموعة بحصتها الزمنية الممثلة في ثلاث دقائق كل أسبوعين خلال جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع النقل واللوجيستيك.

تفضل السيد.. نقطة نظام في إطار التسيير؟

المستشار السيد خالد السطي:

في إطار تسهيل التعامل مع الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

طبقا للفقرة الثانية من الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 285 من النظام الداخلي للمجلس، يتوجب على الحكومة أن تجيب على الأسئلة الموجهة إليها في غضون 20 يوما، وللأسف الشديد هذا لم يتم، السيد الرئيس، كان خصنا الحكومة تتجاوب مع الأسئلة على سبيل المثال قطاع التعليم فيه مشاكل عويصة، أطر الإدارة التربوية، المضربون في اعتصامات، ما تجاوبش على الأسئلة ديالنا.

نلتمس منكم، السيد الرئيس، ومن خلالكم، بطبيعة الحال، ممثل الحكومة السيد الوزير باش يحثو الوزراء باش يجاوبو في الآجال الدستورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

السيد الوزير ها هو معنا، تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

طبعا، السيد المستشار، هذا الموضوع ديال الأسئلة الكتابية الحكومة تتعامل معها بكل جدية وطبعا في الاحترام الدقيق للدستور، بخصوص.. على سبيل المثال، ونأكد بأن الأسئلة التي لم تستوف الآجال الدستورية أكثر من الأسئلة التي استوفت الآجال الدستورية، فعلى سبيل المثال لا الحصر الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عندو 15 سؤال، 2 ديال الأسئلة تمت الإجابة عنها بالنسبة ديال 13%، بالنسبة للأسئلة المتبقاة 13 اللي مستوفية الآجال هي فقط 8 أسئلة، وهذه الأسئلة في الغالب الأعم بمعنى 5 ديال الأسئلة راه باقي غير مستوفية الآجال، بمعنى أنه هاذ 8 الأسئلة اللي بقات في الغالب الأعم سوف تتوصلون بإجابتها في القريب العاجل جدا، بمعنى أن الحكومة تتعامل بكل جدية وما كاين حتى شي تأخر في هذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة..

نقطة نظام، السيد المستشار؟

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

غير بالنسبة للتقرير ديال السيد الأمين، ما اوردش في المراسلة ديال المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اللي كنطلبو منها المحاضر ديال ندوة الرؤساء، كانت راسلت المكتب، للأسف ما ورداتش في التقرير ديال السيد الأمين.

(donc) كنطالبو بأنه المحاضر تسلم لنا ديال ندوة الرؤساء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هو، السيد المستشار المحترم، النظام الداخلي لمجلسنا الموقر جاء خاليا من الإشارة إلى ضرورة إعداد محاضر لندوة الرؤساء، عكس ما هو معمول به بالنسبة للجلسات العامة وبالنسبة للجان الدائمة ولمكتب المجلس، كما تراه وكما تقول به صراحة المواد 61 و135 و174 من نظامنا الداخلي، ولكن رغم ذلك طلب المجموعة المحترم تداول فيه المكتب بالأمس وأحاله على ندوة الرؤساء لاتخاذ المتعين.

شكرا السيد المستشار.

غادي نمر الآن إذا سمحتو ليا، نعم السي خليهن.

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

النظام الداخلي السيد الرئيس كيفرض عليكم أن الرسالة تقرأ من طرف الأمين ديال المجلس هذا هو اللي كنطالبو به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

صحيح، شكرا، ولكن اللي أساسي هو أنه أخذت بعين الاعتبار، متفقين وأحيلت على ندوة الرؤساء وأنتم جزء من ندوة الرؤساء وغادي تلقاو الرد إن شاء الله في حينه، شكرا.

إذن نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع النقل واللوجيستيك حول النقل الطرقي الوطني والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "وضعية النقل الطرقي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، تفضلوا السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم الدور الكبير الذي يلعبه النقل البري والجوي والبحري في جلب الاستثمار والتشجيع على السياحة وضمان خدمات فعالة وذات جودة عالية لعموم المواطنات والمواطنين، خاصة أمام التطور الذي عرفه العالم في هذا المجال.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزم وزارتكم نهجها لتطوير معالجة اختلالات قطاع النقل عموما والنقل الطرقي على وجه الخصوص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونمر إلى السؤال الثاني وموضوعه "النقل الطرقي الوطني" من فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد باسطي السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يضطلع قطاع النقل الطرقي بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد زادت الحركية المتنامية التي يشهدها المجتمع المغربي وتحديات تنافسية الاقتصاد الوطني من أهمية النهوض بهذا القطاع وتجاوز النواقص العميقة التي يعرفها في اتجاه الاستجابة للتحديات المطروحة على قطاع النقل الطرقي وإرضاء المرتفقين وتشجيع الاستثمار.

من هذا المنطلق، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لتطوير قطاع النقل والنهوض به.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لتنظيم قطاع النقل".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي محمد صبحي.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد تم فتح نقاش وحوار بين المهنيين في قطاع النقل العمومي للمسافرين بين المدن والإدارة والجهات الوطنية المعنية المفتوح منذ سنة 2011، عبر عدة محطات لاسيما 2012، 2016، 2018، بعد التوافق على عدة محاور تتعلق بالشروع في إصلاح منظومة هذا النمط من النقل العمومي الطرقي المتعلق منها بالسياق العام لإصلاح وشروط ولوج المهنة والمقاولة النقلية، وانتهت بشكل رسمي من خلال المحاضر المضبوطة وما تبقى منه يخص الشق المتعلق بالرخصة، الذي ظل معلقا، حيث وضحنا بشأنه تصورا واضحا حيث لم نتلق أي ردا بشأنه منذ 2012.

سؤالنا، السيد الوزير، متى سيتم استئناف هذا العمل التشاركي حول محور الرخصة قصد الخروج بتصور رؤية واضحة لتكريس

المهنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "النقل الطرقي الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل أمولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يواجه قطاع النقل الطرقي ببلادنا عدة تحديات وإكراهات بنيوية واجتماعية، عمقتها جائحة كورونا.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن إلى السؤال الخامس، وموضوعه "مشاكل النقل الطرقي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تتسبب حوادث السيد في بعض المقاطع الطرقية شللا مؤقتا في حركة السير.

لهذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم للحد من هذه الظاهرة وعن تدهور وضعية بعض المحاور الطرقية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "النقل الطرقي للبضائع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الحاجة سليمة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عن رؤيتكم فيما يخص النقل الطرقي الوطني نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نمر الآن إلى السؤال السابع، وموضوعه "تأهيل النقل الطرقي ببلادنا والنهوض بأوضاع العاملين به".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة لتأهيل النقل الطرقي ببلادنا والنهوض بأوضاع العاملين به؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا أستاذة.

السؤال الثامن الآن موضوعه "وضعية ومهنيي النقل الطرقي والمقاولة النقلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي الكرش تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة للنهوض بوضعية مهني النقل الطرقي والمقاولة النقلية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال التاسع والأخير في هاذ المحور الأول، موضوعه "تحسين وضعية العاملين في قطاع النقل واللوجيستيك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

أستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المزمع اتخاذها لتحسين وضعية العاملين بقطاع النقل واللوجيستيك؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن الكلمة للسيد وزير النقل واللوجيستيك للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يمكن تتفضل السيد الوزير، مرحبا.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أود أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على الأسئلة التي تقدموا بها، ويشرفني أن أستعرض عليكم بعض عناصر الجواب في إطار هذه الجلسة المخصصة لقطاع النقل الطرقي.

كما لا يخفى عليكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، يعد قطاع النقل الطرقي من القطاعات المهمة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، كما يشكل بمختلف أصنافه إحدى الدعامات الأساسية التي تساهم بشكل مباشر في حركية المواطنين والبضائع وفي الإنتاج وتنمية المبادلات التجارية على الصعيدين الوطني والدولي وفي تنمية تنافسية الاقتصاد الوطني، كما يساهم داخل التراب الوطني بنسبة 90% في حركية الأشخاص و75% من نقل السلع دون احتساب الفوسفاط.

وقد عرفت منظومة النقل الطرقي ببلادنا خلال العشرين سنة الماضية إطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة والإصلاحات الهامة التي تهدف إلى تحسين جودة وسلامة الخدمات والرفع من المهنية وتعزيز الأداء والتنافسية والسلامة الطرقية وتطوير ظروف الاستثمار داخل القطاع.

وقد أثرت جائحة كوفيد على مردودية المقاولات العاملة في قطاع النقل الطرقي للأشخاص بصفة خاصة، بسبب التوقف التام الذي فرضته تدابير الحجر الصحي على بعض أنشطة النقل الطرقي، كالنقل العمومي للمسافرين الذي توقف بصفة تامة خلال 3 الأشهر الأولى من الحجر والنقل الدولي للمسافرين الذي مازال متوقفا إلى حدود الساعة، بسبب تعليق الرحلات البحرية وكذا التوقف شبه الكلي للنقل السياحي.

أما فيما يتعلق بنقل البضائع، فقد لوحظ تباين لوقع الأزمة الصحية على مقاولاته، حيث خضعت بعض أنواع النقل لضغط كبير على الطلب مثل نقل المواد الغذائية، في حين عرفت بعض أنواع النقل الأخرى تراجعا مثل نقل السيارات، مما أثر سلبا على التوازنات المالية للمقاولة النقلية.

وفي إطار التفاعل الإيجابي مع وضعية مهني قطاع النقل لتخفيف آثار الأزمة الصحية والإعداد لمرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي، عملت الوزارة على تنزيل مجموعة من الإجراءات الإدارية والعملية، تأخذ بعين الاعتبار تطور الحالة الوبائية ببلادنا، نذكر منها:

- إعداد دفتر للتحملات يخص نقل المسافرين، يتضمن الإجراءات التي يتوجب على المقاولات احترامها لحماية الصحة والسلامة، مع العمل على ملاءمة العرض والطلب من خلال الرخص الاستثنائية لتفادي حالات الاكتظاظ، حيث تم منح حوالي 1900 رخصة لنقل المسافرين بين المدن في الفترة الممتدة من 17 إلى 23 من مارس 2020؛

- مواصلة تنفيذ برنامج تجديد الحظيرة بغلاف مالي يناهز 250 مليون درهم خلال سنة 2021؛

- المساهمة في تحديد فئة من شغيلة قطاع النقل والمصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قصد الاستفادة من منحة التوقف عن العمل في إطار صندوق كوفيد؛

- تمديد مدة سريان صلاحية الوثائق الخاصة باستغلال المركبات مثل رخص السياقة والبطائق الرمادية ومحاضر المراقبة التقنية للعربات؛

- تم أيضا تعبئة وتعزيز الموارد البشرية والرفع من وثيرة عملها لمعالجة الملفات المتعلقة بقطاع النقل الطرقي من أجل مواكبة المهنيين خلال فترة الجائحة؛

- الترخيص بصفة استثنائية للشركات العاملة في نشاط نقل المستخدمين لحساب الغير بتعزيز أسطولها بمركباتها المستغلة في نشاط النقل السياحي أو النقل العمومي للمسافرين، خاصة خلال فترة تحديد 50% كنسبة ملء الحافلات، وذلك من أجل تدعيم قدرة حظيرة نقل المستخدمين، استجابة للطلبات الملحة لهذا النوع من النقل آنذاك؛

- تم أيضا التوقيع على عقد برنامج لدعم وإقلاع القطاع السياحي، والذي شمل أيضا شركات النقل السياحي ووكالات كراء السيارات، إذ تم تمديد مدة استغلال المركبات الخاصة بهما.

كانت تلكم نظرة مقتضبة حول الإجراءات المتخذة لمواكبة العاملين بالقطاع والتخفيف من آثار الأزمة عليهم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأستعرض عليكم الآن الأجوبة الخاصة بالأسئلة التي تفضلتم بطرحها في إطار موضوع جلسة اليوم حول النقل الطرقي ببلادنا، والتي تطرقت للمحاور التالية:

- المحور الأول: تأهيل وتطوير وتحديث قطاع المقل الطرقي؛

- المحور الثاني: الرؤية من أجل تحسين ظروف اشتغال العاملين وجاذبية الاستثمار بقطاع النقل الطرقي؛

- المحور الثالث: التدابير المتخذة لتنظيم قطاع نقل المسافرين؛

- الحور الرابع اللي تيخص السلامة الطرقية.

بالنسبة لمحور تأهيل وتطوير وتحديث قطاع النقل الطرقي:

أود في البداية أن أشير إلى أن إصلاح وعصرنة قطاع النقل الطرقي يستلزم العمل المشترك مع المهنيين، من أجل:

- تأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي للقطاع؛

- الرفع من مهنية المقاولات النقلية والعاملين بها؛

- الحد من نسبة القطاع غير المهيكل وإدماجه في القطاع المنظم؛

- تشجيع الاستثمار بالقطاع والنهوض بالأوضاع الاجتماعية لشغيلة القطاع.

وفيما يخص النقل الطرقي للبضائع، فقد قامت الوزارة بتحرير هذا القطاع بموجب القانون 16.99 الذي نص على إلغاء نظام الترخيص وتحرير ولوج مهن النقل الطرقي للبضائع، باعتماد معايير تقنية ونوعية وحذف احتكار المكتب الوطني للماء (المقصود: المكتب الوطني للنقل)؛

وكان لهذا الإصلاح منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2003 نتائج مشجعة في مجال تنظيم القطاع، من خلال تهيئ الظروف الملائمة لبروز مقاولات نقلية مغربية تنافسية والرفع من مهنية وجودة الخدمات المقدمة.

وقد مكن هذا التحرير من تشجيع الاستثمار بالقطاع، إذ يبلغ حاليا عدد مقاولات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير حوالي 72.000 مقاولة نقلية بحظيرة تبلغ تقريبا 103.000 مركبة، فيما يبلغ عدد المقاولات التي تؤمن نقل البضائع لحسابها الخاص ما يقارب 29.000 مقاولة.

كما مكن أيضا القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من أكتوبر 2010 من تعزيز دينامية الإصلاح في هذا القطاع الحيوي.

ولمواكبة هذا الإصلاح وتنظيم وتأهيل الفاعلين في النقل الطرقي للبضائع، تم التوقيع على عقد برنامج 2011-2013 بين الوزارة ومهني النقل، كما نظمت الوزارة يوما دراسيا خلال سنة 2018 حول هيكلة وتطوير قطاع النقل الطرقي للبضائع، ومنذ ذلك التاريخ عقدت الوزارة مع ممثلي الهيئات المهنية اجتماعات متتالية ومنظمة لإعداد عقد برنامج جديد ودراسة إشكالية تطوير وعصرنة القطاع.

وتفعيلا لمبدأ العمل المشترك مع المهنيين، ترأست شخصيا عددا من اللقاءات ابتداء من الأسبوع المنصرم وإلى غاية صباح هذا اليوم مع مختلف الفئات العاملة بالقطاع، كل فئة على حدة، للوقوف على مشاكل كل صنف وكذا الأولويات التي يجب الاشتغال عليها، وسيتم تدقيقها خلال الاجتماعات المرتقب تنظيمها مع المهنيين ابتداء من شهر يناير 2022، قصد ترجمتها إلى برنامج عمل واضح.

أما بخصوص تأهيل قطاع النقل الطرقي للمسافرين بين المدن، فإن هذا القطاع يضم 1743 مقاولة نقلية، بحظيرة تبلغ 2152 مركبة، 62% منها يقل عمرها عن 15 سنة، كما يبلغ عدد الرخص المسلمة بهذا القطاع 3495 رخصة، ويوفر هذا القطاع نسبة هامة من التنقلات ما بين المدن تقدر بـ 35%.

يجب التذكير أن هذا القطاع مؤطر بالظهير الشريف الصادر سنة 1963 بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق.

ومن أجل تطوير منظومة نقل المسافرين وتأهيلها، قامت الوزارة سنة 2018 بتنظيم يوم دراسي تم خلاله تدارس مشروع عقد برنامج لإصلاح القطاع، ومن أجل مواصلة المجهودات الهادفة إلى إيجاد الحلول الناجعة لعصرنة القطاع وتقديم خدمات تتماشى وتطلعات المواطنين، تعتمد الوزارة حاليا على مقاربة تشاركية تهدف إلى تأهيل الفاعلين في القطاع والقيام بإصلاح هيكلي ومؤسساتي مع الحفاظ على المكتسبات ومراعاة النقط التالية:

• ضرورة ملاءمة المقتضيات القانونية والتنظيمية مع المستجدات التي عرفتها بلادنا؛

• ضمان استدامة خدمات النقل والجودة وتوفير العرض والحفاظ على السلامة الطرقية؛

• تأطير القطاع والسهر على تكامل جميع أنماط النقل للمسافرين.

وفي هذا الإطار ترأست اجتماعا يوم الاثنين 13 دجنبر مع التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي للمسافرين، تم خلاله عرض مجمل الإشكالات التي يعاني منها القطاع، وخاصة آثار الجائحة على مردوديته، وتم الاتفاق على منهجية للعمل المشترك، تهدف إلى تحديث هذا النمط من النقل وتشجيع الاستثمار به.

وابتداء من شهر يناير المقبل ستنكب الوزارة بمعية المهنيين على وضع خارطة طريق للسنة المقبلة لمعالجة القضايا التي تروم النهوض بالقطاع.

أما بخصوص تأهيل قطاع النقل السياحي، فإن هذا القطاع يساهم في العرض السياحي الوطني والخدمات السياحية، وقد عرف هذا القطاع في السنوات الأخيرة تطورا ملموسا ساهم في الرفع من أدائه وتنويع العرض وتطوير الاستثمار المرتبط به، حيث يشتغل به حاليا حوالي 1670 مقاولة نقلية، بحظيرة مركبات يصل عددها إلى 5107 مركبة، 57% منها يقل عمرها عن 5 سنوات، ويؤطر هذا النشاط أساسا الظهير الشريف لسنة 1963، وكذا دفتر التحملات المتعلق بالنقل السياحي، بحيث يحدد هذا الدفتر شروط الولوج إلى المهنة وشروط الممارسة.

ومن أجل مواكبة القطاع، قامت الوزارة بعقد اجتماع يوم الثلاثاء 14 دجنبر مع مختلف التمثيليات المهنية لقطاع النقل السياحي، تم التطرق خلاله إلى عدد من القضايا وعلى رأسها الانعكاسات السلبية التي فرضتها جائحة كورونا على هذا القطاع، حيث تم التذكير بكل الإجراءات التي قامت بها الحكومة، سواء تعلق الأمر بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم، فضلا عن التسهيلات الإضافية للمهنيين، تخص تسديد أقساط القروض في إطار المشاورات مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب وتمديد أيضا صلاحية استغلال الرخص والمركبات.

وقد أفضى هذا اللقاء إلى التزام الطرفين بمواصلة الحوار المسؤول والجاد عبر عقد سلسلة من اللقاءات خلال 2022، وذلك من أجل بلورة تصور متكامل وتشاركي للنهوض بالنقل السياحي يتماشى مع الرؤية المستقبلية لعصرنة وتطوير القطاع ويستجيب لتطلعات وانتظارات المهنيين.

أما بخصوص تأهيل النقل بالعالم القروي، فإن الحكومة جعلت من النهوض بالعالم القروي إحدى الروافد الأساسية للسياسة التنموية ببلادنا، ولتحقيق هذه الغاية عملت الوزارة على وضع دفتر للتحملات من أجل استغلال خدمات النقل المزدوج بالعالم القروي يحدد شروط استغلال هذا النوع من الخدمات ويتوخى توفير شروط السلامة والجودة لساكنة العالم القروي.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بإنجاز دراسات القرب بمعية السلطات والمجالس المحلية همت 58 إقليم، مكنت من تحديد المعطيات المتعلقة بدواعي تنقلات المواطنين بالعالم القروي ووسائل النقل المتوفرة وكذا الحاجيات المستقبلية لساكنة كل جماعة قروية من وسائل النقل، وتشكل هذه المعطيات أرضية للجن الإقليمية للنقل ومصالح الوزارة لدراسة طلبات الحصول على رخص النقل المزدوج، وتجدر الإشارة أن إجمالي عدد رخص الممنوحة يبلغ 3370 رخصة، فقط 1418 منها مستغلة، وستواصل الوزارة مواكبة الأقاليم المعنية بهذا النوع من النقل من أجل الاستجابة للطلب وتوفير خدمات نقلية تتماشى مع حاجيات النقل لساكنة العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص تحسين ظروف اشتغال العاملين وجاذبية الاستثمار بقطاع النقل الطرقي، فإن الوزارة تركز حاليا على تجديد الحظيرة وتأهيل الموارد البشرية والحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع.

ففي الشق المتعلق ببرنامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي، تبنت الوزارة منذ سنة 2008 عدة برامج، الهدف منها تجديد الأسطول المتقادم من خلال منحة لفائدة المستفيدين من تجديد وتكسير العربات التي يتجاوز عمرها 20 سنة، وقد امتدت هذه البرامج على مدى 3 سنوات إلى غاية متم سنة 2016.

وبعد توقف البرنامج سنة 2017، عملت الوزارة من جديد على إعادة برمجته سنة 2018 على مدى 3 سنوات جديدة 2018-2020، غير أن هذا البرنامج اقتصر فقط على المركبات التي يفوق عمرها 20 سنة، وتجاوبا مع ملتمس مهنيي القطاع عملت الوزارة في إطار قانون المالية لسنة 2019 على توسيع هذا البرنامج لحظيرة المركبات التي يفوق عمرها 15 سنة ويقل عن 20 سنة، وكذا الرفع من قيمة المنح وتمديد البرنامج إلى غاية 2023.

وقصد المزيد من المرونة والفعالية لهذا البرنامج، فقد تم نقله إلى الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي قامت إلى غاية دجنبر 2021 بمعالجة حوالي 900 ملف بغلاف مالي يقدر بـ 140 مليون درهم.

أما بخصوص تأهيل الموارد البشرية، فئة السائقين فقط، نظمت مدونة السير على الطرق مجموعة من المقتضيات الخاصة بالسياقة المهنية التي تصب في تأهيل مهنة السياقة من خلال التكوين التأهيلي الأولي والمستمر للحصول على بطاقة السائق المهني، والتي من شأنها النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهذه الفئة من مهنيين.

ومن أجل مواكبة المهنيين قامت الوزارة بتحمل مصارف التكوين في إطار اتفاقيات مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ومعاهد خاصة للتكوين، وقد بلغ عدد الملفات الموضوعة لدى مراكز التكوين بالنسبة للنقل الطرقي للبضائع 40.000 ملف، منها 26.500 تمت برمجتها خلال سنة 2020، وقد استفاد من التكوين إلى حدود نونبر 2021 ما يناهز

18.000 سائق مهني بغلاف مالي يفوق 30 مليون درهم.

ومن أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية لشغيلة القطاع، وفي إطار تنزيل المقتضيات القانونية المتعلقة بتفعيل التغطية الاجتماعية والصحية بالنسبة لفئة المهنيين غير الأجراء العاملين بقطاع النقل الطرقي للمسافرين والبضائع، سيتم قريبا تنظيم جولات مشاورات خاصة بهم، والعمل على تسريع وثيرة إعداد النصوص التشريعية اللازمة لتمكين هذه الفئة من الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية في أقرب الآجال.

أما فيما يتعلق بتجويد خدمات القرب الموجهة سويا للمواطنين والمهنيين، فقد قامت الوزارة سواء عبر مصالحها الخارجية المتمثلة في مصالح النقل الطرقي أو من خلال مراكز تسجيل السيارات بتوفير مجموعة من الخدمات المهمة، كتسليم مختلف الرخص المتعلقة بأنشطة النقل الطرقي وتنظيم امتحانات الحصول على رخص السياقة وشهادات تسجيل المركبات والقيام بعمليات المصادقة الانفرادية على المركبات ذات الوزن الخفيف.

كما تم خلال هذه السنة التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون مع مجموعة البريد، تهدف إلى تجويد الخدمات من خلال تفويض بشكل تدريجي عملية استلام واختزال الملفات المتعلقة برخص السياقة وشهادة تسجيل المركبات لدى الوكالات التابعة لمجموعة البريد.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أما بخصوص التدابير المتخذة لتنظيم فترات ذروة الطلب على خدمات النقل بالحافلات خلال المناسبات والعطل، فهنا يجب التذكير أنه خلال المناسبات والعطل تعرف وسائل النقل العمومي للمسافرين ضغطا شديدا في المحطات الطرقية بسبب التزايد الكبير في الطلب على بعض الخطوط مقارنة بالعرض المتوفر.

ومن أجل مواكبة تنقل المواطنين، تقوم الوزارة بمنح العدد اللازم من الرخص الاستثنائية لحافلات النقل العمومي للمسافرين لسد الخصاص المسجل في تلك الخطوط.

كما تتوصل الوزارة بشكايات تتعلق بزيادة أثمنة بعض الوجهات، وهنا يجب التذكير بأن تحديد أسعار تذاكر الحافلات لنقل المسافرين مؤطر منذ 1996 بمقرر وزاري، كما أن لجان محدثة من طرف السلطات المحلية تقوم بمراقبة الأسعار، خاصة في أوقات الذروة وتتخذ الإجراءات الزجرية الملائمة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص السلامة الطرقية، أؤكد لكم بأن ورش السلامة الطرقية يحظى باهتمام كبير وحظي باهتمام كبير في جميع المخططات الاستراتيجية للحكومات المتعاقبة منذ 2003، وتعد سنة 2021 السنة الخيرة من تفعيل برنامج العمل الخماسي الأول، الذي تم تنزيله في ظل تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية للعشرية 2017-2026، والتي حددت هدفا جد طموح وهو التقليص من عدد قتلى ضحايا حوادث السير بنسبة 50% في أفق سنة 2026 بالمقارنة مع عدد الضحايا لسنة 2016.

وترتكز هذه الإستراتيجية على 3 فئات من مستعملي الطريق والتي تتمثل فيما يلي:

- الراجلين والذين يمثلون ما يعادل 28% من مجموع القتلى؛

- الدراجات التي تمثل ما يعادل 24% من مجموع القتلى؛

- والأطفال أقل من 14 سنة الذين يمثلون ما يعادل 10% من مجموع قتلى الطرق.

وسيرتكز عمل الوزارة على إجراءات تهم أساسا تأطير السلوك البشري وبرمجة عمليات تواصلية وتحسيسية لفائدة مستعملي الطريق بجميع فئاتهم، بالإضافة إلى الرفع من جودة التكوين، وتحسين شروط نقل واستقبال الضحايا للمستشفيات وتأهيل البنيات التحتية الطرقية والرفع من سلامة المركبات وتعزيز المراقبة الطرقية.

أما على مستوى تعزيز المراقبة، تقوم الوزارة حاليا بتثبيت 552 جهاز للمراقبة والمعاينة الآلية لمخالفة قانون السير، وذلك بغلاف مالي قدره 280 مليون درهم، بالإضافة إلى تزويد مصالح الدرك الملكي والأمن الوطني بـ 120 رادارا محمولا.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الإشكالات التي يعرفها قطاع النقل تعتبر منطلقا لبناء تصور استراتيجي، أساسه معالجة هذه الإشكالات وإيجاد الحلول الناجعة لتحديثه وتنميته في إطار تشاركي، أخذا بعين الاعتبار أهداف النموذج التنموي الجديد وضرورة تفعيل الجهوية المتقدمة.

وفي هذا الإطار، سيرتكز عمل الوزارة انطلاقا من السنة المقبلة على الأولويات والتوجهات التالية:

- أولا، إرساء منهجية فعالة للعمل المشترك مع المهنيين، وذلك بتكثيف الحوار من أجل مواكبة الفاعلين في قطاع النقل؛

- ثانيا، دعم الحكامة الجيدة في قطاعي النقل واللوجيستيك ببلادنا؛

- ثالثا، تحيين الاستراتيجيات القطاعية في ظل التطورات التكنولوجية وانعكاسات الأزمة الصحية وإعطاء هذه الاستراتيجية دينامية جديدة؛

- رابعا، تسريع وثيرة تهيئة المحطات اللوجيستيكية التي تعتبر لبنة أساسية لتنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنافسية اللوجيستيكية؛

- خامسا وأخيرا، وضع تصور من أجل تحقيق الانتقال الرقمي لقطاع النقل ببلادنا.

وسيتم العمل على تنزيل هته الأولويات والتوجهات في إطار عمل مشترك مع كافة المتدخلين وسن مقاربة جادة ومسؤولة تساير تنمية هذا القطاع الحيوي ببلادنا، استجابة لانتظارات وتطلعات المهنيين والمواطنين.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير بالترتيب وفي حدود ما تبقى من الوقت المخصص لكل فريق ولكل مجموعة ولغير المنتسبين، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي كمال.

المستشار السيد كمال صبري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

فعلا، السيد الوزير، جيتو بواحد المجموعة ديال الأرقام اللي هي جد مهمة وكتبين مدى الأهمية ديال هذا القطاع ديال النقل واللوجيستيك، وهذا كنظن هو السبب اللي على أساسو أنه تعطات لهم واحد الوزارة خاصة بهذا القطاع.

فالأرقام، السيد الوزير، عكست أنه كتبين بأنه هذا القطاع عندو علاقة مع جميع القطاعات المنتجة لا من الناحية ديال الاستيراد ولا من الناحية ديال التوزيع من بعد التثمين ديال واحد المجموعة ديال المنتوجات.

كنظن، السيد الوزير، أنه الهاجس ديالكم كذلك في هذا القطاع هو السلامة الطرقية، وفعلا هذا هاجس ديال جميع المغاربة ملي تنسمعو بأنه كاين واحد العدد ديال الوفيات وعدد ديال الضحايا، فلازم أننا كلنا نساهمو في إيقاف هذه الكارثة الإنسانية.

كنظن، السيد الوزير، اليوم كاين واحد المجموعة ديال المؤشرات جد مهمة في البلاد ديالنا، بحيث كاينة واحد القطاعات أو استثمارات استراتيجية كنشوفو اليوم النجاح ديال ميناء (Tanger Med) كنشوفو البناء ديال الميناء المتوسطي بالناظور والميناء الأطلسي بمدينة الداخلة، كنشوفو كذلك واحد المجموعة ديال المناطق الصناعية اليوم اللي تنشأت في الأقاليم الجنوبية واللي معظم المنتوجات ديالها كتمشي للتصدير، وكتعبر 2600 كلم من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال باش يتم التصدير ديالها.

كذلك، المغرب عندو واحد التاريخ، السيد الوزير، في الملاحة التجارية، كنعرفو بأنه واحد المجموعة ديال الخطوط البحرية المنتظمة اللي كانت تربط الميناء ديال الدار البيضاء مع الموانئ ديال جنوب إسبانيا وكذلك جنوب فرنسا وجنوب إيطاليا، فهذه الحركة كلها توقفت.

كنظن اليوم مع هذه الموانئ والمنشآت الكبيرة، أظن جاء الوقت باش نفكرو جميعا ومعكم، السيد الوزير، ومع المهنيين ديال الملاحة التجارية باش نفكرو كيفاش عاود نخلقو هذه البواخر اللي هي تكون بواخر مغربية، لأن لا يعقل أن في السواحل المغربية هناك واحد الحركة بحرية جد مهمة وما كنلقاوش علم مغربي على ظهر هذه البواخر اللي كتقوم بالملاحة في هذه السواحل المغربية، وخاصة في البحر الأبيض المتوسط.

إذن، السيد الوزير، كنظن أنه حان الوقت.. وكذلك في الأرقام ديالكم اعطيتو واحد المؤشر اللي هو جد مهم أن كل سنة العدد ديال الشاحنات كيتزايد، انتوما كتحاولو تواكبوه بواحد الشبكة طرقية، فدائما غادي تكون.. ما غاديش يكون واحد التعادل لازم أننا نعززو البلاد ديالنا بخطوط بحرية اللي كتربط ما بين واحد المجموعة ديال الموانئ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي كمال، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير تكلمة لما قاله زميلي، أنا بغيت نهضر على واحد القطاع مهم اللي هو القطاع ديال النقل الطرقي الدولي، وأنا حقيقة هذا القطاع هو أساسي، هو حيوي، لأنه أنا في واحد المنطقة تنعرف الأهمية ديال هاذ القطاع، لا بالنسبة للنقل ولكن بالنسبة للقطاعات الأخرى المرتبطة به، بالنسبة للإنتاج الفلاحي، بالنسبة للتلفيف.

وبالتالي هاذ القطاع اليوم يعيش واحد المجموعة ديال المشاكل جديدة، إضافة للمشاكل العادية اللي تيعرفها القطاع، اللي تتحاول الحكومة جاهدة أنه تحلها، هاذ المشاكل الجديدة يمكن لي نلخصها في 4 مسائل، 4 نقط:

- النقطة الأولى، هي المشكلة ديال التأشيرة، التأشيرة كلشي اليوم تيهضر على أنه كاين مشكل، حتى بالنسبة للسائقين، لأنه تنعرفو كاين واحد التأخير، إضافة للتأخيرولات التأشيرة تتعطى لواحد السائق دون

المساعد ديالو أو دون السائق الثاني؛

- المشكل الثاني، يتعلق بالمسألة ديال رخص المرور في أوربا أنا تنعرفو إلى غاديين إلى هولندا مثلا خصنا 4 ديال الرخص واحدة في إسبانيا وواحدة في فرنسا وواحدة ببلجيكا؛

- المشكل الثالث، هي المشكلة ديال الوقود، لأنه إسبانيا بالخصوص ولات تفرض أنه الشاحنة ملي توصلها ما خصهاش تكون فيها (le plein de carburant) وإلا تتفرض واحد الذعيرة ديال 500 أورو؛

- المشكل الرابع هي المشكل ديال الليزينغ مع الأبناك.

وبالتالي اليوم اللي مطلوب، السيد الوزير، هو أولا في إطار هذاك المبدأ اللي هضرتو عليه ديال العمل المشترك مع المهنيين، خص يكون واحد الحوار مع هاذوك المهنيين، أنا في نظري خصكم تجلسو مع المهنيين خاصة، وتنتذاكر بالخصوص على المهنيين ديال النقل الطرقي الدولي، ولكن خص يكون واحد الحوار أيضا مع الشركاء ديالنا في الاتحاد الأوربي، لأنه من خلال هاذ الحوار غادي يمكن لنا نحل هاذيك المشكل ديال التأشيرة، ديال هاذيك الغرامة، ديال هاذوك الرخص، ويمكن إلى كان في الإمكان أنكم تكونو واحد فاعل خير وتديرو واحد الوساطة مع الأبناك باش هاذ الأبناك تعطي واحد التسهيلات أو تديرو واحد الحل مع هاذوك المهنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

باقي عندكم الوقت، غتكتفيو بهاذ القدر؟ شكرا.

غادي نمرو إلى تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي وفا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكلت العشرية الأخيرة مرحلة أساسية في تطور قطاعات النقل بالمغرب، من خلال توثيق الوتيرة المتسارعة لأوراش البنية التحتية والمجهودات الكبيرة المبذولة في مجال إصلاح وتأهيل مختلف أنواع النقل، غير أن القطاع عرف عدة إشكاليات، لعل أبرزها عدم التقائية السياسات بين الفاعلين في القطاع، مما أنتج لبسا وتداخلا بين اختصاص الجهة في مجال النقل من جهة، واختصاص الوزارة من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتنظيم خدمات النقل الطرقي غير الحضرية، مما جعل الحكومة السابقة تتبنى إطارا للحكامة يهدف إلى:

1- هيكلة صنع القرار ووضع سياسة النقل العمومي للأشخاص على المستوى الوطني؛

2- ضبط شروط منح خدمات جديدة للنقل على المستوى الوطني والجهوي لضمان استمرارية الخدمات النقلية الحالية؛

3- تأطير القطاع على المستوى القانوني وكذا القرارات المتعلقة بالبيئة وشروط العمل والولوجيات والقضايا التقنية، كما تمكن هذه الدراسة من تسليط الضوء على التعديلات التنظيمية اللازمة لتحديد وتوضيح دور جميع المتدخلين في تنظيم خدمات نقل الأشخاص على الطرق.

أما بخصوص النقل السياحي، فقد تقدمت الوزارة بمقترح للاشتغال مع مهنيي النقل السياحي لبلورة عقد برنامج بمثابة خارطة الطريق للقطاع، يتم تضمينه مقترحات التمثيليات المهنية، وعبرت عن استعدادها للشروع في تطبيقه في أقرب الآجال، كما تمت مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتحديد مميزات وشروط تجهيز السيارات المخصصة لأنواع النقل السياحي وذلك لملاءمتها مع تطور الطلب السياحي بالمغرب.

وبالنسبة للبضائع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

غنمرو الآن لتعقيب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي صبحي.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنشكروكم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الموقر وتنشكروكم، السيد الوزير المحترم، على استقبالكم للمهنيين وهذا دليل على تفتحكم وعلى إرادتكم في التعاطي مع القضايا التي تشغل بال المهنيين.

السيد الوزير المحترم،

غادي نبدا لك بالسلامة الطرقية، تجديد الحظيرة، لا يخفى عليكم، السيد الوزير، ما كاينش شي شركة 10 سنين هذي استافدت من تجديد الحظيرة إلا تكسير الحظيرة، شي واحد شرى شي كاربناء على السلامة الطرقية، المهنيين، السيد الوزير، هوما اللي دارو السلامة الطرقية رهنو ديورهم، رهنو ديورهم ورهنو المسائل ديالهم وشراو حافلات جداد، ولكن، السيد الوزير، اصطدمو بهاذ المشكل ديال كارثة ديال كورونا، اللي كما قلتو التصريح ديالكم، السيد الوزير، شلل تام 3 شهور، راه ماشي 3 شهور راه سنة، السيد الوزير، الدار البيضاء عام ونصف وهي واقفة، فاس راه عام ونصف وهي واقفة، طنجة نفس المشكل، المحطة الطرقية كانت مسدودة راه كثر من عام السيد

الوزير حتى تعرضو للإفلاس، السيد الوزير، وتستغلو من طرف شركة القروض، كاين اللي مسكين باع الأملاك ديالو باش يفك المشاكل ديالو، بغى الدم ديال الوجه ديالو، كاين اللي حجزو له على الحافلات ديالو، الحكومة السابقة ما تدخلش في هاذ المسائل هاذي.

السيد الوزير،

كاين هناك إصلاحات آنية ضرورية، خصوصا في الخطوط القصيرة، تيعرف واحد المنافسة شرسة مع النقل الحضري اللي ولى ماشي النقل الحضري ولى النقل بين المدن، كاين تقريبا 25% اللي دار الرخص اللي واقفين ما غنقولش لك 25 كاينة أكثر 50% اللي واقفة، ما معنى 50% اللي واقفة؟ الناس راه تطبع، كريمة ديالها غير باش ما تسجلش عليها الوقوف ديالها، كاينة عندك الدار البيضاء - مراكش راه واقفة، الدار البيضاء - مكناس واقفة، الدار البيضاء - القنيطرة واقفة، طنجة (70 départs) كان منافسة مع (TGV[1])، احنا ماشي ضد (TGV) احنا مع السياسة ديال الدولة والسياسة ديال سيدنا، ولكن هاذ الناس أشنو درتو لهم السيد الوزير؟ في حين تنشوفو واحد 3 شركات تتستغل الصحراء بوحدها واستفادت من الدعم خصوصا في كورونا، اخذات 120 مليون ديال الدرهم، ديال الدعم بسبب نقل الطلبة من الصحراء للداخل، وفيهم فترة ديال وقت كورونا اللي كان شلل تام وكاين بونات استفادت منهم من هذا المسألة هذي.

لهذا، السيد الوزير، كنطالبو بإصلاحات آنية، وخصوصا كاين واحد المنافسة أخرى ديال النقل السري، اللي ما بقاش نقل سري ولا نقل علني، نقل علني لأنه ولاو تيديرو ماشي تنعرفو النقل السري تيجيب من القرى للفيلاجات، ولكن المشكل دبا اللي ولى ولا تيدير بين المدن، إلى بغيتي تمشي للدار البيضاء - تارودانت راه كاين النقل السري، الدار البيضاء - الرشدية راه كاين النقل السري وسأكتفي السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن لتعقيب الفريق الحركي.

تفضل مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كيتبين، السيد الوزير، أنكم انفتحتو على مجموعة ديال الإخوان المستثمرين في هاذ القطاع هذا، انتوما تتعرفو بأن القطاع هو قطاع محوري بالنسبة للاقتصاد المغربي.

أولا، بغيت نسائلكم، السيد الوزير، أنكم هضرتو على اختصاصات اللي ما اختصاصاتش ديالكم هي اختصاصات ديال الجهة، القانون التنظيمي ديال الجهة فيما يخص النقل داخل الجهات فهو اختصاص ديال الجهات، تنتمنى أنهم الإخوان ديال الإدارة يتفهمو هاذ الشي لأن ما بغاوش يطلقو هاذ المسألة هذي وهذا ما تنفهمش واش قانون واش كاين جوج قانونات في المغرب؟ كاين قانون واحد، القانون المنظم ديال الجهات، وبالتالي اليوم لا الرخص ولا المسألة ديال هاذ النقل داخل الجهات خصو يتحل، هذا اختصاص هذا باين، هذا اختصاص خصو يتعطى لذوي الاختصاص هذا واحد.

ثانيا، السيد الوزير، انتوما تهضرو كذلك وانتوما كتستمعو للناس، كنتمنى أنكم تجيبو واحد المجموعة ديال الحلول، كنعرفو بأن هذا القطاع فيه مشكل كبير جدا بالنسبة للناس ديال النقل السياحي اللي اليوم كلشي كيعلن على (la faillite) واش جبتو شي حلول لهاذ الناس هاذو؟

الإخوان ديال (la location des voitures) اللي العدد ديالهم دخل كذلك للمسألة ديال (la faillite) واش كنتو وسيط خير – كما قالو الإخوان قبل مني- ما بين الأبناك وهاذ الناس هاذو؟ إذا ما جبتوشاي، السيد الوزير، الحلول لهاذ الناس كنعنيو بأننا غادي يمشيو هاذ الناس للإفلاس، وبالتالي غادي يكون إشكالات اللي غدا يصعب أننا نعاودو نرجعو الاقتصاد ديال المغرب للأوج ديالو كما كان السيد الوزير.

كنعرفو بأن كورونا والتبعيات ديالها فعلا هي مشكل كبير، ولكن ضروري من حلول ناجعة لأن هذا هو الدور ديالكم كحكومة، السيد الوزير.

بغيت نهدر كذلك، السيد الوزير، على الاستراتيجية ديال اللوجيستيك وانتوما الأقرب كنتو قبل ما تجيو للوزارة كنتو قراب لهذا القطاع، والحمد لله اليوم ملي تفرقت النقل واللوجيستيك على التجهيز فرحنا، كنتمنى أنه هذيك الاستراتيتيجية اللي هدرنا عليها ديال 2010-2030 اللي وصلت اليوم ياله 14%، وهذا خطير جدا، هذا رقم خطير جدا 14%، فبالنسبة لهذا العمل اللي كان خصها حاليا كتهضر لجنة على 2010-2035 كنتمنى أنكم تاخذوها بعين الاعتبار، لأنه هذه المسألة ديال اللوجيستيك والمناطق اللوجيستيكية ياله تدار 0.85، السيد الوزير، 0.85، ياله المنطقة ديال زناتة، وبالتالي اليوم واحنا كنتسناو أننا عندنا عروض من مجموعة ديال المستثمرين ديال الخارج اللي بغاو يستثمرو في المغرب، بالله عليك، السيد الوزير، احنا مازال ما وجدناشاي هذه المناطق اللي احنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السي عبد الرحمان، انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

[1] **T**rain à **G**rande **V**itesse

نمر إلى الفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضل السي سماعيل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن وضعية الطرق ببعض المناطق تبقى واحدة من أبرز العقبات أمام كل تنمية اجتماعية واقتصادية بما تعنيه من فك العزلة وتعزيز البنيات التحتية وفتح قنوات الربط مع وجهات متعددة، فالشرط الأساسي الكفيل بتسهيل الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وإعطاء التنمية مفهومها الحقيقي مرتبط حتما بمدى وجود شبكة طرقية.

السيد الوزير المحترم،

في هذه السنة التي تشرف على نهايتها انقطعت الطريق الوطنية رقم 13 ثلاث مرات وجعلت جهة درعة - تافيلالت في عزلة تامة، دون احتساب الانقطاعات الناتجة عن تساقط الثلوج وكذلك تساقط الأحجار في أكثر من مرة.

في شهر مارس الماضي بسبب انحراف ناقلة عسكرية "بتيزي نتلغمت" في يوم بارد عرف تساقط الثلوج، انقطعت الطريق لأزيد من 12 ساعة، والناس، السيد الوزير، بقات 12 ساعة في البرد.

وقبل شهر، توقفت الحركة لساعات في نفس المقطع الطرقي بسبب حادث سقوط شاحنة كبيرة، وكنشوفو، السيد الوزير، بلي أخطر حوادث السير كتوقع بين الطريق الرابطة بين الرشيدية ومكناس.

السيد الوزير المحترم،

لا يعقل في سنة 2021، وفي ظل مغرب المشاريع الذكية والعملاقة، أن نعيش مثل هذه الأحداث، ولا يعقل أن تعيش جهة درعة - تافيلالت عزلة طرقية في ظل الجهوية المتقدمة، وشعار العدالة المجالية لا يعقل أن تبقى الجهة الثانية من حيث المساحة هي الأخيرة في كل مؤشرات التنمية بـ 0 كلم من الطريق السيار و0 كلم من السكك الحديدية، وبطريقين رئيسيتين تنقطعان بسبب الثلوج على مستوى "تيزي نتلغمت" و"تيزي نتيشكا، ورغم وجود ثروات طبيعية وحركة سياحية ومناجم وتنقلات كثيفة، فهذا، السيد الوزير.. والسيد الوزير كنا سمعنا أكثر من مرة عن الطريق السريع بين مكناس والرشيدية، وسمعنا أكثر من مرة عن الطريق بين بني ملال وتنغير وعن الطريق بين دمنات وورزازات.

السيد الوزير،

دون إرادة سياسية حقيقية لن يتحقق أي شيء، وبالتالي راه بغينا شي التفاتة خاصة لهاذ المناطق، بغيناكم تسجلو موقف إيجابي وهاذ العمل يتحسب ليكم وتنصفو لهاذ الجهة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في إطار التعقيب.

تفضل السي عبد اللطيف، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

يلعب النقل الطرقي دورا بارزا في بلادنا، لاسيما في كل ما يتعلق بتنشيط الاقتصاد الوطني والحركة التجارية الوطنية، هذا علاوة على أدواره المتعددة في العديد من القضايا ذات الصلة بالحياة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، ورغم المجهودات التي بذلت ما بين سنة 2000 وسنة 2011 إلا أن الجمود والتخبط الذي عرفه القطاع في العشرية الأخيرة أدى إلى تكريس هشاشة القطاع وتفاقم المشاكل البنيوية، التي مازالت تعيقه عن لعب الأدوار الكبرى التي يجب عليه القيام بها، سواء فيما يتعلق بالنقل الطرقي للبضائع أو النقل الطرقي للأشخاص.

أولا، فيما يتعلق بالنقل الطرقي للبضائع: منذ تحرير القطاع بموجب القانون 16.99 الصادر سنة 2000 لم تبادر الوزارة إلى إجراء تقييم حقيقي وجدي له، وهو الأمر الذي كرس نفس الأوضاع السلبية التي كانت سائدة قبل التحرير والمتسمة بكثرة المقاولات ذات المركبة أو المركبتين وانعدام المهنية والتكافؤ غير الشريف وانعدام المردودية؛

ثانيا، يشكل تجاوز حمولة الشاحنات معضلة مزمنة تنخر التوازنات الهيكلية للقطاع وتؤثر سلبا على البنية التحتية للطرق؛

ثالثا، رغم المجهودات المبذولة في مجال تجديد الحظيرة منذ 2008 إلا أن النتائج المحصل عليها لم ترق إلى الأهداف المسطرة سلفا، خصوصا في الثلاث سنوات الأخيرة.

ثانيا، فيما يخص النقل الطرقي للأشخاص، لم يشهد أي مبادرة إصلاحية وهو الأمر الذي أدى إلى استفحال ظواهر شاذة تحتاج حلولا تستوعب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقطاع ومن ذلك:

1- غياب مقاربة مندمجة تشمل جميع القطاعات الوزارية المتدخلة؛

2- مشكل الخطوط الصغيرة التي تعد الضحية الأولى للتوسع العمراني؛

3- إعادة هيكلة المحطات الطرقية، نظرا للفوضى والمضاربات التي تعرفها؛

4- نمو النقل غير المهيكل والسري بما فيها التطبيقات الجديدة في غياب آليات الزجر؛

5- مشكل البطاقة المهنية التي تشكل هاجسا حقيقيا لفئة عريضة

من السائقين، بحيث يتوجب إيجاد حل جذري لهذا المشكل، حتى تفي الوزارة بوعودها لفئة السائقين كالحصول على قروض السكن والتغطية الاجتماعية؛

6- إكراهات الضريبة المرتبطة بالقطاع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

شكرا السيد الرئيس، شكرا جزيلا.

نمر الآن إلى فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي الأستاذة مريم.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على الرغم من المجهودات الكبيرة اللي بذلتها بلادنا في العقدين الأخيرين، إن على مستوى تخصيص حجم الاستثمارات الضخمة للرفع من مستوى البنيات التحتية الطرقية وصيانتها، أو على مستوى حملات التوعية بالسلامة الطرقية والوقاية من حوادث السير، حفاظا على الأرواح والمكتسبات، إلا أن هاذ المجهودات الملموسة لم تنعكس أثارها إيجابا في الواقع، حيث لا زالت تسجل حرب الطرقات أرقاما مقلقة، في 2019 اللي كلنا تنعرفو أنها كانت سنة حجر سجلت 3700 وفاة وأزيد من 10.000 إصابة بليغة، ما جعل بلادنا تحتل المركز الرابع عربيا في عدد الوفيات، وتعود الأسباب في نظرنا إلى عدم احترام مدونة السير، خاصة فيما يتعلق بالحوادث الأكثر إماتة، وذلك راجع إلى عدم احترام الحمولة القانونية وعدم احترام مدة السياقة والراحة وتهالك وسائل نتاع النقل ديال الأشخاص والبضائع.

ويكفي استحضار المآسي المرتبطة بنقل العاملات والعمال بما فيهم الزراعيين حيث الوفيات بالعشرات أسبوعيا.

السيد الوزير،

مازال عندنا نقل البضائع ليلا تيسجل خروقات جمة وخطيرة وسلوكيات تمس وتجازف بالسلامة الطرقية، بحيث عدد كبير من الشاحنات لا تحترم الحمولة المنصوص عليها، نذكر منها الشاحنات ديال نقل التبن، مما يدعونا للتساؤل: لماذا لم يعد مطبقا القانون الخاص بتنزيل الحمولة الزائدة؟

السيد الوزير،

للأسف مازالت بعض الشركات ديال النقل تستغل فترات الأعياد والمناسبات لمضاعفة ثمن التذاكر، بل بعضها استغل ظروف الجائحة لضرب جيوب المواطنين دون احترام الإجراءات الاحترازية، ولازالت أغلب المحطات الطرقة مطبوعة بالفوضى وغياب الأمن وضعف البنيات والخدمات المقدمة للمسافرين، كما لا تزال فئة عريضة من العاملين بالقطاع من مستخدمي محطات النقل وسائقي العربات والطاكسيات محرومين من أبسط حقوقهم المهنية، وفي مقدمتها الحماية الاجتماعية.

ونذكركم بأن قيمة الحوار تتجلى في مدى الاستجابة لمطالب الاتحاد النقابي للنقل الطرقي، الاتحاد المغربي للشغل، إعادة النظر في شروط الولوج لمهنة السائق، تعديل بيان الشحن وتفعيله، وضع تعريفة مرجعية وطنية ملزمة للجميع، تصنيف القيد لكل نوع خدمة ومنحه بشروط تكوينية مهنية، ضمان الحماية الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، وشكرا لاحترام الوقت.

نمر إلى مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تعقيبكم، تفضل خليهن.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

بات مهنيو قطاع النقل الطرقي من عمال وسائقين مهددين بمواجهة صعوبات اقتصادية واجتماعية جديدة تنضاف لتداعيات أزمة "كوفيد-19"، في ظل ارتفاع كلفة المحروقات، مما سينعكس سلبا على أسعار نقل السلع والأشخاص، والذي سيؤثر حتما بشكل سلبي على أسعار القفة الاستهلاكية للمواطن، وبالتالي ضرب القدرة الشرائية لعموم المواطنين.

وعليه، أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات لإنقاذ مهني قطاع النقل الطرقي عبر:

- الرجوع إلى تحديد ثمن بيع المحروقات وتسقيف أرباح الموزعين واعتماد الغازوال المهني كما هو معمول به في قطاع الصيد البحري؛
- مراجعة القوانين المتعلقة بالمنافسة من أجل التصدي لكل أشكال التحكم والتفاهم في السوق الوطنية وخلق التنافس الحقيقي بين الفاعلين، والرفع من المخزون الوطني من المواد البترولية، واستئناف تكرير البترول في مصفاة "سامير" المتوقفة منذ سنوات؛
- تفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي باعتماد التمثيلية والمتعارف عليها في أبجديات الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف: الحكومة، الاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الأكثر تمثيلية، وضرورة إدماج ممثلي المهنيين بالمجلس الإداري للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛

• محاربة الحمولة الزائدة التي لها آثار سلبية على البنية التحتية للطرق والقناطر والمقاولات النقلية التي تشتغل وفق القوانين الجاري بها العمل، بحيث يكتفي مسؤولو المراقبة الطرقية على معاقبة سائق الشاحنة المغلوب على أمره.

ونذكركم، السيد الوزير، أن قطاع النقل الطرقي وسائقي الشاحنات كانوا في الصفوف الأمامية لمواجهة جائحة كورونا بتأمينهم للمواد الاستهلاكية الغذائية والفلاحية لعموم المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

نمر إلى آخر تعقيب، الكلمة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، ننوه بالمبادرة اللي قمتم بها في الحوار الاجتماعي القطاعي ومنها استقبلتم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نأمل أن يكون الحوار منتجا عكس بعض القطاعات اللي الحوار فاش ما تيكونش منتج كيخرج لنا بانعكاسات اللي ما نبغيوهاش.

المسألة الثانية وهو أنكم تحدثتو على عقد البرنامج، نتمنى أن هاذ عقد البرنامج كذلك يتفتح فيه يعني حوار معقول وتخرجو بنتائج ترضي جميع الأطراف.

إشكالية مدونة السير فيها مشاكل، مزيان تفتحو فيها حوار مع المهنيين وكذلك المستثمرين وتكون كذلك في متناول حتى المواطنين.

بطبيعة الحال مزيان الإسراع بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، السكن الاجتماعي، المهنيين كاين واحد الاتفاق، السيد الوزير، خص ترجع له 2007 ماشي 2017، كاين اتفاق اللي تيستافدو من إيجابيات القضية ديال السكن، خص هاذ الاتفاق ترجعو له يستافدو منه المهنيين.

أيضا المهنيين مضرورين بقضية ارتفاع المحروقات، خصهم دعم مباشر، خص تعاونو معهم، بالإضافة إلى الإشكالية الأخرى اللي مرتبطة بمحاربة المسألة ديال الحمولة - شارو لها الزملاء - هاذ الإشكالية ديال الحمولة خصها تكون من المنبع بطبيعة الحال ويطبق فيها القانون ولا غير ذلك.

أيضا، بطبيعة الحال سبقو الإخوان كذلك مسألة ديال البطاقة ديال السائق المهني، هاذ البطاقة كذلك خصها تكون بالقواعد ديالها، بالإمكانيات ديالها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن لرد السيد الوزير على مختلف التعقيبات.

تفضل، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على التجاوب والتعقيب.

فيما يخص الأنماط الأخرى ديال النقل بحال النقل البحري بالطبع غادي ننكبو في إطار التحيين ديال الاستراتيجيات ديال جميع أنماط النقل على القضية ديال النقل البحري وما غاديش نبخلو باش يعني نخلقو جميع الإمكانيات للاستثمار الخاص داخل هاذ القطاع، وغادي نركزو يمكن على النقل البحري القصير في مضيق جبل طارق.

بالنسبة للقضايا اللي متعلقة بالاختصاصات ديال النقل وهي اختصاصات جهوية قانونا، والقانون ديال 63 حتى هو عندو آثار على هاذ القضية هاذي وفي إطار الأوراش، الورش ديال تفعيل الجهوية المتقدمة، وراه السيد وزير الداخلية ترأس اجتماع هاذي واحد الأسبوع، حضرو فيه عدد ديال الوزراء وعدد ديال رؤساء الجهات، ومن بين النقط المطروحة كاين هاذ النقطة هاذي واحنايا غادي نواكبو العمل الحكومي في هاذ الطريق هاذي.

بالنسبة للقضية ديال السلامة الطرقية، بالطبع يعني المبادرات اللي قامت بها الحكومات بحال إلى قلتي يعني جبارة وخدمنا على هاذ القضية هاذي، الحكومات السابقة خدمت ولكن مازال ما وصلناش للمبتغى، وغادي نبقاو تنعملو وغادي نعملو واحد التقييم باش نشوفو كيفاش يمكن لنا يعني نهرسو هذاك (la tendance) نشوفو كيفاش نقدرو نزلوها شي شوية باش نقلصو من الحوادث الخطيرة والحوادث المميتة.

بالنسبة يعني لظروف اشتغال العاملين، وعلى إثر صدور القوانين 98.15 و99.15 المتعلقين بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا وبإحداث نظام المعاشات لفائدة نفس الفئات، انخرطنا كوزارة باش نزلو مقتضيات هذين القانونين بالنسبة لمهني القطاع، وغادي نجلسو معهم قريبا في هاذ الموضوع.

بالنسبة للنقط اللي شرتو لها في المشاكل الهيكلية ديال قطاع النقل

الطرقي، راه كلها واضحة وجات في الاجتماعات اللي قمت بالترأس ديالها مع ممثلي المهنيين، منها المشاكل ديال الحمولة، المشاكل ديال البطاقة المهنية، المشاكل ديال الكازوال المهني... إلخ، وهاذو اللي اتقفنا مع الممثلين ديال المهنيين هو أنه غادي يخصنا نحددو الأولويات اللي غادي نخدمو عليها في سنة 2022 وغادي نخدمو اليد في اليد باش نوجدو الحلول لهذه المشاكل ونزيدو بهذا القطاع للقدام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهيتم السيد الوزير؟

إذن شكرا للسيد الوزير على رده وتعقيبه، وشكرا على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

نرحب بالسيدة الوزيرة المنتدبة لدى السيد رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وغادي ننتقلو مباشرة لمعالجة الأسئلة الموجهة لقطاعها، واللي تتمحور بطبيعة الحال حول "الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة"، واللي كتجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "اعتماد الرقمنة كآلية للإصلاح الإداري".

تفضل السي زكرياء.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

أمام المتطلبات المتزايدة لمرتفقي الإدارات العمومية وما يفرضه ذلك من ضغط على تلك الإدارات، الشيء الذي يؤثر على جودة وفعالية الخدمة العمومية التي يستفيد منها جميع المرتفقين، مما يستدعي اللجوء إلى آليات حديثة لتقديم خدمات أفضل للمواطنات والمواطنين، عبر الاستعانة بالرقمنة في أفق تعميمها.

ما هي إستراتيجيتكم، السيدة الوزيرة، لتنزيل وتعميم ونشر الرقمنة داخل الإدارات العمومية، على اعتبار أنها رافعة لأي إصلاح إداري مستقبلي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني وموضوعه "الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أزمة كورونا أدت إلى زيادة الوعي باستعجالية تحقيق التحول الرقمي، لأن الولوج إلى الخدمات في العالم بأسره في الظروف الراهنة رهين بالرقمنة واستخدام التكنولوجيا، كما أن التقدم في ورش الرقمنة بإجراءات ملموسة ووفق آجال محددة ومضبوطة سيساهم بشكل واضح في إصلاح الإدارة المغربية، التي تعاني من العديد من المعيقات.

وفي هذا الإطار، نسائلكن، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المتخذة لجعل ورش الرقمنة رافعة لإصلاح الإدارة المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثالث وموضوعه "التكنولوجيا الرقمية والإصلاح الإداري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي محمد حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول إستراتيجية الوزارة لتحقيق أهداف ورش الإصلاح الرقمي والإداري ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول التدابير المتخذة لتطوير وتفعيل برنامج الإصلاح الإداري المعتمدة سابقا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس موضوعه "تسريع الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السي عبد الإله تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن إستراتيجية الحكومة للرفع من مردودية الإدارة المغربية وعن الجهود المبذولة لتسريع رقمنة الإدارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر للسؤال السادس وموضوعه "الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ثمة إجماع اليوم في بلادنا على الأهمية القصوى التي تحتلها الرقمنة، باعتبارها رافعة وداعمة أساسية لإصلاح الإدارة، سيما مع المشاكل المزمنة التي تعاني منها الإدارة المغربية.

عن رؤيتكم في جعل الرقمنة رافعة حقيقية لإصلاح الإدارة نسائلكم، السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي المخلول.

إذن نمر الآن للسؤال السابع موضوعه "الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات الحكومية التي تعتزمون اتخاذها من أجل جعل الرقمنة رافعة أساسية لإصلاح الإدارة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن والأخير فهاذ المحور الثاني موضوعه "الإجراءات المصاحبة للرقمنة كآلية لإصلاح أعطاب الإدارة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لتقديم السؤال.

السي بن فقيه تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

بغينا نساءلكم عن الإجراءات المصاحبة للرقمنة من أجل إصلاح أعطاب الإدارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة للرد على أسئلة السيدات والسادة المستشارين.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة غيثة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على طرح هاذ الأسئلة الهامة حول الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة.

كيف ما تتعرفو اليوم الإدارة المغربية عندها بزاف ديال المشاكل للأسف، المواطن تتعذبو الإدارة، إلى خصو شي ورقة خصو يمشي من إدارة للإدارة للإدارة، جيب هاذ الورقة ناقصاك هاذ الورقة، أجي غدا بعدو، طلع للرباط، تنعذبوه، تنمرتوه مسكين، تنتكرفصو عليه ما تيتيقش فالإدارة المغربية.

الرقمنة إلى تدارت بطرقة صحيحة وتنأكد على هاذ النقطة بطريقة صحيحة، يمكن تدير تحول جذري في علاقة المواطن بالإدارة، يمكن المواطن من دارو ولا من تليفونو ولا من شي حاجة فالدرب ديالهم يولج لهاذ الخدمات بواحد الطريقة سهلة مبسطة سريعة وشفافة، وهاذ النقطة على أنها تدار بطريقة صحيحة راها مهمة، الرقمنة راها ماشي حل سحري، راه كاين تجارب ديال الرقمنة اللي هوما ناجحة وعاونونا وسهلو علينا المأمورية، ولكن للأسف كاين تجارب ديال الرقمنة اللي تدارو وتكرفصو على المواطن وزادو عذبوه وزادو مرتوه، كاين تجارب ناجحة وكاين تجارب أقل نجاح.

الهدف ديالنا احنا بعدا واحد من الأهداف الكبيرة هو نشوفو ذيك التجارب الناجحة ونستافدو منها ونتعلمو منها ونعمموها، لأن التجارب الناجحة هي الأساس ماشي هي الاستثناء.

الرقمنة باش تنجح خصها نظرة شمولية، الرقمنة راها ماشي هي الكمبيوتر والأنترنيت وصافي، راه خصنا نظرة شمولية.

قبل ما نهضرو على الرقمنة، هاذ الدعامة باش تكون الرقمنة بطريقة صحيحة هي العنصر البشري، الناس تيخممو فالرقمنة تيخممو نيشان فالتيليفون والكمبيوتر، راه العنصر البشري راه هذاك الموظف اللي كاين فالإدارة، راه خصنا نتهلاو فيه، خصو يشوف بأن الرقمنة.. وخصنا نديرو أن الرقمنة غتعاونو، هاذي معنيتها جوج حوايج، معنيتها فاش غنديرو غادي نمشيو لشي إدارة غنعاونوهم بالرقمنة خصنا هاذيك الموظفين ديال ذيك الإدارة نخدمو معهم ونوجهوهم ونسمعو لهم، باش ذيك الحل اللي غادي يتدار دالرقمنة يكون تيعاونهم، خص ذيك الموظف في حد ذاته يشوف على أنه الرقمنة غادي تنقص عليه الخدمة، غادي تعاونو في خدمتو، غتعاونو، حيث إذا ما بغاهاش غادي ينفر منها وإذا الموظف ما حماش على ذاك المشروع ديال الرقمنة وما هزوش وبغاه ما غاديش ينجحش.

ثانيا، هذاك الموظف ديال الرقمنة، كاين تبارك الله موظفين اللي تيفهمو في الرقمنة وتيفهمو في الإعلاميات وكاين شي موظفين اللي هوما موظفين رائعين في مجالات أخرى، ولكن في الرقمنة ما تيعرفوش مزيان، تيخصنا نديرو لهم تكوين ونديرو لهم دعم ونعاونوهم.

في الإطار، احنا الوزارة ديالنا عندها واحد البرنامج ديال (I Tamkine) اللي راه هو تيخدم باش نديرو تكوين ديال 10.000 موظف في مختلف الإدارات لهاذا برنامج الرقمنة.

كاين أيضا برامج ديال الأكاديمية الرقمية اللي هو من الوكالة ديال التنمية الرقمية اللي باش يدعم هذه الإمكانيات ديال الموظفين في مجال الرقمنة، هذا واحد البرنامج غادي نطلقوه إن شاء الله قريبا.

من غير.. الكفاءات والمواهب، أنا بالنسبة لي هذا من أهم المحاور، محور أساسي ما يمكنش نهضرو على الرقمنة إذا ما كانش العنصر البشري.

النقطة الثانية اللي هي الإطار القانوني، المغرب اليوم عندو مكتسبات مهمة في الإطار القانوني، كاين القانون 55.19، القانون 55.19 هو واحد القانون دار قفزة نوعية في العلاقة ديال المواطن بالإدارة، تيقول لك على أنها الإدارة ما يمكن لهاش تطلب للمواطن شي ورقة اللي كاينة عند إدارة أخرى، (Donc) سير جيب، جيب، جيب القانون كيقول ما خصش تبقى، القانون كيقول ما خصكش جوج جوج من الحاجة، القانون تيقول بزاف ديال الحوايج.

القانون تيقول بلي إذا الإدارة ما جاوبتش المواطن في واحد الأجل ذيك السكوت معناه الرضا، هذا قانون رائع دار قفزة نوعية.

كاين أيضا ميثاق المرافق العمومية، ميثاق المرافق العمومية هو واحد الميثاق اللي حتى هو رائع اللي تيقول بلي حوايج تنسمعهم تيجيوك بديهيين، بلي للمواطن فاش يمشي للإدارة خص تستقبلوه مزيان، خص تقضي لو غرضه بالزربة، تتقول بلي هذاك الموظف اللي خدام في الإدارة خصو يكون مرتاح، خصو يكون مزيان، خصو يكون هو حاس براسو مزيان، شي حوايج عاديين، شي حوايج اللي تتسمعهوم تيجيوك.. معلوم هاذ الشي خصو يكون، ولكن هاذ الشي راه بعيد، هاذ الشي مكتسبات قانونية مهمة، ولكن إن شاء الله غادي نخدمو على مراسيم التنفيذ وأيضا تنخدمو على أنه هذه القوانين تولي حقيقة، اليوم كاين ترسانة قانونية ولكن أرض الواقع بعيد على هاذ الشي اللي قلت لكم، على أرض الواقع راه ما فهش هاذ الشي اللي كاين في القانون 55.19، إذن احنا إن شاء الله غنخدمو باش في أرض الواقع هاذ الشي اللي تينادي به القانون يولي حقيقة، هاذ أرض الواقع، القانون مزيان ولكن المرحلة المقبلة هي أنه هاذ الشي يولي حقيقة.

الدعامة الثالثة هي البنية التحتية: البنية التحتية، المغرب عندو مكتسبات كبيرة في هذا المجال، عدد المشتركين في (l'internet) اليوم هو 31.690.000 مشترك، وكل عام تنزيدو بأكثر من 18%، وتتعرفو بأنه إذا شفنا مؤشرات الجودة ديال الخدمات في (l'internet)، راه المغرب تيحتل إحدى المراتب الثلاث بالقارة الإفريقية، راه في المكتسبات ديال البنية التحتية في الأنترنيت وفي الأدوات راه احنا ماشيين بعيد، ولكن معلوم احنا مازال تيخصنا نزيدو فهاذ الشي، احنا مازال عندنا في المغرب شي مناطق اللي ما فيهمش الأنترنيت مازال عندنا مناطق بيضاء، اللي ما فيهمش الأنترنيت، ودابا الأنترنيت ولى تيبان للناس بحال الضوء والماء، إلى ما عندهمش الأنترنيت راه بحال تيشوفو تيشوفوه حاجة أساسية، (donc) هنا كاين واحد المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا من 2018 لـ2023، اللي الهدف ديالو هو نشر شبكة الهاتف المتنقل من الجيل الثاني والثالث والرابع على مستوى 10.740 منطقة، اليوم 7450 منطقة تمت، كاين (déjà) التغطية ديالها، ومازال إن شاء الله خدامين باش نعممو هاذ الشي، وكاين أيضا خدمات الأقمار الاصطناعية للمناطق اللي هي أكثر عزلة اللي حتى هي غنخدمو إن شاء الله باش توصلهم التغطية.

وتنذكركم أيضا على أنه في وقت الكوفيد فاش ولاو الدروس عن بعد ذيك المنصات الإلكترونية اللي كان تيديرلها الدراري الصغار تيدخلولها يقراو ما كانش تيخلصو عليها، كان الولوج لذيك الخدمات ديال القراية كان فابور ما كانش تيخلصو عليها، (donc) هضرنا على الدعامة الثالثة اللي هي البنيات التحتية، اللي أنا بالنسبة اللي في المغرب راه احنا عندنا تقدم كبير فيها، ولكن مازال تيخصنا نزيدو نخدمو.

الدعامة الرابعة هي تبسيط المساطر: المساطر عندنا في المغرب معذبة، علاش هاذ جوج جوج من الحاجة وربعة من الحاجة، تيقول لك شي واحد واش احنا جايين نخطبو ولاش خصنا هاذ جوج من الحاجة؟ (donc) تنخدمو.. خصنا نخدمو باش يتبسطو المساطر، ما عندنا لاش المواطن يمشي لـ10 ديال الإدارات إلى تخصو ورقة، خص ضروري يوقع تبسيط المساطر عاد نرقمنو، حيث إلى رقمنا المساطر المعقدة غادي تبقى معقدة، (donc) دعامة مهمة، وهاذ الشي نادى به القانون 55.19، واليوم عندنا مكتسبات مهمة في هاذ المجال على أنه تم جرد المساطر ديال الإدارات كلهم، 800 مسطرة ما كانش عندها حتى أصل قانوني، وتم الحذف ديالها، 800 مسطرة تم الحذف ديالها، المرحلة دبا بدينا جرد المساطر كلها مكتوبة في موقع (idarati.ma) والمرحلة المقبلة إن شاء الله اللي غادي نخدمو عليها هي أننا نبسطو هاذ المساطر باش ما تبقاش معقدة.

دبا هضرنا على أربعة (4) ديال الدعامات، احنا ما بغيناش نديرو غير الدعامات، احنا بغينا نبنيو دار، حيث إلى بنيتي غير 4 دعامات، عندك 4.. (كلام غير مسموع) و4 دعامات، احنا تنخدمو إن شاء الله بغينا نبنيو وبغينا شي حاجة اللي غيستافد منها المواطن، بغينا المواطن يحس بواحد التغيير في اليوم ديالو، ومن أجل هاذ الشي احنا تنديرو.. خدامين تنديرو مواكبة ميدانية للإدارات، درنا زيارات ميدانية، درنا لقاءات باش نفهمو باش نخدمو معهم كيفاش يديرو المشاريع ديالهم، كيفاش يخدمو واحد الطريقة (agile) اللي تتعاون على أنها يكون التغيير سريع، على أنهم مثلا تنخدمو معهم باش يكون هاذ الشي في أرض الواقع وماشي يبقاو غير دعامات ولا شعارات، احنا تنزلو تنعريو على ذراعنا وتنخدمو مع الإدارات باش نعاونوهم.

في الختام، اللي بغيت نقول، هو أنه هاذ الرقمنة يمكن لها تعاون الإدارة، وغتعاون الإدارة وغنخدمو إن شاء الله مجموعين باش المواطن في الحياة اليومية ديالو غتعاونو، هاذي إن شاء الله، غنديروها، ولكن هذا راه ورش صعيب، راه الرقمنة ماشي ورش ساهل، تتوقع عندك شي ناس اللي ما باغيينش، شي ناس اللي هذا.. كاع صعيب، تيخصنا نخدمو مجموعين وكلشي خصو يندمج في هاذ الورش ويعاون، لأن راها ما غتجيش هكاك، راه غنخدمو إن شاء الله وغنوصلو، ولكن مجموعين بطريقة تشاركية، القطاع الخاص ضروري لأن احنا كوزارة غنديرو المواكبة، شكون غيدير لنا هاذ التقنيات؟ وشكون غيطور لنا هاذ التطبيقات؟ وشكون غي..؟ راه القطاع الخاص، احنا محتاجين للقطاع الخاص يندمج معنا، ومحتاجين المرتفقين، محتاجين لكل شي، هاذ الشي غنجحو فيه إلى خدمنا مجموعين، وإن شاء الله نخدمو مجموعين باش نجحو لصالح المواطن ولصالح المقاولات حتى هي وباش نحسنو مناخ الاستثمار، وهذا نداء لكم باش، إن شاء الله، نخدمو مجموعين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر الآن للتعقيب على الجواب المقدم من قبل السيدة الوزيرة، وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

متفهمين جيدا مضمونه وأسباب نزوله، والذي ينسجم مع تصور الحكومة الرامي إلى تحديث الإدارة وتعميم الرقمنة في أفق جعل الإدارة تستجيب لمتطلبات النجاعة والفعالية.

والأكيد أننا نبارك كل ما تضمنه جوابكم، الذي ينهل من البرنامج الحكومي وما فرضته الهندسة الحكومية من هذا القطاع، خصوصا وأننا مقتنعون جميعا، حكومة وبرلمانا، بأن الإدارة المغربية بطيئة وتسير بوثيرتين متباينتين على حساب طبيعة القطاعات وما بين الإدارة والقطاع الخاص الذي لازال يشتكي من بطئها وتثاقلها ومن كثرة

المتداخلين وعدم تحمل المسؤولية وتصدير أعمالها نحو لجان بعينها، يصعب معها تحقيق الإجماع.

لذلك نؤكد لك، السيدة الوزيرة، بأن الأهداف والآفاق التي رسمها جوابكم سندافع عليها وسنساعدكم على تحقيقها من مختلف المواقع التي نشتغل فيها.

بعد عشرية استقالت فيها الإدارة من أداء أدوارها ووظائفها، عشرية طبعها التردد وانعدام الثقة، لذلك كانت الإدارة محطة انتقاد واسع، ولعل التشخيص الدقيق الذي أعطاه جلالة الملك والذي وجه إلى الحكومة والبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية منذ خمس سنوات، كان المفروض فيه تستعجل الحكومة لكي تضع خارطة طريق للإصلاح، لكن للأسف عدم انسجامها ومستوى الخطاب السياسي الرديء الذي ساد لعشر سنوات والذي جعل من الإدارة حصان طروادة لتبرير الفشل، أدخل إدارتنا المغربية غرفة الانتظار واستقال الجميع من أداء مهامه، حيث غابت المسؤولية، مما أعطى الفرصة لتنامي البيروقراطية والمحسوبية، الشيء الذي فاقم واقع الإدارة المهترئ.

السيدة الوزيرة،

المرفق العمومي يعاني أمام هذه الوضعية، مما أدى بشكل مباشر إلى تدني الخدمة العمومية، خصوصا في القطاعات التي لها ارتباط مباشر بالمواطن وتحقق القرب الحقيقي له، لذلك فإن الحكومة مطالبة بمعالجة هذه الاختلالات، أولا، عبر القضاء على البيروقراطية ومحاربتها وتجاوز منطق الترضيات في تحمل المسؤوليات بإقرار مبدأ تكافؤ الفرص وجعل الرجل المناسب والمرأة المناسبة في المكان المناسب، وإقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وفق منطق متوازن دون منطق الأحكام الجاهزة، الذي نضع بمقتضاه الجميع في سلة واحدة، خصوصا وأن غالبية الموظفات والموظفين أشخاص نزهاء، إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال تعميم مصطلح الفساد على الجميع.

لهذا، فإن القانون التنظيمي الخاص بالتعيين في المناصب العليا والذي تمت مراجعته عشرات المرات لم يف لحد الآن بالمطلوب، حيث تم الالتفاف عليه في العديد من المحطات، لذلك لابد من الاجتهاد من أجل إقرار النجاعة في المرفق العمومي، عبر اعتماد أنظمة أساسية متوازنة خاصة بالموظفين، تلغي التمييز القائم اليوم، أنظمة خاضعة للنظام العام للوظيفة العمومية، والذي يجب مراجعته وإخراجه في القريب، يجعل جميع الموظفين خاضعين له، قانون يقطع مع التردد اللي طبع تدبيره لسنوات جعل مجموعة من نصوصه متجاوزة.

لذلك، نؤكد على أننا وإن كنا متفقين على أن الانتقال الرقمي ضروري للمرحلة وسيحل العديد من الإشكاليات والاختلالات الجاثمة اليوم على إدارتنا وسيكون آلية ذكية لمحاربة الفساد والرشوة وسيعزز الشفافية والحكامة داخل المرفق العمومي وفق التشخيص السالف الذكر، بحيث سيقلص من الانتظارية، إلا أنه يبقى من وجهة نظر فريق التجمع الوطني للأحرار تحفيز الإدارة وإقرار الصرامة وفتح المجال أمام الطاقات والكفاءات وإعطاء الفرص وتحسين الأجور والإسراع في إعادة الانتشار للتقليص من التمايز المجالي ما بين الجهات ومواصلة تبسيط المساطر الإدارية، أحد المداخل الأساسية لإعادة الروح للإدارة، إذ لا يعقل أن تتمركز غالبية الأطر والكفاءات في محور الدار البيضاء-القنيطرة، وهو ما يستدعي معالجة سريعة للمنظومة التشريعية والتنظيمية في هذا الإطار من أجل إقرار النجاعة والفعالية المطلوبتين في هاته المرحلة.

السيدة الوزيرة،

وأخيرا، مسؤوليتنا حاضرة وضرورية كفاعلين سياسيين، وهو ما يفرض علينا الارتقاء بخطابنا السياسي وجعله خطابا محفزا للإدارة، بحيث مطالبون بحماية الإدارة وتحصينها والدفاع عليها وإخراجها من كل الحسابات السياسية ومحاصرة كل اللوبيات الضاغطة عليها، وكوني على يقين، السيدة الوزيرة، أن سياستنا العمومية مهما كانت مفيدة لتنمية المجتمع، لن تنجح إذا لم تنخرط الإدارة فيها بنفس إيجابي كله حماس وثقة وراحة نفسية سليمة.

لذلك، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أننا سندعم كل مبادراتكم الإصلاحية الرامية إلى إقرار النجاعة المطلوبة في الإدارة وتحديثها وجعلها تواكب تصور الحكومة بالإسراع بإخراج كل المشاريع التنموية والمنتجة والمبدعة والمشغلة، والتي ستساهم بكل تأكيد في معالجة كل الاختلالات الاجتماعية أو التقليص منها، وعلى رأسها ورش الحماية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا على احترام الوقت.

نمر إلى فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الصالة والمعاصرة نعتبر أن تخصيص حقيبة وزارية للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة يعكس بصورة واضحة الإرادة القوية للحكومة من أجل دعم وتطوير المجال الرقمي في المملكة، والذي سيكون له أثر إيجابي على عدد من القطاعات وسيساهم في التنمية

الاقتصادية للبلاد وكذا تحقيق النموذج التنموي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تحقيق أفق الرؤية الملكية والنموذج التنموي والالتزام الحكومي يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نتوقف معكم في لحظة الجائحة وما فرضته من البحث على حلول عملية لاستمرار الحياة الطبيعية في ظل الحظر الصحي، وهو ما جعل الجميع يراهن على الخدمات الرقمية التي أثبتت فعاليتها خلال الأزمة الصحية وطنيا وعالميا، وهو ما جعل المغرب يشرع فعلا في الانتقال من إدارة كلاسيكية إلى إدارة رقمية، وباعتباره المدخل الأساسي لتحقيق الشفافية والقضاء على الرشوة والفساد، حيث أن التحول من إدارة ورقية إلى إدارة رقمية يتيح التحكم في الأهداف ويضمن السرعة في إنجاز المهام ويمكن من تقليص المسافة بين المرتفق والإدارة.

وقد قطع المغرب طبعا أشواطا بغية إرساء مقومات إدارة فعالة وناجعة منذ إطلاق البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة 2018-2021 وسن عدة قوانين لمواكبة هذا الإصلاح، وهي مبادرة نعتبر أن منها ما حقق استحسانا عند المرتفقين، ومنها مشاريع وأوراش لم تستطع بلوغ الأهداف المرجوة منها، حيث أصبح المرتفق مطالبا بالتواصل الرقمي مع الإدارة، وفي نفس الوقت تقديم الوثائق والحضور للمرفق الإداري.

وهنا نثير انتباهكم إلى أن العديد من مرافق الدولة تثقل كاهل المرتفقين بمجموعة من الوثائق والإجراءات التي ليس لها سند قانوني مع استمرار التداخل والازدواجية بين المساطر التقليدية والرقمية، مما جعل الرقمنة عبء جديدا على المرتفق، وأفقد تبسيط المساطر معناه ومبتغاه.

إن الجائحة كانت مناسبة لتطبيع المغاربة مع الرقمنة، وكانت فرصة لتقييم مدى نجاعة السياسة العمومية في هذا المجال، حيث كشفت بالملموس مواطن الضعف التي تعاني منها الإدارة المغربية، وهو الأمر الذي نبهت إليه العديد من التقارير الوطنية والدولية، التي اعتبرت أن الإدارة سواء العمومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية تعرف تدنيا على مستوى الخدمات، حيث أن مؤشر الجاهزية الإلكترونية لمجموعة الخدمات للإدارة العمومية لا يتجاوز 48%، كما أن مستوى رقمنة الخدمات يعرف تفاوتا حسب الإدارات، منها أولا 46% من الإدارات توفر معلومات فقط، 2% من الإدارات توفر تفاعلا في اتجاه واحد فقط؛

ثالثا، كما نجد أن 28% من إداراتنا العمومية مرقمنة جزئيا؛

ورابعا، بينما فقط 23% من الإدارات العمومية مرقمنة بصفة كلية، وهاذي طبعا نسبة مئوية مهمة.

كما أن البنى التحتية للصبيب - كما قلتم، السيدة الوزيرة المحترمة- والتغطية بشبكة الأنترنيت في الدواوير والمناطق النائية لا تصل أو تصل بصبيب منخفض، ولا معنى للإدارة الرقمية والمرتفق، يعني المواطن والمواطنة لا يتمكن من استعمال وسائل التكنولوجيا أو لا يستطيع اقتناءها، مما يجعل التحول الرقمي ببروقراطية رقمية جديدة تقف عائقا أمام المرتفق.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن واقع الإدارة العمومية في علاقتها بالتحول الرقمي، يتطلب منكم القيام بتشخيص حقيقي وتشاركي مع مختلف الفاعلين في الحياة الإدارية، مما سيمكنكم من الوقوف على التجارب الناجحة في الرقمنة، والتي نطالب بالالتزام بتعميمها ودعمها، كما سيكشف لكم عن مكامن الخلل والضعف، والتي نلتمس منكم تصحيحها بما يتلاءم مع حسن خدمة المواطن والمواطنة كما قلتم في تقديمكم.

ومن منطلق مسؤوليتنا الرقابية واقتراحاتنا الإيجابية في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نؤكد لكم على الأشياء التالية:

أولا، ضرورة المراجعة الشاملة والجذرية للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وملاءمته مع التحولات العميقة التي عرفتها الإدارة، وجعل قيمة الكفاءة والفعالية والمردودية العملة الوحيدة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على تفهمكم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار التعقيب.

تفضل السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة،

العرض ديالكم، السيدة الوزيرة، فالحقيقة كان مهم ومهم جدا، وكان كيشمل جميع النقط والتساؤلات اللي عندنا داخل المجلس أو داخل الفريق الإستقلالي، فجاوبتي عليهم، فهذا شيء مهم ومهم جدا.

ولكن، السيدة الوزيرة، لابد من الانخراط ديال أصحاب الاتصال، لأن احنا فالبادية راه ما يمكن لناش نخدمو ولا يخدم الإنسان بهاذ الرقمنة، يصعب ويصعب، أنت السيدة الوزيرة راه أنت أشرت ليه، فأشرت ليه مشكورة.

ولاشك أن الإستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها عن طريق الانتقال الرقمي، تعد نقلة نوعية في مجال الإدارة والتواصل مع المرتفقين.

وفي هذا الإطار، فإننا ننوه بهذا الورش، خصوصا وقد تأكدت فعالية المجال الرقمي مع جائحة كورونا "كوفيد-19" وما يترتب عنها من احترازات لتفادي تفشيها، حيث فرضت السرعة والمرونة لتقديم الخدمات الحيوية.

السيدة الوزيرة،

إن الإصلاح الشامل للشأن الإداري، يستوجب تعزيز قيم الشفافية وترسيخ الحكامة الإدارية وتخليق المرفق العمومي، ولتحقيق هذه الغاية لابد من العمل على تحسين العلاقة بين المرفق العمومي والمواطن، باعتبارهما جوهر العمل المؤسساتي، ولعل التعليمات الملكية السامية، الواضحة في هذا الشأن، حيث ما فتئ جلالته، نصره الله وأيده، يؤكد على ضرورة تمكين المواطن من قضاء مصالحه في أحسن الظروف والآجال، مع تبسيط المساطروتقريب الإدارة من المواطن.

وعلى هذا الأساس، فإننا في الفريق الاستقلالي، نورد بعض التوصيات التي نؤكد عليها والتي تتمحور حول: العمل على مواصلة الحواروالنقاش الاجتماعي، من خلال الإنكباب على دراسة الملفات في مختلف الهيئات المواطنة والإجراءات ومراجعة القانون الأساسي وتحقيق حكامة جيدة لتطوير وتحديث الإدارة العمومية لضمان تحسين..(كلام غير واضح). البشري. ومن جهة أخرى تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب ولمواسم التحولات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض..

وشكرا السيدة الوزيرة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

نمرللفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد يونس ملال:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والمقترحات التالية:

أولا، نثمن عاليا المجهودات المبذولة من طرف الحكومة السابقة في مجال رقمنة الإدارة وإصلاحها وتطوير أدائها وتعزيز حكامتها، خصوصا في ظل تحديات زمن جائحة كورونا، ونتمنى صادقين أن تسير الحكومة الحالية على نفس المنوال وتواصل تنزيل الأوراش المتعددة والمهمة، الموروثة عن سالفتها، وتستثمر وجود وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في الهيكلة الحكومية لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا الإطار، ولكن كيف السبيل إلى ذلك في ظل وزارة أريد لها في حكومة الإنصات والقرب وتنزيل الجهوية المتقدمة، أن تظل بدون فروع جهوية ولا إقليمية؟

ثانيا، السيدة الوزيرة، أبانت الأزمة الوبائية وتداعيتها الاقتصادية والاجتماعية على مدى أهمية وإلحاحية رقمنة الإدارة، خاصة في قطاعي التعليم والصحة وباقي الإدارات، لكن يبقى السؤال، حول مدى قدرة الحكومة على تجاوز الفجوة الرقمية بين الجهات من جهة وبين المدن والمناطق النائية من جهة أخرى.

ثالثا، نعتبر في الفريق الحركي أن مدخل إصلاح الإدارة يقتضي معالجة المشاكل في الأرض وليس في العالم الافتراضي، مدخل ذلك هو مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، لإقرار عدالة مجالية وعدالة في الأجور وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الوظيفة العمومية، وأن تملك الحكومة الجرأة السياسية للوفاء بالتزاماتها خاصة تجاه رجال ونساء التعليم.

وفي نفس السياق، نجدد التأكيد على ضرورة التعجيل بتنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، كآلية مهمة تؤطر توزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة للدولة، وبين هذه الأخيرة والإدارة الترابية والجماعات الترابية وهيئاتها، وهو ما من شأنه الرفع من وثيرة التنمية المحلية.

رابعا، من أجل إرساء قواعد جديدة للعلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفقين، أصدرت الحكومة السابقة - كما أشرتم السيدة الوزيرة - قانون في غاية الأهمية، ألا وهو القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطروالإجراءات الإدارية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتفعيل مقتضيات هذا القانون الهام وتنزيله إلى أرض الواقع؟

خامسا، قناعتنا في الفريق الحركي راسخة، السيدة الوزيرة، أن إحدى المداخل الأساسية لإصلاح الإدارة وتطوير أدائها وتعزيز حكامتها، هو الاهتمام بالوضع المادي والمهني والاجتماعي للموارد البشرية وخلق آليات التحفيزوالعمل على تطوير كفاءتها ومهاراتها عبر التكوين والتكوين المستمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يجمع كل متتبع للشأن الوطني على صعوبة التحديات التي تواجه رهان الحكومة المغربية على رقمنة الخدمات الإدارية بشكل كامل، وأنها تحتاج لتسريع تأهيل الأطر الملائمة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتحقيق أهداف الجودة والسرعة وتعزيز الشفافية.

فحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تقييم الخدمات الإدارية على الأنترنيت، فإن العمل الإيجابي المسجل لا يعكس أي تطور على أرض الواقع، خاصة الخدمات المتعلقة بتأسيس الشركات وتسجيل السيارات وجمع المعلومات الإحصائية رغم إدراجها ضمن أهداف البرنامج الإلكتروني للحكومة.

وحتى ينجح هذا التحول الرقمي الذي هو طموح مجتمعي، فمن الضروري المواكبة بإصلاحات هيكلية لبنيات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال القطع مع جميع مظاهر الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي من جهة، ومن جهة أخرى تمكين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من المعطيات والبيانات التي من شأنها أن تساهم في الرفع من مستوى الشفافية.

وكفريق نؤكد على ضرورة تعزيز تأهيل الإدارة وتحويلها لأداة فعالة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات، وذلك على ضوء النموذج التنموي الذي يشمل جوانب عدة مرتبطة بالإدارة والحكامة والقضاء على كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية، فالإدارة لازالت تعاني من مجموعة من الإشكالات، ولازال تعاملها إزاء المواطنين يشوبه التعقيد، وهو الأمر الذي نبهت إليه وأكدت اختلالاته التقارير الصادرة عن هيئات وطنية مختلفة.

لذا، اليوم أصبح اعتماد الرقمنة وأسلوب الإدارة في عملها عن بعد أمرا ضروريا لتطوير الإدارة الإلكترونية، كأداة لترقية مهام مؤسسات الخدمات العمومية بطريقة واضحة، تجسد الإصلاحات والإستراتيجيات التي تنهجها الحكومة بهدف تقريب الإدارة من المرتفقين وتخفيف العبء عنهم وتمكينهم من تتبع مع الإطلاع على ملفاتهم ورخصهم عن بعد في ظرف زمني قياسي وبأقل تكلفة، مما يدفع معه وضع مخطط استعجالي يروم إدماج الإداريين والمرتفقين معا في المنظوم الرقمية، وهذا المخطط لن يجد صداه إلا مع تهيئة البنى التحتية وتقوية شبكة الأنترنيت في المداشر والدواوير والقرى، حتى لا تكون عائقا أمام المرتفقين في هذا المجال من التراب الوطني.

في نفس الإطار، نجد أنه بالرغم من سن قانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لا زالت المؤسسات الإدارية تثقل كاهل المواطن بمجموعة من الوثائق والإجراءات التي ليس لها أي سند قانوني.

نفس النقطة نسجلها أيضا في القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، فيما يخص تفعيله على أرض الواقع، لازالت..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

نمر إلى فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، السي المخلول، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لا يمكننا إلا التنويه بجواب السيدة الوزيرة وبعفويتها وصدقها في الحديث وتحليل الموضوع، ويهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التأكيد على أن الربط ما بين إصلاح الإدارة والإنتقال الرقمي على مستوى تسمية هذه الوزارة، ليس اعتباطا ولا حشوا، بل يعكس تصورا ووعيا لأحد العلاجات التي يجب أن يستعملها لمعالجة أزمة الإدارة المغربية هي الرقمنة، بيد أن الرقمنة والحداثة والتحديث ليست تقنيات أو آليات، إن الرقمنة فلسفة وفكر، لا ننجح فيها دون استيعاب ذلك الفكر وتلك الفلسفة.

نقول هذا ولأننا وبكل وضوح وصدق، نخشى أن ينضاف شعار الانتقال الرقمي إلى سلسلة الشعارات الكثيرة التي رفعت في الماضي وإلى سلسلة الفرص التي أضعناها، فإذا كانت أهم دروس هذه الجائحة، هي أنها أظهرت أن أحد أعطابنا الكبرى هو التأخر الرقمي الكبير، فإن أزمة الإدارة التي مازلنا نئخن الحديث حولها منذ سنوات، تفرض علينا اليوم وقبل الغد، أن ننتظر قطار الرقمنة، لأن هي من سيحاصر العديد من الاختلالات في المرفق العام، والتي استعصت على العديد من القوانين والعديد من التدابير، بل وعشرات الوصفات.

وعطفا على ذلك، فإننا، أولا، إذ نؤمن بأهمية الرقمنة في إصلاح الإدارة، إلا أن ذلك لا يجب أن يحجب عنا رافعات أخرى ومداخل أخرى هي على القدر نفسه من الأهمية، ومن ذلك مثلا الإعمال السليم والفعلي لقانون الحق في الوصول على المعلومات وميثاق المرافق العمومية وقانون تبسيط المساطر الإدارية ومرسوم اللاتركيز الإداري.

ثانيا، تجمع جميع تقارير المجلس الأعلى الحسابات والحسابات ذات الصلة وكذا تقارير مؤسسة الوسيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أن تخليق الإدارة ومحاصرة الفساد فيها هو الطريق الأوحد نحو إصلاحها، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة أن أي إجراء يتم القيام به لرقمنة أعمال الإدارة هو مساهمة فعلية في تخليق الحياة العامة.

ثالثا، ثمة بعض الذهنيات داخل الإدارة ترفض الرقمنة وتقاومها، لذلك فإن إنصاف الموظف والموظفة وحماية حقوقهم الدستورية وإشراكهم الفعلي في هذا المشروع التحديثي الضخم، هو الطريق الأسلم من أجل النجاح في الانتقال الرقمي، الذي يجب أن يصاحب الانتقال الذهني أيضا.

رابعا، الرقمنة ربح للوقت والمال، إذا كانت في الماضي اختيار، فإنها اليوم ضرورة، لأن استمرار الفجوة الرقمية بيننا وبين شركائنا الاقتصاديين يعني أيضا خسائر في الاقتصاد والمال والأعمال.

خامسا، الانتقال الرقمي ليس موضوعا قطاعيا بل مسائل تهم الدولة بكل مؤسساتها، وإذا كان القطاع مطالب بالمواكبة والاقتراح والتكوين وبلورة المشاريع والقوانين المصاحبة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

أمر إلى فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي عموري.

المستشار السيد محمد عموري:

نشكركم، السيدة الوزيرة،على جوابكم.

بداية، لا تفوتنا الفرصة للتعبير عن اعتزازنا بتخصيص حقيبة وزارية للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وإسنادها لكم، السيدة الوزيرة، باعتباركم كفاءة وطنية نفتخر بها.

كما ننوه بالمجهودات التي بذلتها بلادنا في مجال رقمنة العديد من الخدمات الإدارية، خاصة وزارة الداخلية، وزارة العدل، وكذا التنمية الرقمية، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستمرار في تحسين الخدمات وتجويدها.

كما لا تفوتني الفرصة، أن أنوه وأشيد بالتجربة الرقمية الرائدة بعمالة بركان، التي يمكن اعتبارها المدينة الرقمية الأولى بالمغرب، وهي نموذج متميز، يجب تعميمه على كافة ربوع المملكة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لم تعد الرقمنة اليوم ضمن الخدمات التكميلية أو الترفيهية، بل أصبحت واقعا ضروريا في الحياة اليومية، سواء للمواطن أو المقاولة، وهو ما يتطلب العمل على تسريع ورش الانتقال الرقمي في بلادنا، استجابة للتحديات الراهنة، على أنه.. غير أن هناك مجموعة من الممارسات تحد من فعالية هذه الآليات ونذكر منها:

• التأخر الكبير مثلا في إصدار الرخص التي تطلبها المقاولات والمنعشين العقاريين عبر منصة "رخص"، حيث تصل المدة في بعض الأحيان إلى أكثر من ستة أشهر؛

• التأخر في التنزيل الكامل لمسطرة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، بعد أن كانت الإجراءات مثلا في السجل التجاري تتطلب يوما واحدا، أصبحت المقاولة تنتظر أكثر من شهر للحصول فقط على موعد عبر البوابة الإلكترونية؛

• التأخر في تنزيل مضامين القانون رقم 55.19 وعدم إشراك ممثلي القطاع الخاص في تدبير البوابة الإلكترونية للحكومة المنفتحة.

كل هذه الأمور بالإضافة إلى عوائق تقنية، تجعل من مسألة الانتقال الرقمي عائقا أمام بعض المقاولات والمستثمرين وتحد من جاذبية الاستثمار، كما تضيع العديد من الفرص الاستثمارية بفعل التأخر الكبير وضياع الوقت في وثائق، كان من المفترض تيسير الحصول عليها وليس تعقيدها.

ومن أجل التغلب على أوجه القصور هذه، نقترح عليكم السيدة الوزيرة، ما يلي:

• الإزالة المنهجية للحواجز الإدارية والتنظيمية؛

• مراجعة الإجراءات الإدارية وتقليل التراخيص لتخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المقاولات؛

• وكذلك الرقمنة الكاملة للإجراءات الإدارية للمقاولات قبل متم 2025.

وفي الأخير، لا يسعنا، السيدة الوزيرة، في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، إلا أن نعبر لكم عن الانخراط الكامل والفعال للقطاع الخاص الوطني في تحقيق الانتقال الرقمي الذي نراهن عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

نمر إلى آخر تعقيب في المحور الثاني، وأتوجه إلى مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

السي بن فقيه تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنظن أننا متفقون اليوم على أن الإدارة تعرف أعطابا بنيوية، منها ما هو مرتبط بالتوظيف، اليوم التوظيف يتم على أساس الولاءات وماشي على أساس الكفاءات، واليوم زاد معيار آخر ديال القرابة، وهاذ الشي دخل حتى للدواوين ديال الوزراء.

اليوم كاين الاكتظاظ فالوزارات وبعض الإدارات، في حين أننا كنلقاو فوزارات أخرى وإدارات أخرى خاوية ما فيها حتى شي حد.

اليوم، كنلقاو المشكل ديال البيروقراطية، ديال البطء ديال الموظف، السلطة التقديرية ديال الموظف، تنلقاو الفساد الإداري، وأنا كنقولها لكم، السيدة الوزيرة، اليوم، إلى قدرتو تحاربو الفساد غادي تنجحو فهاذ.. أنا ما أخشاه اليوم هو أنه الفساد هو اللي غادي يحاربكم وغادي يحارب حتى الرقمنة، لأنه عندو الجيوش ديالو وعندو باش يقاوم وللأسف.

وباش نقول لكم اليوم، احنا محتاجين إلى إجراءات مصاحبة، اليوم هاذ الموظفين، راه ما كنشوفوش الكاس غير من الجهة الفارغة، كنشوفوه كذلك من الجهة العامرة، كاين موظفين نزهاء ومستقلين وعندهم كفاءات ويمكن لنا نخدموهم ونخدمو معهم وهاذو هوما اللي خصهم التحفيز، خصنا نحفزو هاذوك اللي خدامين ما نحفزوش الجميع.

وخصنا كذلك نشركو هاذ الموظفين في هاذ الورش هذا الكبير، وخصها كذلك هاذ الرقمنة نهار تمشي للعمق ديال بعض الأوراش اللي هي عميقة جدا، الخدمات الطبية، الإدارة القضائية، الخدمات ديال الاستشفاء، الخدمات ديال المواطن اليومية اللي محتاج ليها فالجماعات الترابية، هاذي هي الأمور اللي خصنا نمشيو ليها اليوم، ونكونو.. وكنا كنتظرو اليوم أنه تكون عندنا واحد الخارطة ديال الطريق بأرقام محددة، وبآجالات مدققة ومضبوطة، هاذ الشي اللي كنا كنتسناو اليوم من خلال المداخلة ديالكم السيدة الوزيرة.

ونتمنى لكم التوفيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا للزميلات والزملاء.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

تفضلي السيدة الوزيرة في حدود ما تبقى من الوقت.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

55.19 هو اللي قال جا في بزاف ديال التعقيبات، قانون جريء، رائع ما كاينش في أرض الواقع احنا باش نديرو راني قلتها، القوانين مزيانين خص مواكبة ميدانية، احنا اليوم خدامين وغنخدمو إن شاء الله باش تنخدمو مع الإدارات، نرافقو المواطنين واحد بواحد، إدارة التغييروحدة بوحدة هذا هو.. احنا جايين بغينا نديرو مواكبة ميدانية ماشي باش نبقاو غير في هذا..

السيد بغا اليوم خارطة الطريق، احنا خدامين في خارطة الطريق راني خرجت من هنا خليت.. خدامين باش نديرو خارطة الطريق، ولكن أنا باش نعطيكم خارطة الطريق احنا يا الله من 8 أكتوبر لدابا مع تيخصني نديرها بوحدي، احنا كحكومة واحنا هذا ما تنأمنش بشي حاجة نجي أنا وزيرة ونزل أنا خارطة الطريق، هاذي ما عندها حتى معنى، أنا ضد هاذ المبدأ، باش نزل خارطة الطريق خصني ندمج جميع الشركاء، وباش ندمج جميع الشركاء تيخص شوية الوقت، ولكن تنتعطلو شويش في الأول باش نزلو خارطة الطريق، ولكن كيف تيكون كلشي مآمن بها ودخل فيها وخارطة تشاركية فاش تنجيو نزلوها تتنزل بسرعة، (donc) احنا خدامين على خارطة الطريق ولكن احنا تنتلقاو مع الناس ونتشاورو مع الناس وندخلهم باش نزلو خارطة الطريق اللي تتعكس الرغبة ديال كلشي والتصور ديال كلشي.

هضر السيد على أن الرقمنة مهمة، ولكن كاين برامج الرقمنة اللي تدارو والناس تيشوفو على أنها تعذبت واش الخطأ الرقمنة؟ لا ماشي الخطأ الرقمنة وأنا في التدخل ديالي الأول قلت بلي كاين تجارب ناجحة وكاين تجارب أقل نجاح.

المشكل باش تكون راه خص تبسيط المساطر، خص إلى اعطينا لشي واحد يديرشي حاجة خصنا نعطيوه باش يديرها، خص نظرة شمولية، هذا هو المشكل اللي واقع فاش تنجي نقول للناس الرقمنة، بزاف الناس تيخافو، وحيث كانو عندهم شي تجارب يمكن اللي عذباتهم هما بالنسبة لهم صافي راه المشكل هو الرقمنة، لا المشكل ماشي الرقمنة، كاين تبسيط المساطر، كاين إلى اعطينا لشي واحد يدير شي خدمة خصنا نعطيوه باش يديرها، كاين مشاكل أخرى وخص نظرة شمولية.

أنا اليوم في الأول قلت لكم أن كاين مشاكل واحنا خصنا نشوفو ذاكشي اللي نجح نعمموه وذاكشي اللي ما نجحش خصنا نفهمو علاش ما نجحش باش نبعدو منه، وهاذي أيضا علاش ما اعطيناش خارطة حيث كاين واحد الفترة ديال التشخيص باش نفهمو باش نعرفو.

إيه، ملي قلت أن الرقمنة حل سحري قلت بلي خصنا (justement) نخدمو مجموعين.

هضر السيد على الفساد، إيه مشكل، الفساد احنا تنحاربوه

وتيحاربنا بجوج، دبا احنا إن شاء الله غنغلبوه شي شويش وهو غيغلب شي شويش واحنا تنتحاربو (mais)، المعلومة الزوينة اللي قلتي هو أنه كاين شوية الفساد تنآمن على أنه أغلبية الموظفين اللي عندنا في الإدارة المغربية هوما موظفين مزيانين ونزيهين وباغيين يخدمو، وباغين مصلحة البلاد، كاينين واحد الشوية ما مزيانينش، دبا احنا إن شاء الله غادي نمشيو مع هذوك المزيانين ونخدمو معهم ونبنيو معهم وهذوك االلي ما مزيانينش غيحاربونا وغنحاربهم وربي معنا هاذ الشي اللي كاين.

كاين بزاف ديال النقط على أنه الرقمنة ماشي هي اللي غدير لنا جميع الحلول ديال الإدارة، كاين بزاف ديال النقط آخرين، في العرض ديالي هضرت على الرقمنة لأنه كان هو موضوع الأسئلة، الأسئلة كلها كانت على الرقمنة، إصلاح الإدارة، واحنا عندنا مشاريع أخرى كبيرة في إصلاح الإدارة، كاين ميثاق اللاتمركز، احنا خدامين على مراسيم، موراها الإدارات باش يوليو لاتمركز، الحصول على المعلومة كاين بوابة ديال الشفافية، كاين قانون الحصول على المعلومات تنديرو المواكبة، كاين بوابة ديال (open data) اللي عاد طلقتها الوكالة ديال التنمية الوطنية.

كاين بزاف ديال المشاريع، لأن إصلاح الإدارة كما قلت لكم الرقمنة راه ماشي حل سحري راه رافعة مهمة ولكن راه احنا خدامين في بزاف ديال الحوايج.

هضر السيد على الفجوة الرقمية، إيه إيه مازال عندنا المشكل على أنه عندنا.. تنآمنو في الوزارة ديالنا على أنه أي حاجة خصنا نديروها تيستافدو منها جميع المواطنين، ما يستافدوش منها غالمواطنين في الرباط وفي (Casa) وفي المدن الكبيرة، خص يستافد منها كلشي، باش يستافد منها كلشي تنديرو واحد.. تنخدمو واحد النظرة اللي هي شاملة، اللي هي تنخمو دبا هذا راه ماشي مشروع ساهل.

أولا، خص هذيك المناطق يولج لها الأنترنيت ولكن هذا ما تيكفيش لأن راه ماشي كله عندو هاتف ذكي، واش نديرو خدمات اللي تخدم غير بـ (SMS)؟ واش نديرو شي ناس اللي يمشيو للداريعاونهم؟ هذا موضوع ديال النقاش عندنا مع الشركاء ديالنا.

(mais) معلوم، أنا باش نقول لكم الإدارة راه خصها كلشي المواطنين يوصلو لها والرقمنة إلى تدارت راه خص الناس اللي غيوصلو لذاك المواطن اللي بعيد شي حاجة تعاونهم، احنا خدامين في هاذ الموضوع وتندرسوه لأن مهم، معلوم أنا متفقة معكم على أنه ما يمكنش تكون الرقمنة غير الناس اللي قاريين ولا غير الناس اللي في الرباط، لأن الإدارة هي إدارة جميع المواطنين وكلشي عندو الحق يستافد منها.

احنا ما عندناش فروع جهوية، احنا الوزارة ديالنا ما تتعطي حتى خدمة.. ما تتعطيش الخدمات مباشرة للمواطنين، احنا عندنا واحد الدور أفقي أننا تنواكبو الإدارات الآخرين والوزارات الآخرين بحال دبا احنا خدامين مع وزارة العدل، خدامين مع وزارة الصحة، خدامين مع الوزارات الآخرين، تنواكبهم وهوما عندهم الفروع الجهوية، الوزارة في حد ذاتها ما عندهاش اتصال مباشر، واحنا تنواكبو الناس الآخرين، هذا هو.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

برد السيدة الوزيرة على التعقيبات نكون قد استوفينا جدول أعمال هاذ الجلسة المباركة، شكرا على مساهمتها القيمة، شكرا على مساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.